الجُمهُـــورِيةُ الجَـزَائِـريَّـــةُ الدِّيـــمقـراطيَّةُ الشَّعبيَّـــةُ
وزارةُ التَّعليـــــم العَـــالي والبَـحثِ العلـــمـيِّ
جـــامعـةُ عبدِ الحميدِ بنِ باديسَ- مُستغـانم
كليةُ الأدبِ العربـــيِّ والفُنُـونِ
قسمُ اللُّغةِ العربيةِ وآدابِها

عنوان البحث:

تَدَاوُلِيَّةُ الخِطَابِ النَّحوِيِّ بَينَ الضَّابِطِ القَوَاعِدِيِّ وَالاستِعمَالِ الوَظَائِفِيِّ

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في اللغة العربية وآدابها

تخصص: لسانيات تداولية

إعداد الباحث:
رشيد حيدرة

تحت إشراف الأستاذ
الدكتور: بلقاسم براهيم

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/ حمّودي محمّد	جامعة مستغانم	.....رئيسا
أ.د/ براهيم بلقاسم	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
د/ قـــــوفي أحمد	جامعة مستغانم	عضوا مناقشا
أ.د/ تـــــاج محمّد	جامعة ابن خلدون-تيارت-	عضوا مناقشا
د/ منّـــاد براهيم	المركز الجامعي-مغنية / تلمسان	عضوا مناقشا
د/ حاج هـنّي محمّد	جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2017م-2018م

ملخّص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة القواعد النحوية من وجهة نظر تداولية، برؤية جديدة بعيدة عن الأساليب القديمة التي كانت لا تعترف بالمخاطَب كطرف أساسٍ في الخطاب، كي تجيب عن بعض الأسئلة الملّحة من قبيل:

– كيف تعامل النحاة القدماء مع المثال النحوي، باعتباره المصدر الوحيد للتقعيد النحوي، وكيف وضعوا على أساسه المعايير التي تجعله ثابتا وصالحا للتطبيق؟

– هل على القاعدة أن تنحني للشاهد؟ أم على الشّاهد أن يطاوع القاعدة المطّردة، وإلاّ فهو من الشّاذ الذي لا يقاس عليه؟

– هل بإمكاننا رفض القواعد النحوية التي لا تمثّلها أغلب الشواهد؟

في هذا السياق، حاولت الإجابة عن هذه الأسئلة ملقيا الضوء على تداولية الخطاب النحوي الذي مهّد لظهور القاعدة النحوية، والأسباب التي دعت إلى اختلاف النحاة حولها قديما، مبرزا أهم الاختلافات الاستعمالية والعقلية التي ميّزت المدارس النحوية، وخاصة مدرستي الكوفة من جهة، والبصرة من جهة أخرى، معتمدا على التداولية وأُسُسها كمعيار لقياس طريقة تأويل القدماء لهذا الخطاب النحوي بصفة عامة، هذا نظرا للعلاقة الوطيدة بين النحو القديم والمفاهيم التداولية المعاصرة، ومن ثَمَّ، محاولة تطبيق بعض معايير التداولية على الشواهد النحوية لاكتشاف ما قد يحدث من تماثل أو تنافر بين النظرية وتطبيقها في مجال النحو.

الكلمات المفتاحية: النحو– التداولية– الخطاب النحوي– المدارس النحوية– الاختلافات الاستعمالية– القاعدة–الاستعمال.

Résumé :

Cette étude vise à explorer les règles grammaticales d'un point de vue pragmatique, avec une nouvelle vision différente des méthodes classiques qui ne considérent pas le destinataire comme élément primordial dans le discours, pour répondre aux questions importants suivantes:

- comment les anciens grammairiens se sont comportés avec l'exemple syntaxique, comme seul moyen sur lequel se base la grammaire, et quels étaient les critères qui leur permettaient de le mettre en application.
- La règle doit-elle s'incliné devant l'exemple grammaticale? Ou doit- il lui même s'y soumettre ? Sinon c'est une exception.
- doit-on réfuter l'ensemble de règles qui ne sont pas représenté par la plupart des exemples grammaticaux ?

à travers cette modeste analyse, j'ai essayé de répondre à cette problématique, on insistant sur la pragmatique syntaxique à l'origine de la naissance des règles grammaticales , en comparant les différences en application entre l'école d'Al- Koufa d'un coté, et celle d'Al-Basra de l'autre, en appuyant sur la pragmatique et ses fondations comme critère d'analyse de ces concepts, dans les anciennes écoles et les différences qui peuvent apparaître en confrontation.

Mots-clés :

Grammaire-pragmatique- anciens écoles-règle grammaticale- exemples grammaticaux- application grammaticale.

Summary

This study aims at studying the grammatical rules from a pragmatical point of view, with a new vision far from old styls wich did not use to recognize the addressee as an important element in speach, in order to answer all these important questions :

- How did the old grammarians behave with the grammatical exemple wich was considered as the unique grammatical source, and how did they put on it basis the criteria that made it static and applied ?
- Should the rule obey the exemple, or should the exemple obey it, other wise, it can be considered as unusual?
- Can we refuse the crammatical rule that most of the exemple do not represente ?

In this regard, I tried to answer all these questions, highlighting on the on the pragmatic of the grammatical speech, wich paved the way to the emergence of the of the grammatical rule, and the reasons of the old grammarians' difference about it, showing the main usable and rational differences witch distinguished the grammatical schools, specially Kufa school in one side, and Basoura school in the other side, depending on grammatic and its principels as a criterior to measure the way of interpreting this grammatical speech by old grammarians in general, because of the relationship between old grammer and modern pragmatic concepts, and then trying to apply some pragmatic criteria on grammatical exemples, so as to discover what that can happen in case of similarity or difference between the theory and its application in the field of grammar.

Keywords:

the pragmatic theory- the old grammarians' difference, grammatical speech- grammatical rules.

إهداء

إلى:

والديَّ الكريمين...

أسرتي الصغيرة...زوجي الغالية ..وولدي الحبيب تاج.

زملائي وزميلاتي في المهنة.

أهدي ثمرة هذا العمل.

رشيد حيدرة

شكر وتقدير

بداية أشكر الله عزّ وجلّ أن سهّل لي طريقا في العلم ما كنت بالغه لولا عنايته وتوفيقه...

كما أتقدّم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور المشرف: براهيم بلقاسم على دعمه ونصحه وصبره عليّ وعلى هذا البحث. فله منّي خالص الشكر والامتنان.

وأشكر أعضاء لجنة المناقشة على تكرّمها بقبول مناقشة هذا البحث المتواضع، فلهم منّي جزيل التحية والعرفان.

ولا انسى أن أشكُر كلَّ من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام فصول هذا البحث، وأخص بالذكر، الأستاذ الدكتور: لزعر مختار، الأستاذ الدكتور: قاضي الشيخ الأخ: محمد ، وأساتذة قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة مستغانم الأفاضل.

أ/ رشيد حيدرة

قال تعالى:

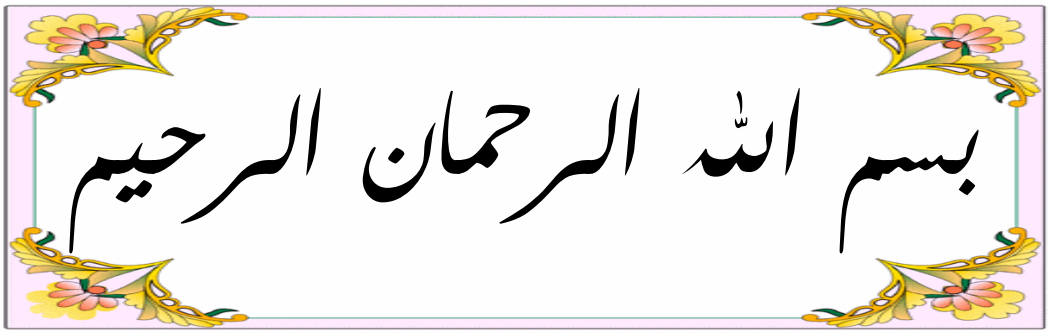

﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الصف-8

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله الذي علّم بالقلم علّم الإنسان مالم يعلم. .

وأصلي وأسلّم على خير من جادت به البطحاء، وسارت على هديه الحكماء، وتعلّمت من مكارمه الكُرماء، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرا إلى يوم الدين، وبعد:

كانت اللغة وحتى عهد قريب، وسيلة لتمثيل المعرفة والمعلومة وإبلاغها أو على الأقل أداة للتخاطب والتفاهم والتواصل لا أكثر، وإن كان لزاماً على الباحث دراسةُ ظواهرها وتحليل الخطاب فيها، فلا مناص له من اتخاذ المناهج النسقية أو السياقية التقليدية مطيَّة لفهمها، وتفسير الغامض من جُملها وفقراتها ونصوصها، ومحاولة ربط النصوص بالمعاني، والجمل بالمضامين للوصول إلى أحسن التفسيرات وأدقِّها للناتج اللغوي المطروح.

وفي ظلّ هذا المضمون، نمت وترعرعت نظريات لسانية تتجه نحو الاهتمام باللغة وتراكيبها وخصائصها الفنية والبلاغية على غرار البنيوية والسيميائية والتفكيكية والنفسية وما إلى ذلك، دون الالتفات إلى جانبها الاستعمالي كالسياق والمقام الذي يشملها، أو طبيعة المتلقي أو المخاطَب الذي ينبغي – عند استعمال التخاطب- مراعاة الجانب النفسي والمعرفي والثقافي لديه.

من هنا، جاءت التداولية لتحُلّ هذا الإشكال بوصفها نظرية تبحث في الجانبين الداخلي والخارجي للّغة، فهي تهتم أولاّ باللغة من حيث أنّ لها بُعدا ترميزيا للخطاب من جهة، ومن جهة أخرى، هي تهتم أيضا بمحاولة الوصول إلى مختلف الدلالات التي تفرضها لغة التخاطب على مُتلقٍّ واحد أو أكثر، حيث يتمّ التعامل معها باعتبارها وسيلة للتأثير في العالم، وتغيير السلوك الإنساني عامة، خاصة إن كانت هذه اللغة موجّهة أصلا إلى مجموعة من المخاطَبين.

وعلى اعتبار أنّ هذه اللغة لا يمكن لها أن يستقيم عودها دون قواعد تضبطها، وقوانين تحدد أُسُس التخاطب بها، جاء النحو العربي في أشكاله المتعددة –قديمها وحديثها- مستندا على مجموعة من القواعد والقوانين التي وضعها النحاة الأوَلون لتصحيح ما وقع في اللغة من اللحن والغلط، وبدأت ممارسة اللغة تتخذ أبعادا تنظيمية خاضعة للسماع والقياس والتعليل والتأويل.

وهذا الطّرح يقودنا حتمًا إلى السّؤال الآتي:

- لِم لَم يكن للشاهد النحوي الاستعمال نفسه عند واضعي القواعد النحوية القدماء، وهو منبثق أساسا من التراث العربي القديم – القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف، الشعر، الأمثال والحكم، الخطب وغيرها- ، وانجرّ عن ذلك ظهور العديد من المدارس النحوية من كوفة وبصرة وبغداد، وما كان بينها من الاختلافات بسيطة كانت أو جوهرية؟

أو بتعبير آخر:

- كيف تعامل النحاة القدماء مع المثال النحوي، باعتباره المصدر الوحيد للتقعيد النحوي، وكيف وضعوا على أساسه المعايير التي تجعله ثابتا وصالحا للتطبيق؟

في هذا السياق، سوف أحاول الإجابة عن هذا السّؤال ملقيا الضوء على تداولية الخطاب النحوي الذي مهّد لظهور القاعدة النحوية، والأسباب التي دعت إلى اختلاف النحاة حولها قديما، مبرزا أهم الاختلافات الاستعمالية والعقلية التي ميّزت المدارس النحوية، وخاصة مدرستي الكوفة من جهة، والبصرة من جهة أخرى، معتمدا على التداولية وأُسُسها كمعيار لقياس طريقة تأويل القدماء لهذا الخطاب النحوي بصفة عامة، هذا نظرا للعلاقة الوطيدة بين النحو القديم والمفاهيم التداولية المعاصرة، ومن ثَمَّ، محاولة تطبيق بعض معايير التداولية على الشواهد النحوية لاكتشاف ما قد يحدث من تماثل أو تنافر بين النظرية وتطبيقها في مجال النحو.

وقد وقع اختياري على الموضوع بعد مشاورة مع أستاذي المشرف: الدكتور براهيم بلقاسم، الذي احتضن بحثي مشكورا، وشجّعني على المضي قُدما في هذا الباب، وذلّل لي الكثير من صعوباته ومغاليقه، حتى استطعت أن أحصل على فكرة محدّدة عنه إلى أقصى الحدود، كما ساعدني -مضحيا بوقته وجهده- على أن تصل هذه الرسالة إلى الصورة التي هي عليها الآن.

وسأحاول من خلال هذا البحث الاطّلاع على اختلافات المدارس النحوية وطريقة استنباطها للأحكام النحوية بغية تحليلها في ضوء الاتجاه التداولي المعاصر، ويتحقق ذلك من خلال إثبات أسباب هذه الخلافات النحوية وتنوعها رغم مصدرها المنفرد الوحيد.

دوافع البحث:

إنّ لهذا الموضوع الكثيرَ من الدوافع والأسباب التي دفعتني إلى اختياره، وهأنذا أُجملها فيما يأتي:

1 -غيرتي الشديدة على اللغة العربية – لغة الضاد- كونها لغة القرآن، والرّغبة الملحّة في الحفاظ عليها من اللحن والضياع.

2 -ميولي النحوية واللغوية منذ نعومة أظفاري، حيث إنّني أرى نفسي أميلَ إلى الموضوعات اللغوية والنحوية أكثر من الأدبية والنقدية.

3 -محاولة ربط الماضي بالحاضر من خلال استغلال المناهج الغربية في الدراسات اللغوية وتطبيقها على التراث النحوي العربية بغية دراسته من جوانبه المختلفة.

4 -إماطة اللثام عن موروثنا اللغوي والمعرفي والثقافي الغنيّ، وعصرنته بما يتماشى وظروف هذا العصر ومتطلّباته.

5 -فتح مجال أوسعَ للدراسات اللغوية التي تختص بالقاعدة النحوية القديمة، ومحاولة زيادة عدد زوايا الرؤية التي يمكن أن تكون موضوعا للدراسة فيها .

خطّة البحث:

اقتداء بمن سبقني ، فضلت أن يتم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، وهي كالآتي:

1 – الفصل الأول: ويحوي ثلاثة مباحث، اشتمل المبحث الأول منها على تعريف التداولية، وأهم خصائصها وأسسها التي بُنيت عليها، وانتقلت بعد ذلك في المبحث الثاني إلى جذور التداولية وآلياتها في الدرس النحوي القديم، ومدى تعامل القدماء مع الخطاب النحوي بشيء من التداولية بمعناها العام.ثم المبحث الثالث المتعلق بالتعريف بماهية الخطاب النحوي بشقّيه: القواعدي، والوظائفي، وخاتمة تحوي بعض الملاحظات المستنبطة من هذا الفصل.

2 – الفصل الثاني: وتعرضت فيه إلى توجهات النحويين بين التنظير والتطبيق، متناولا ما اعتمد عليه النحاة في تأصيل النحو، وقسمته إلى ثلاثة مباحث أيضا، حيث كان المبحث الأول حول جدلية النحو بين التنظير

والاستعمال. والمبحث الثاني تناولت فيه مشكلة النحو بين المصطلح والقاعدة والاستعمال، وتركت المبحث الثالث للمدارس النحوية ، وخصائصها التقعيدية التي كانت أساسا في ضبط النحو، خاتما بخلاصة عامة لأهم النتائج المتوصّل إليها .

3 – الفصل الثالث: وتم فيه التركيز على إيجاد أسباب الخلاف من حيث اختلاف التأويل، وضبط القاعدة، وتغيُّر الوظيفة، وقد قسمته –على غرار سابقيه– إلى ثلاثة مباحث أيضا .

اشتمل المبحث الأول على الاختلافات الاستعمالية بين المدارس النحوية، واشتمل المبحث الثاني على الاختلافات العقلية بينها ممّا له علاقة بالاتجاه التداولي، وكان المبحث الثالث متمحورا حول الاجتهاد العقلي عند النحاة، وختمته بخلاصة فيها أهم النتائج والملاحظات.

4 – الفصل الرابع: وهو دراسة تطبيقية لآليات التداولية على الخطاب النحوي، ويحوي ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول خصصته للسلالم الحجاجية وتطبيقاتها على الظواهر النحوية، أمّا في البحث الثاني فقد تناولت مقتضى الحال وأثره في انزياح المعاني النحوية ودلالاته، وخصصت المبحث الثالث لـلأسس الاستعمالية للشواهد النحوية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث، والخروج برؤية جديدة للخطاب النحوي من وجهة نظر تداولية قد تفتح المجال واسعا أمام دراسات مستقبلية واعدة.

أما المنهج المعتمد في البحث، فقد تراوح بين المنهج الاستقرائي لرصد تمظهرات التداولية عند الغرب ثم العرب، ومن ثَم المنهج التحليلي المقارن لضبط الاختلافات بين القاعدة النحوية واستعمالاتها عن طريق تطبيق بعض معايير التداولية عليها .

الصعوبات التي اعترضت البحث:

أهم ما اعترضني في بداية هذا البحث هو قلّة زادي المعرفي في ميدان الفكر التداولي، بحكم توجهي النحوي التقليدي، إضافة إلى ضرورة الإلمام ببعض الأساسيات الفلسفية: كالمنطق والبرهنة والاستدلال وغيرها من

المفاهيم، كما أنّ هذا الاتجاه التداولي يحوي كمّا هائلا من النظريات والأسس والمفاهيم التي تصب في مجالات متعدّدة، بحيث يضيع الباحث بين نقطة البداية والنهاية، ويتعذر عليه الاختيار بين الغث والسمين، بالنظر إلى كثرة الأقوال والمقترحات والمؤلفات التي تعالج كلّ منها جانبا من جوانب هذا البحر المحيط.

ومما صعَّب الأمر عليّ أكثر، قلة المصادر والمراجع العربية التي تتحدث عن التداولية بوصفها اتجاها من الاتجاهات الجديدة التي مازال اللسانيون العرب لم يتعرّضوا إليها إلا منذ زمن يسير، وصعوبة أو استحالة الحصول على بعضها، أمّا المصادر الأجنبية، فقد كانت مشكلتها متمثلة في ضعف الترجمة في كثير من الأحيان ممّا يذهب بالمعنى بعيدا عن الأصل، وضرورة الاعتماد على النفس في أحايين أخرى إن كانت المقدرات اللغوية لديّ تسمح بذلك. إضافة إلى هذا وذاك، قلة الدراسات التطبيقية في مجال اللسانيات التداولية التي يمكن أن تنير درب الباحث في هذا المجال، فالكثير من مصادر التداولية هي نظريات تمّ تطبيقها على لغات غير اللغة العربية، ولا يخفى مدى الاختلاف بين هذه اللغات في التمثيل والاستشهاد، وحتى في البسيط من الأمثلة والواضح فيها.

أمّا المنهج المعتمد في هذا البحث فقد كان يتراوح ما بين الوصف فيما يتعلّق بالمفاهيم والمصطلحات والتعاريف والحدود، وصولا إلى التحليل والتفسير فيما يتعلّق بالظواهر التداولية في النحو العربي، غير أنّ الذي اعتمدته في مراحل بحثي هذا لم يكن بالضرورة استقصاء لكلّ الحالات النحوية التي يمكن دراستها تداوليا لاستحالة ذلك، وإنّما كان متعلّقا ببعض المسائل الخلافية الواضحة بين علماء النحو.

وممّا وقعت عليه يدي من الدراسات السابقة في مجال تطبيق التداولية على الخطاب النحوي، وجدت معظمها يربط النحو بالخطاب القرآني، فيتناول ظواهر واردة في القرآن الكريم، اذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مستويات الأفعال الكلامية في الخطاب القرآني، سورة الكهف أنموذج ا، أطروحة دكتوراه للطالب: خلوفي قدور–جامعة وهران.

- السلالم الحجاجية في القصص القرآني – مقاربة تداولية ، أطروحة دكتوراه للطالبة: بوسلاح فايزة–جامعة وهران.

- العلاقات الحجاجية في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه، للطالب: أحمد عرابي- جامعة وهران.

– الأفعال الكلامية في سورة الكهف–دراسة تداولية– رسالة ماجستير للطالبة: آمنة لعور–جامعة قسنطينة.

– آليات الإقناع في الخطاب القرآني، سورة الشعراء أنموذجا، رسالة ماجستير للطالب: هشام بلخير– جامعة باتنة.

وفي الأخير . .اللهَ نسألُ أن يوفقنا لما فيه الخير والصلاح لنا جميعا . . .آمين.

والله المستعان والحمد لله ربّ العالمين.

رشيد حيدرة

مستغانم في: 12 جوان 2018.

مدخل

مدخل:

ممّا لا شك فيه، أنّ النحو العربي-بصفته ضابطا لقواعد اللغة العربية وقانونها الذي تسير عليه- كان ولا يزال المَعين الذي يتشرّبُ منه المتعلّمون لغتَهم، وينهلون من نبعه الصافي الغنيّ، وهذا حتّى تستقيمَ ألسنتهم من اللحن، ويتقوّى عودُهم، ليكونوا أقدر في المستقبل على حمل المشعل والمضيّ به من أجل إعلاء لغة الضاد، لغة القرآن الكريم التي قال فيها الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ الشعراء- 195.192.

وقد بذل النحاة القدماء الجهودَ المضنية لتيسير هذا الباب من اللغة العربية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، لتسهيل ولوجه، وتذليل مصاعبه خاصة على المبتدئين، حتى يصل إليهم تاما كاملا خاليا من الاختلافات والشوائب التي تُضعف حُجيّته، وتهدم دعائمه التي بُني عليها، وتُصعّب عملية تعلّمه وتلقينه، وكانت جهودهم مشكورة آنذاك، ممّا تكلّفوا تحريره وتصنيفه من شرح للمتون، وشرح للشروح، وتحشية لهذه الشروح، حتى صار للمصنَّف الواحد في النحو، عشرات، بل مئات من الحواشي والشروح، على أمل تقريبه من الطلاب، إلاّ أنّ أيَّ شيء من هذا لم يحدث، فقد ضلّت هذه المصنفات وأشباهها منغلقة على معانيها، ملتوية على مضامينها على أمل أن يأتي الفرج في هذا العصر أو ذلك.

ثم توالت الدعوات، وارتفعت الصيحات هنا وهناك، وتعالت أصواتها في سبيل تجديد النحو، وإعادة قراءته قراءة حديثة صائبةً تتماشى ومتطلّبات العصر الحديث، والتي أضحت في وقتنا الحالي ضرورة لا غنى عنها، فرضَها التطور السريع لمختلف العلوم والمعارف، والدراسات الاستشرافية التي من شأنها أن تتوسّم في هذا العلم أو ذاك طريقا أكثر استقرارا ودقّة واعتدالا، حيث جاء من المتأخرين من حاول الإدلاء بدلوه في مجال تجديد النحو على غرار ابن هشام في "شرح قطر الندى"، وابن مالك في "التسهيل" وشرحه، وابن مضاء القرطبي في "الرد على النحاة" وغيرهم، كما سار على نهجهم من علماء العصر الحديث: إبراهيم مصطفى في "إحياء النحو"، وإبراهيم أنيس في كتاب "من أسرار العربية"، ومهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي -نقد وتوجيه-"، وشوقي ضيف

في "تجديد النحو" و"تيسير النحو التعليمي"، وتمام حسان في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها"، و غيرهم من الباحثين واللسانيين العرب وغير العرب[1].

ولا يخفى على أحد، ما كان من جهود للنحاة في محاولة إعادة قراءة النحو العربي، ومحاولة تخفيفه على المتعلّمين، وخاصة تلك القواعد التي تتّسم بالتعقيد وكثرة الأقوال والتأويلات، والتي من شأنها أن تشتّت ذهن المتعلّم وتبعده عن فهم النص ومعانيه، خاصة وأنّ الكثير من شواهد النحو مقتطعة من سياقها، مستأصلة من بيئتها، لا تمتّ إلى واقع التعليم بصلة، وعلى وجه الخصوص، النحو الذي تلقفته الأيدي الأولى لنحاة البصرة والكوفة، وخالطته بعض الآراء الفلسفية في كثير من مسائله –وخاصة نحاة البصرة– من تعليل وقياس على غير أصل، أردته في متاهة التأويلات والتقديرات التي زادت من تعسيره، وجعلت مطلب فهمه بعيد المنال على المبتدئين والباحثين على حد سواء.

وقد كان للدكتور شوقي ضيف –على غرار نحاة آخرين– يدٌ بيضاء في هذا المجال من خلال كتابه الموسوم بـ"تجديد النحو"، حيث قدّم فيه مجموعة من الآراء التي كان الهدفُ منها تخفيفَ القواعد النحوية على المتعلّمين كحذف بعض الأبواب، وإدماج أبواب أخرى بعضها ببعض، والكثير من التغييرات في مجالي النحو والصرف، إمّا بالحذف أو الزيادة، ممّا وافق عليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أو لم يوافق، حيث يقول عن أسباب تأليف الكتاب: "ولعلّي بهذا الكتاب أكون قد حقّقت أملا طال انتظاره بتجديد النحو على منهاج وطيد يُذلّله ويُبسّطه ويُعين على تمثل قواعده واستكمال نواقصه. . .وإنّي لشديد الأمل في أن يُصبح نهج هذا الكتاب وتبويبه ومادته عتادا يَرجع إليه مؤلفو كتب النحو التعليمي ليضعوا– على أسسه– كتباً لهم متدرجة مع سنوات الناشئة في التعليم حتّى تستتمَّ في وضوح تمثل مقومات العربية وأوضاع صيغها تمثّلا قويما سديدا"[2]

(1) ينظر: دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، رسالة دكتوراه،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008. ص: 221.

(2) ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط6، سنة:2013. ص:8.

إنّ النظرةَ الضيّقةَ الأفقِ إلى قواعد النحو القديم، هي التي جعلته –في كثير من الأحايين– يقف عاجزا أمام بضعِ ظواهرَ، لا يمكن له–بأي حال من الأحوال– أن يجد لها تفسيرا منطقيا في كتب النحاة الأولين، لأنّ الوظيفة الأساس للغة هي التواصل والتقارب والإفهام، والأهم من ذلك كلّه، التأثير.

وظهرت لهذا الغرض بعض التطبيقات للمناهج الأوربية على النحو العربي كالنحو البنيوي (دراسة الأشكال والنسق والتركيب في النحو)، والنحو السيميائي (أو دراسة العلامات الرمزية في النحو)، والتي كانت تُعنى في الأساس بالجانب الداخلي للنحو، عسى أن تكشف هذه البحوث عن شيء من غموضه والتباسه.

وإن كانت هذه البحوث والدراسات قد أسهمت في فكّ غموض بعض من النحو، إلاّ أنّها كانت ولا تزال غير قادرة على الإحاطة به من كلّ النواحي، خاصة فيما يتعلّق بالجانب التطبيقي لأمثلته وشواهده، لأنّها بعيدة عن محيطه الذي يُقال فيه، غير عابئة بظروف إنتاجه، ولا حظّ لها في الوقوف بين طرفي الخطاب فيه.

لهذا، كان لزاما على اللغويين المجدّدين أن يأخذوا بيد النحو، ويفتحوا له آفاقا استعمالية جديدة، يتمكن من خلالها من دراسة الظواهر اللغوية بطريقة فعالة، تُدرِج الاستعمال والسياق والمخاطَب في الحسبان، ولا ترتكز على الصيغة النظرية المجرّدة للقاعدة، دون النظر إلى واقعها الاستعمالي، وهذا ضروري، لأنّ بعض القواعد النحوية، بمجرّد سلخها عن سياقها، يتغيّر معناها تماما، ويصبح من العسير على المتلقي رصد مضمونها ومعانيها التي تؤديها بعيدة عن سياقها الذي قيلت فيه.

ومن هذا المنظور، جاءت التداولية لتمنح قواعد النحو حياة جديدة، حيث اتضح من خلال تطبيقاتها على الخطابات شعريةً كانت أونثريةً، وحتّى على القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، أنّها قادرة على تفسير بعض الظواهر النحوية، أو حتّى مخالفة بعض القواعد والقوانين الإعرابية، بحكم دراسة ممارساتها على المتلقي، وإبراز جانبها الاستعمالي الذي بفضله، يمكن الوصول إلى نتيجة قطعية متعلّقة بكيفية فهم النحو.

إنّ التداولية ليس من اختصاصها تبسيط قواعد النحو، ولا إعادة صياغة هذه القواعد لتكون واضحة مفهومة للعامة، بل إنّها – بشكل عام– تهدف إلى تغيير زاوية النظر إلى هذه القواعد، إذ ربّما لا نرى النحو وقواعده من الزاوية الصحيحة للرؤية، وهي زاوية المستمع والمخاطب والمتأثر بهذا الكلام أو ذاك، فلا بأس بالتخلّي عن بعض

القواعد الغامضة المتأوّلة، إذا كنّا بالمقابل سنصل إلى بعض التصورات القطعية التي بها يخرج النحو العربي من بين أدراج المكتبات إلى الواقع الاستعمالي من حوار بين شخصين أو أكثر في بيت أو شارع أو مقهى أو مطعم.

إنّ هذا البحث الذي يتناول "تداولية الخطاب النحوي بين الضابط القواعدي والاستعمال الوظائفي" لا يعدو أن يكون محاولة أخرى من أجل تجديد النحو، وإعادة قراءتِه قراءةً تجعل من المتلقّي أساسا في العملية التخاطبية، ولا تهمل دور طبيعة الكلام وطريقة صياغته في إثبات المعنى المراد إيصاله، وما يعتور هذا الكلام من تقديم وتأخير وحذف وزيادة، واختلاف نبرة، وما يمكن استعماله من الألفاظ وما لا يمكن، إلى غير ذلك من الطرق الإقناعية التي تؤثر في السّامع، وتدفعه إلى قبول القول دفعا رفيقا قائما على الحجة والدليل من جهة، وعلى المنطق والفلسفة وعلم النفس من جهة أخرى.

ولا أدّعي في هذا المجال سبقًا، فقد حاز قصبَ السبقِ مَن هم أجلُّ منّي شأنا، وأعظمُ منزلةً، وأطولُ باعاً، وأكثرُ صبرًا في هذا المجال المتشعبِ المواطئ، حيث إنّ دراسة النحو تداوليا قد تناولها العديد من الباحثين والنحاة داخل الوطن وخارجه، ولست إلاّ مبتدئا في هذا المجال، أحاول ألاّ أزلّ القدمَ عن الطريق الذي اخترت السير فيه.

وما توفيقي إلاّ بالله وهو يهدي السبيل..

الفصل الأول

- تعاريف ومفاهيم في التداولية والخطاب-

الفصل الأول: مفاهيم ومصطلحات في التداولية والخطاب

-المبحث الأول: التداولية : مفهومها ونشأتها .

-المبحث الثاني: جذور الفكر التداولي في النحو العربي.

- المبحث الثالث: الخطاب: مفهومه ومناهجه.

-خاتمة الفصل

المبحث الأول: التداولية، مفهومها ونشأتها

يكتنف مفهوم التداولية كثير من الغموض، نظرا لكونها أولا من بين النظريات الحديثة التي لم تستوِ على سوقها بعد، حيث مازال هناك الكثير من الجدل القائم حول طريقة عملها ومجالات تخصصها، وحتى إمكانية تخلصها من اللغة الطبيعية، وذلك لأنّ مجالاتها متعددة متشعبة بسبب ارتباطها بالذات الإنسانية المجردة من جهة، وبالعلاقات الإنسانية من جهة أخرى، وبذلك فهي على مستوى التحليل، لا يمكن أن نصنفها في أي من المستويات، ولا تدرس جانبا محددا في اللغة بل تستوعبها جميعا.

وللوصول إلى فهم عميق لهذا المفهوم، لابد أولا من الرجوع إلى جذوره اللغوية ومعانيها، لإدراك العلائق الموجودة بين النظرية التي تحتويها، والتطبيقات التي من الممكن أن تُستثمر في مجالها بفاعلية أكبر، فما هو تعريف التداولية لغة واصطلاحا ؟

المطلب الأول- التداولية في اللغة والاصطلاح:

1 -**في اللغة:** يرجع مصطلح التداول في أصله العربي إلى الجذر اللغوي "دَوَلَ"، يقول ابن منظور: تَداوَلنا الأمرَ: أخذناه بالدُّوَل، وقالوا: دَوالَيكَ أي مُداوَلةً على الأمر. . . وتداولتهُ الأيدي أخذته هذه مرَّة وهذه مرَّة . وأدلّ الشيء: جعله مُتداولا، دَاولَ كذا بينهم، جعله متداولا تارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء .(1)

وجاء في مختار الصحاح للرازي: "دول: الدولة في الحرب أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى يقال: كانت لنا عليهم الدولة. والجمع الدّول بكسر الدال، والدُّولة بالضم في المال، يقال: صار الفيء دولة بينهم، يكون مرة لهذا ومرة لهذا، والجمع دُولات ودُول، وقال أبو عبيد: الدُّولة بالضم اسم الشيء الذي يتداول به بعينه ، والدَّولة بالفتح الفعل. وقال بعضم: هما لغتان بمعنى واحد، وقال أبو عمر بن العلاء: الدولة بالضم في المال ، وبالفتح في الحرب، قال عيسى بن عمر: كلتاهما تكون في المال والحرب سواء، والإدالة الغلبة ، يقال: اللهم أدلني على فلان

(1) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق نخبة من الأساتذة، دار المعارف، القاهرة، ط1، سنة الطبع: 1981، مادة دول، م2، ص 1455.

وانصرني عليه، ودالت الأيام أي دارت ، والله يداولها بين الناس . وتداولته الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة" [1].

فمن خلال هذه التعاريف، نجد أن التداولية تجمع بين المشاركة والتفاعل، ونقصد هنا في هذا السياق: المرسل والمرسل إليه، مهما كانت طبيعة الرسالة المتنقلة بينهما، وتؤكدّ الجانب الإيجابي لهذا الانتقال بين متلقيين أو أكثر، حيث إن التداولية قد تجمع بين طرفين أو أكثر، وكلما زاد عدد المتلقين، ازدادت فرص الاختلاف والتنافر باختلاف الثقافات والمشارب، والرؤى والمقاصد، والظروف النفسية والاجتماعية، وغيرها من المؤثرات.

2 - في الاصطلاح:

يعود الفضل إلى إدخال مصطلح التداولية أو Pragmatique [2] في معجم اللسانيات الحديثة إلى شارلز موريس[3] Charles Morris وذلك في سنة 1938م في كتابه " أسس نظرية العلامات"، حيث حدد ماهية التداولية كجزء من السيميائية وأحد مكوناتها، حيث تهتم بدراسة العلاقة بين العلامات وبين مستعمليها أي مفسريها، وتحديد ما يترتب عن هذه العلامات من ردود أفعال.

فالكلام الإنساني ذو طبيعة اجتماعية نفسية، وخاضع لقوى خارجية تؤثر في عنصري الإلقاء والتلقي، وبالتالي في عملية الفهم والإفهام، لذلك ما لبث اللسانيون أن وجدوا أنفسهم عاجزين عن إدراك مقاصد المتكلم، واستجابة المتلقي في ظل إقصاء البنيوية لملابسات السياق ومقام الكلام الذي أنتج فيه.

(1) الرازي، مختار الصحاح، ترتيب، محمود خاطر، حمزة فتح الله، دار البصائر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1987، مادة دول، ص216.

(2) Pragmatique أو التداوليات: تختص بدراسة المعنى كما يوصله المتكلم (أو الكاتب) ويفسره المستمع (أو القارئ)، لذا فإنها مرتبطة بتحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات أو عبارات هذه الألفاظ منفصلة. التداولية هي دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم. ينظر: جورج يول، التداولية، ترجمة: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الرباط، المغرب، ط1، 2010م، ص: 19.

(3) تعاريف أعلام التداولية التي وضعتها في آخر البحث اجتهادا مستقاة من موقع: ويكيبيديا نظرا لصعوبة الحصول عليها من المراجع الورقية.

ويعرّفها فرانسواز ريكاناتي François Recanati بأنها " بحث يهتم بدراسة استعمال اللغة داخل الخطاب، وإبراز السمات التي تميزه، وتهتم ببعض الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلا من خلال استخدامه" [1].

ويعرّفها فرانسيس جاك (Francis Jacque) بأنّها تتطرق إلى اللغة كظاهرة خطابية تواصلية واجتماعية معا[2].

وتعددت المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي Pragmatique، فقيل: براجماتيكا أو البراغماتية والبراغماتيك، البرجماتية والبراجماتيك كمصطلحات معربة له، كما نجد مقابلات عربية مترجمة للمصطلح مثل: التداوليات، التداولية، المقامية، الوظيفية، السياقية، الذرائعية، النفعية [3]. غير أن المصطلح "التداولية" الذي وضعه أحمد المتوكل خلال 1985م في موضوع خاص حول "الوظائف التداولية في اللغة العربية" هو الذي صار شائعا بين المختصين ومستعملا بينهم[4].

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الدارسين حول التداولية، وتساؤلاتهم عن قيمة البحو ث العلمية المتعلقة بها، وتشكيكهم في جدواها، إلا أنّ معظمهم يُقر بأنّ قضية التداولية هي "إيجاد" القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، ومن ثَم، فهي جديرة بأن تُسمّى -كما وضعها تيون أ .فان دايك Teun.A.Van dijk "علم الاستعمال اللغوي" .[5]

وتهتم التداولية بدراسة الكثير من الظواهر اللغوية وتحليلها، وهي على كثرتها، يتعذر حصرها في هذا المقام، أما أهمها فهي: الإحالة والاقتضاء والاستلزام الحواري ومفهوم الافتراضات المسبقة وظاهرة الأفعال الكلامية.

(1) فرانسواز ريكاناتي François Recanati – فلسفة اللغة والذهن– ترجمة: حسين الزاوي– دار الروافد الثقافية– ط1– 2016– ص:151.

(2) فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة : سعيد علوش. مركز الإنماء القومي، الرباط، الطبعة الأولى، سنة: 1986م. ص6.

(3)ترجمة مصطلح pragmatique من الفرنسية إلى العربية بـ"النفعية أو الذرائعية" ليس دقيقا، فالمصطلح الذي يقابلهما في الفرنسية هو "pragmatisme"، أما pragmatics/pragmatique فما يقابله في العربية هو: العلم اللغوي التواصلي الجديد، وهو الذي يعنينا. للاستزادة يراجع: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة بيروت، ط1، سنة الطبع: 2005. ص 21..

(4)أحمد المتوكل– الوظائف التداولية في اللغة العربية – منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر دار الثقافة – الدار البيضاء الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م. ص 147.

(5) فان دايك Van dijk –النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي – ترجمة عبد القادر قنيني–إفريقيا الشرق– سنة النشر 2000م ص 13.

والتداولية ليست تخصصا منغلقا على ذاته، بل اقتحمت العديد من الموضوعات التي كانت تُصنف ضمن موضوعات الفلسفة التقليدية مثل، الاقتضاء والاستلزام الحواري والأفعال اللغوية، إلى جانب ذلك تخوض التداولية اليوم في بعض الموضوعات التي ما زالت تشغل بال الفلاسفة والمناطقة، كمسألة الفرق بين اللغات الطبيعية واللغات الاصطناعية المنطقية، وكذا الفرق بين الاستدلال المطبّق في الألسنة الطبيعية، والبرهنة المنطقية المطبقة في مجال المنطق والرياضيات مثلا، إضافة إلى الاهتمام بموضوع الحجاج الذي يشكل أحد موضوعاتها الرئيسة

وتأتي أهمية التداولية من خلال كونها تهتم بمختلف الأسئلة الهامة، والإشكاليات الجوهرية في الخطاب عامة والنص الأدبي خاصة، لأنها تحاول الإحاطة بعديد من الأسئلة من قبيل:

- من يتكلم؟ وإلى من يتكلم؟ .
- ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ .
- ما هو مصدر التشويش والإيضاح؟ .
- كيف نتكلم بشيء، ونريد قول شيء أخر؟ .
- هل كلّ ما يُقال هو بالضرورة مفهوم؟

ومن ثَم، تستدعينا التداولية للإجابة عن هذه الأسئلة؛ إلى استحضار مقاصدنا وأفعال لغتنا، وسياق تبادلاتنا الرمزية، والبعد التداولي لهذه اللغة المستعملة، لذلك وُجد مفهوم الفعل ، ومفهوم السياق، ومفهوم الانجاز في التداولية، باعتبارها مقاييسَ ومؤشراتٍ على اتجاهات النص الأدبي في النظرية النقدية المعاصرة.

المطلب الثاني: جذور النظرية التداولية في الفلسفة التحليلية:

ولكي نعمق فهمنا للنظرية التداولية، علينا الرجوع أولا إلى أصولها الفلسفية للتعرف على مسار نشأتها وتطورها، لأن النظرية التداولية –وخاصة نظرية أفعال الكلام لـ جون لانغشو أوستين John Langshaw Austin – هي الابن الشرعي للفلسفة التحليلية التي تزعمها الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه gottlob

frege في ثورته ضد أرسطو حول ضرورة التفريق بين القضية الحملية وغير الحملية [1]، وجاء بعده الفيلسوف النمساوي لودفيغ فيتغنشتاين Ludwig Wittgenstein متتبعا أثر فريجه واضعا اتجاها فلسفيا جديدا سماه "فلسفة اللغة العادية" وقوامها الحديث عن طبيعة اللغة، وطبيعة المعنى في كلام الرجل (الإنسان) العادي، وأهم ما يميز فلسفة فيتغنشتاين التحليلية هو بحثه في المعنى، وذهابه إلى أنّ المعنى ليس ثابتا ولا محددا، ودعوته إلى تفادي البحث في المعنى المنطقي الصارم[2].

وقد تأثر بهذا التجديد الفلسفي أيضا مجموعة من الفلاسفة على رأسهم: أوستين وتلميذه جون سيرل *John Rogers Searle* وغيرهم، وتجمع بين هؤلاء الفلاسفة مسلّمة عامة مشتركة مفادها أن فهم الإنسان لذاته وعالمه يرتكز في المقام الأول على اللغة، فهي تعبّر له عن هذا الفهم، وتلك رؤية مشتركة بين جميع تيارات الفلسفة التحليلية واتجاهاتها[3].

فقد تعمق أوستين في إنجاز فلسفة دلالية تهتم بالمقاصد والمضامين التواصلية، تختلف عما عرفناه عند علماء الدلالة اللغويين، وخصوصا البنيويين منهم، فقد كان أوستين يلح على القيمة التداولية لعبارات لغوية كثيرة تستخدم في اللغة الإنجليزية، وربما في كل اللغات. ومن الجديد الذي يخالف به الفلاسفة الكلاسيكيين، ويوافق به أسلافه من فلاسفة التحليل، إدخاله مفهوم "القصدية– Intentionnalité" في فهم كلام المتكلم وفي تحليل العبارات اللغوية، وهو مبدأ أخذه من الفيلسوف هوسرل Husserl والظاهراتيين[4]، واستثمره في تحليل هذه العبارات، وتتجلّى مقولة "القصدية" بالخصوص في الربط بين التراكيب اللغوية ومراعاة غرض المتكلم والمقصد العام من الخطاب في إطار مفاهيمي يستوفي الأبعاد التداولية للظاهرة اللغوية[5].

---

(1) القضية الحملية هي التي تتكون من طرفين: (اسم علم + محمول)، والقضية غير الحملية هي التي تتكون من علاقات أخرى خارجة عن الإطار الحملي. ينظر: محمود زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 12.

(2) المرجع السابق ص 13.

(3) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب. ص 21.

(4)الظاهراتية: مذهب فلسفي دعا إليه الفيلسوف الألماني إدموند هوسرل 1859-.1938 ويقوم هذا المذهب على أساس أن ظواهر الوعي أو المعطيات المباشرة، والتي تتمثل في أفعال الفكر، يجب أن تكون محل الاهتمام الأول من جانب الفلاسفة، وعليهم ألا يقوموا بإصدار الأحكام على تلك الظواهر، وهو ما يُعرف بـ"مبدأ تعليق الحكم'. يراجع: أنطوان خوري، مدخل إلى الفلسفة الظاهراتية، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1984م. ص: 31 وما بعدها.

(5) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب 10.

وهذا مخطط بسيط يبين اتجاهات الفلسفة التحليلية وموقع التداولية منها[1]:

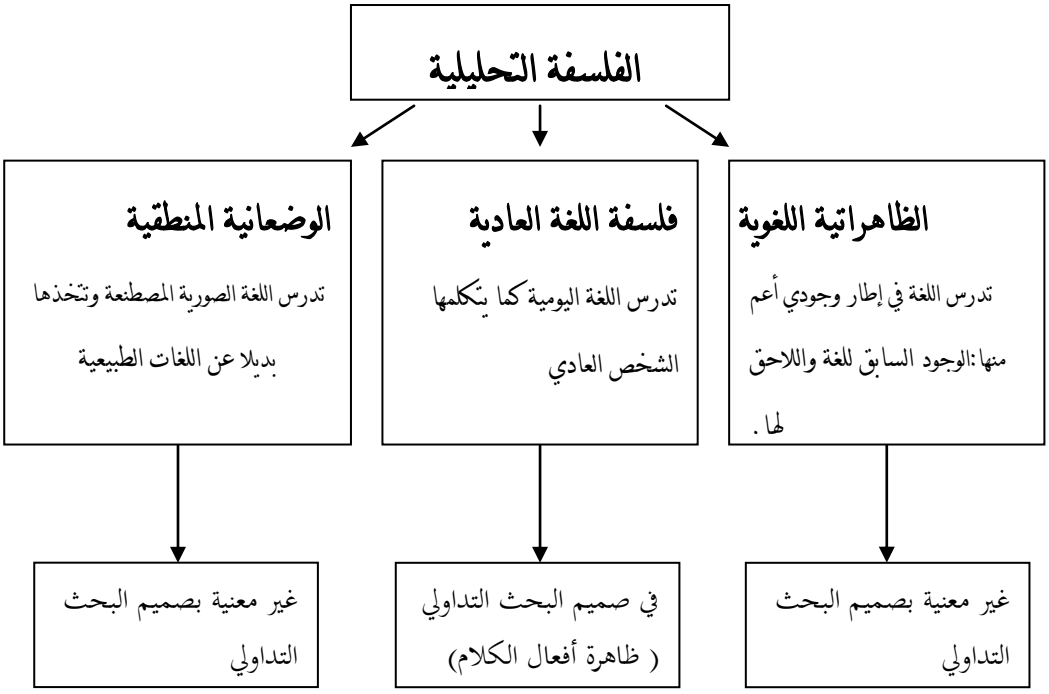

ومن هنا نستنتج أن التداولية جاءت في الأساس لدراسة اللغة العادية بوصفها فضفاضة وواسعة يصعب فهم معانيها واستعاراتها ومجازها، لأنها نابعة من صميم النفس الإنسانية للتعبير عنها، بعكس اللغة العلمية التي تكون في غالب الأحيان مباشرة موجهة للفهم البسيط الخالي من التعقيد، وذلك لاتفاق بين المرسل والمرسل إليه على مجموع الحدود السيميائية كمعاني الإشارات والعلامات والإيحاءات، مما يجعل اختلاف المعنى من شخص لآخر شيئا نادر الحدوث.

ولكن الحذر مطلوب في اللغة العادية، لأنها محملة بالأحكام المسبقة، وبالأخطاء والأوهام، وهي معدّلة بالمبالغة. وقد أصبحت اللغة عند فتجنشتاين عبارة عن ألعاب [2]، والتي يسميها الدارسون العرب

(1) المرجع السابق ص 24.

(2) « اللعبة » أو « الألعاب اللغوية » هو مصطلح يراد به الصبغة المؤسساتية للغة أثناء الاستعمال، فعندما نتكلم، نكون قد أخضعنا كلامنا لمجموعة من القوانين الضمنية . تجعلنا نميز بين الكلام السوي وبين غيره، مثلما هو الحال بالنسبة لقواعد مباراة التنس أو لعبة الشطرنج، ممّا يفسر ما اصطلح البعض على تسميته باستراتيجيات الخطاب، فلكل من أطراف الخطاب أسلوبه الخاص في مقابلة الطرف الآخر في الحديث. يراجع: عمر بلخير، مفاهيم، معالم لفهم الخطاب في ضوء التداولية، مقال نُشر بمجلة « المصطلح »، مخبر "تحليلية إحصائية للغة العربية "، العدد 06، سنة: 2007، جامعة تلمسان. ص: 259.

"استراتيجيات الخطاب"، وإن عدم الانتباه إلى قواعد الألعاب اللغوية يؤدي -كما قال فتجنشتاين – إلى سوء استخدام اللغة [1].

وتحدد فرانسواز أرمينيكو Françoise Armengaud المفاهيم الأكثر أهمية في التداولية، في ثلاث ة مفاهيمَ أساسية تشكل الركيزة التي عليها يقوم الدرس التداولي وهي:

1- **مفهوم الفعل:** ويتنبه إلى أن اللغة لا تخدم فقط تمثيل العالم، بل تخدمإنجاز الفعل، فالكلام هو أن تفعل.

2- **مفهوم السياق:** ونقصد به الوضعية الملموسة، التي توضع وتنطلق من خلالها مقاصد تخص المكان والزمان، وهوية المتكلمين. . . الخ، وكل ما نحن في حاجة إليه من أجل فهم وتقييم ما يُقال، وهكذا ندرك أهمية السياق حين نحرم منه مثلا، أو حين تُنقل إلينا المقاصد عبر وسيط، وفي حالة معزولة عن السياق.

3- **مفهوم الانجاز:** ونقصد به طبقا للمعنى الأصلي للكلمة، إنجاز الفعل في السياق إما بمحايثة لقدرات المتكلمين، أي معرفتهم وإلمامهم بالقواعد، وإما بتوجب إدماج التمرس اللساني بمفهوم أكثر تفهما كالقدرة التواصلية[2].

أما بينغت هانسون (Bengt Hansson)، فقد حاول أن يميز في برنامجه الذي وضعه سنة 1974م بين ثلاث درجات للتداولية مختلفة حسب درجة تعقيد السياق من جزء إلى آخر:

1 -**فتداولية الدرجة الأولى:** هي دراسة للرموز الاشارية، أي للتعابير المبهمة حتما ضمن ظروف استعمالها؛ أي سياق تلفظها، ومن ثمة يكون سياق الدرجة الأولى هو الموجودات أو محددات الموجودات، ومن ثم فالسياق الوجودي والإحالي هو المخاطبين ومحددات الفضاء والزمان.

2 - **أما تداولية الدرجة الثانية:** فهي دراسة طريقة تعبير القضايا في ارتباطها بالجملة المتلفظ بها، في الحالات الهامة، إذ على القضية المعبر عنها أن تتميز عن الدلالة الحرفية للجملة، وبناء على ذلك يكون سياق

(1) محمد مدور، نظرية الأفعال الكلامية بين التراث العربي والمناهج الحديثة – دراسة تداولية- مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية- العدد:16 سنة: 2012. ص51.

(2)ينظر: فرانسواز أرمينكو .المقاربة التداولية. ص7.

هذه الدرجة موسعا كما عند روبرت ستالناكر (Robert Stalnaker)، بمعنى أنه يمتد إلى ما يحدس به المخاطبون، إنه سياق الإخبار والاعتقادات المتقاسمة لا السياق الذهني.

3 – **أما تداولية الدرجة الثالثة:** فهي نظرية أفعال اللغة، ويتعلق الأمر بمعرفة ما تم خلال استعمال بعض الأشكال اللسانية، فأفعال اللغة مسجّلة لسانيا، إلا أن هذا لا يكفي لرفع الإبهامات والإشارة إلى ما أنجز فعلا عبر هذا الموقف التواصلي [1].

إن اهتمام التداولية باللغة داخل الخطاب، يجعلها تحاول الإجابة عن عدد من الأسئلة كما أسلفنا من قبيل : ماذا نصنع حين نتكلم. ؟ وماذا نقول بالضبط؟ ما هي العلامات النوعية التي ينبغي فعلها حتى يرتفع الإبهام والغموض عن جملة أو أخرى؟ . ماذا يعني الوعي؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير الذي كنا نريد قوله. ؟ هل يمكن أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ماهي استعمالات اللغة؟ أيّ مقياس يحدد قدرة الواقع الإنساني اللغوي؟ . إلى غير ذلك من الأسئلة اللغوية والفلسفية التي تجعل من التداولية الحديثة حقلا تخصصيا واسعا، تتداخل فيه مجموعة من الحقول المعرفية السيمائية منها والدلالية والتركيبية، حيث تهتم بدراسة الظواهر اللسانية ذات الطبيعة المتباينة.

وعلى العموم، فالمنهج التداولي هو مستوى تصنيف إجرائي في الدراسات اللغوية يتجاوز دراسة المستوى الدلالي، ويبحث عن علاقة العلامات اللغوية بمؤوليها، مما يبرز أهمية دراسة اللغة عند استعمالها، ومن ثم فإنه يعنى بدراسة مقاصد المتكلم؛ وكيف يستطيع المرسل أن يبلغها في مستوى يتجاوز مستوى دلالة المقولة الحرفية، كما يعنى المنهج التداولي بكيفية توظيف المرسِل للمستويات اللغوية المختلفة في سياق معين، حتى يجعل إنجازه ملائما لذلك السياق ، وذلك بربط إنجازه اللغوي بعناصر السياق الذي حدث فيه، فمنها ما هو ذاتي مثل مقاصد المتكلم ومعتقداته، وكذلك اهتماماته ورغباته، ومنها أيضا المكونات الموضوعية؛ أي الوقائع الخارجية،

(1) Herman Parret et autres – Le Langage en contexte: études philosophiques et linguistiques de pragmatique –John Benjamins Publishing, amsterdam.1 janv. 1980- page: 320.

مثل زمن القول ومكانه، وكذلك العلاقة بين طرفي الخطاب. وتساهم هذه العناصر في تحديد الدلالة عند المتلقي، إذ يعتمد عليها في تأويل الخطاب في سياق معين، كما يعين على معرفةأثر السياق في لغة الخطاب عند إنتاجه.

المطلب الثالث- علاقة التداولية بالعلوم الأخرى:

كما أسلفنا سابقا، فإنّ النظرية التداولية أوجدت لنفسها جذورا في الكثير من العلوم والتخصصات الأخرى، لأنها تُركّز وبشكل خاص على المعنى الحقيقي الذي يؤديه النص ويرمي له، وكما هو معلوم، فطبيعة المعنى المعقدة تجعل التداخل بين العلوم المختلفة لتفسيره وتبيان مقتضاه وإمكانية التعاون بينها أمرا واردا، ولذلك اعتمدت التداولية عليها في تفسير الظواهر اللغوية والسّياقية اعتمادا كليّا أو جزئيا، نظرا لكونها علمًا يستنبط مفاهيمه النظرية والإجرائية من حقول معرفية شتّى كالفلسفة و الأنثروبولوجيا، وعلم النفس المعرفي، وعلم الاجتماع وغيرها.

وفي هذا السياق يقول الدكتور مسعود صحراوي: "ليس للدرس التداولي المعاصر مصدر واحد انبثق منه، لكن تنوعت مصادر استمداده، إذ لكلّ مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي انبثق منه. ف"الأفعال الكلامية" مثلا، مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو تيار " الفلسفة التحليلية" بما احتوته من مناهج وتيارات وقضايا، وكذلك مفهوم "نظرية المحادثة" الذي انبثق من فلسفة بول غرايس Grice، وأما "نظرية الملاءمة" فقد ولدت من رحم "علم النفس المعرفي" وهكذا . . . "[1].

1) التداولية واللسانيات

أكد فرانسوا لاترافيرس F.Latraverse في كتابه (البراغماتية، تاريخ ونقد) صعوبة التمييز بين هذين العلمين، فاللسانيات تشتمل على عدد كبير من النظريات والمذاهب المترابطة بما في ذلك التداولية، ثم

(1) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص17.

يعترف بعد ذلك بأن التداولية تتموقع خارج النظرية اللسانية بناء على ما قدمه تشومسكي [1] في مفهوم الكفاءة والأداء.[2]

وقد أقر اللسانيون بأهمية اللسانيات في دراسة نظام اللغة وطرق التنظيم بين مجموع الأصوات، ومجموع المعاني بين الشكل وبين المعنى بتعبير أوجز، غير أنهم لم يضبطوا مجال التداولية مقارنة بالعلوم الأخرى للسانيات، فهي تتجاوز (الشكل، المعنى) إلى مجالات أخرى مثل: الملفوظية ومظاهر الاستدلال في اللغة وغيرها، إنّ التداولية تمتد إلى معظم الفروع اللسانية ، وتشكّل معها حلقة بحث جديرة بالبحث والدراسة وهي:

أ. التداولية واللسانيات النصية وتحليل الخطاب

يتجاوز مجال اللسانيات النصية دراسة الخطاب بعدّه نصا إلى عدّه نشاطا فعليا يعتمد المعارف المقامية والسياقية، وذلك من المجالات الثرية للدرس التداولي.

إن التداولية تعنى بدراسة الكيفية التي يسلكها الناس لفهم الفعل الكلامي، وكيفية إنتاجهم له، فهي حقل واسع جدا يشمل كل جوانب اللغة إذ تعنى بتتبع أثر القواعد المتعارف عليها من خلال العبارات الملفوظة وتأويلها، وتهتم بتحليل الشروط التي تجعل العبارات جائزة ومقبولة في موقف معين بالنسبة للمتكلمين بتلك اللغة، وتسعى التداولية لأن تجد مبادئ تشتمل على اتجاهات مجاري فعل الكلام المتشابك الإنجاز الذي يجب أن يوجد عند إنجاز العبارة كي تصير ناجحة ومفهومة، و تحاول التداولية أيضا البحث في كيفية تماسك ظروف نجاح العبارة كفعل إنجازي، وأن تصوغ الشروط التي تعين أيَّ العبارات تكون ناجحة في موقف ما.

ب. التداولية واللسانيات النفسية

ترجع العلاقة بين علم اللغة وعلم النفس إلى طبيعة اللغة، بوصفها أحد مظاهر السلوك الإنساني، فإذا كان علم النفس يدرس السلوك الإنساني عموما، فإن دراسة السلوك اللغوي أحد جوانب الالتقاء بين علم اللغة وعلم النفس.

(1) فرام نعوم تشومسكي Avram Noam Chomsky أستاذ لسانيات وفيلسوف أمريكي مولود في 7 ديسمبر 1928م فيلادلفيا، بنسلفانيا، من أهم مؤلفاته: اللغة ومشكلات المعرفة.

(2) بغورة الزواوي، الفلسفة واللغة، نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2005، ص 140.

فالكلام ليس مجرد إصدار أعضاء من الجسم الإنساني لأصوات معينة، وإن هذه الأصوات توجه إلى أُذن السامع، وتقوم في ذهنه عمليات عقلية متعددة، حتى تتحول الأصوات إلى دلالات . والمتكلم نفسه قبل أن يشرع في الكلام وأثناءه وبعده تقوم في ذهنه سلسلة من العمليات العقلية أو النفسية لفهم الكلمات، وبعض ما يتعلق بها من حيث تكوينها وسماعها مرتبط بسلسلة من العمليات العقلية

والإنسان لا يستخدم اللغة للتعبير عن شيء فحسب، بل للتعبير عن نفسه أيضا ، ويذهب بعض العلماء إلى أن " الألفاظ ليست إلا رموزا تعبر عن المعاني الكامنة في النفس، وهي ضرورة للتقدم العقلي لأنها هي التي تثبت كل خطوة يخطوها الذهن البشري . ومعنى ذلك أن المعنى يظل حائرا في الذهن حتى يستقر في الكلمة المناسبة، وحينئذ يتحدد المراد منه، وحينئذ يتحدد المراد منه، ويثبت ويتضح " [1].

ج. التداولية واللسانيات الاجتماعية

تتداخل التداولية واللسانيات الاجتماعية تداخلا كبيرا في بيان أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين في الحديث على موضوعه، وبيان مراتبهم وأجناسهم وأثر السياق غير اللغوي في كلامهم

فهناك نوع من التفاعل بين التداولية واللسانيات الاجتماعية في حقول اهتمام مشترك ، لقد ساهمت الأخيرة في مجالات معينة من التداولية وخصوصاً في دراسة المفردات التأشيرية الاجتماعية وأفعال الكلام واستعمالاتها . وفي المقابل، تمتلك التداولية الكثير لتساهم به في اللسانيات الاجتماعية خصوصاً في تحليل المحادثات والخطاب والأدوار الاجتماعية ودورها في تحديد صيغ المخاطبة ، " إن القدرة على فهم وإنتاج فعل تواصلي يطلق عليها "الكفاءة التداولية" والتي تتضمن معرفة المرء بالمسافة الاجتماعية والمرتبة الاجتماعية بين المشاركين في الموقف، وكذلك المعرفة الثقافية والمعرفة اللغوية الظاهرة والضمنية " [2].

(1) ينظر: سمية جلايلي، حضور الدرس النفسي في اللسانيات – مقال بمجلة النثر–مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الثامن، سنة:2009. ص:82.

(2) يراجع: مسعود صحراوي– التداولية عند علماء العرب، ص: 37–38.

د . التداولية واللسانيات التعليمية

تستند التعليمية في الوقت الحاضر إلى مقولات البحوث التداولية التي أسهمت في مراجعة مناهج التعليم ونماذج الاختبارات والتمارين، وعدّت البعد التداولي للغة أحد أهداف العملية التعليمية، كما انتقدت طرق تدريس اللغات الأجنبية التي تتعامل مع لغات مثالية وأناس مثاليين في مواقف مثالية. . . " بعيدا عن أي سياق اجتماعي ودعت إلى تجاوز تدريس أنماط الترميز إلى تدريس أنماط التأطير "[1].

2- التداولية والنحو الوظيفي:

يعد النحو الوظيفي من أهم روافد التداولية، وقد جعل بعض الدارسين الوظيفية في عموم معناها تقابل التداولية؛ فالنحو الوظيفي يقدم دعائم هامة للتفسير التداولي للخطاب، وهو في نظر سيمون ديك [2] يجمع بين المقولات النحوية المعروفة، وبين ما عرضته نظرية أفعال الكلام، فهو يقترح أن يدرج النحو الوظيفي ضمن نظرية تداولية شاملة [3]، إن النحو الوظيفي لا يمكن أن يكون نحو جملة؛ وذلك نظرا لتوجهه الوظيفي التداولي، ومن هنا فهو نحو خطاب واصفا ومفسرا للملفوظ والمكتوب اللغويين[4]؛ فالنحو الوظيفي لا ينظر إلى الجملة إلا بوصفها مرحلة عملية أولية تسبق النص وتمهد له، وعلى هذا فقد أشار "ديك" إلى الانتقال بالنحو الوظيفي من نحو الجملة إلى نحو النص.

من هذا المنطلق، يمكن اعتبار النحو الوظيفي أكثر النظريات الوظيفية التداولية استجابة لشروط التنظير من جهة، ولمقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى، فهو -كمايقول المتوكل- " محاولة لصهر بعض من مقترحات نظريات لغوية (النحو العلاقي، نحو الأحوال، الوظيفية) ونظريات فلسفية (نظرية الأفعال اللغوية) "[5].

(1) ينظر: عبد الله بوقصة-تعليمية اللغة العربية في الجزائر، مقاربة تداولية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية-ب/ قسم الآداب والفلسفة- جوان 2014-ص: 3-4.

(2) سيمون ديك simon dik : فيلسوف ولساني هولندي (1940م-1995م)، من أهم مؤلفاته: نظرية النحو الوظيفي.

(3) يراجع: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص9.

(4) ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية،، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المملكة المغربية، الطبعة الأولى.2003م، ص:97.

(5) يراجع: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص10

3 - التداولية علم الدلالة

تبحث كل من التداولية وعلم الدلالة في دراسة المعنى في اللغة، ويجعل بعض الدارسين التداولية امتدادا للدرس الدلالي، فيصنف علم الدلالة ضمن القدرة على معرفة اللغة، أما التداولية فتصنف ضمن الأداء والإنجاز واستخدام اللغة. كما أن " السيمانتيكية البراجماتية اللغوية تتولى المعنى ضمن إطار المقام المحدد المعالم والمقاصد" وهذا يعني أن أحدهما يكمل الآخر[1].

وهذا مخطط يبين علاقة التداولية بالعلوم الإنسانية الأخرى[2]:

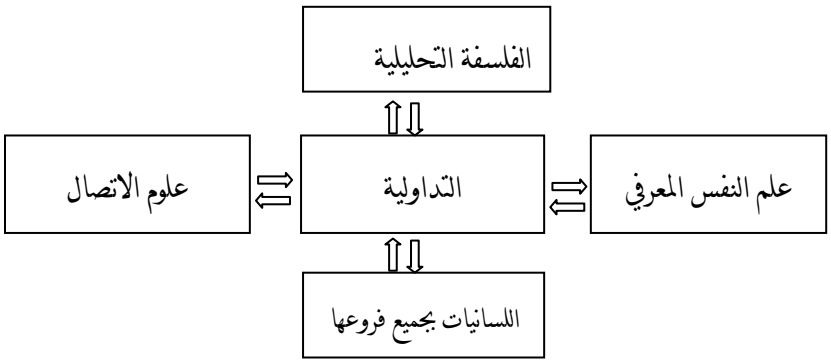

المطلب الرابع: الوظائف الأساسيةللتداولية

لما كانت التداولية اللسانية ممثلة لنظرية في أصول الاستعمال اللغو ،ي فإن أهم الواجبات الملقاة على عاتقها لتحقيق ذلك لا تتأكد إلا من خلال عنايتها بالموضوعات التالية :

1 - دراسة استعمال اللغة التي لا تدرس البنية اللغوية ذاتها، ولكن تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها كلاما محددا صادرا من متكلم محدد وموجّها إلى مخاطب محدد بلفظ محدد في مقام تواصلي محدد لتحقيق غرض تواصلي محدد[3].

2 - وصف المكونات التخاطبية في تعالقها ببعضها قصد تحقيق أغراض تبليغية معينة.

(1) يراجع:شاهر الحسن .علم الدلالة السيمانتيكية و البراغماتية في اللغة العربية، دار الفكر العربي، عمان، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 2001.ص 157-163.

(2) يراجع: دندوقة فوزية- محاضرات في تحليل الخطاب – منشورات جامعة بسكرة العدد:8.د.ت.ط

(3) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ص 26.

3 – تحليل كيفية قيام الاستدلال المنطقي واللساني في العملية الكلامية بين شخصين أو مجموعة من الأشخاص.

4 – تحديد وتمييز أفضل أنواع الاتصال، وإبراز كفاءة النماذج الكلامية القائمة على الاستدلال أو الترميز،

5 – دراسة المعنى في صلته بظروف الكلام.

6 – شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

7 – بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر.

8 – شرح أسباب فشل المعالجة اللسانية البنيوية الصرفة في معالجة الملفوظات[1].

المبحث الثاني: جذور الفكر التداولي في النحو العربي

على الرغم من حداثة النظرية التداولية، من حيث المفهوم والطريقة والتقعيد لها من طرف لسانيين وفلاسفة غربيين، على غرار شارل موريس وأوستين وسيرل وغيرهم من خلال نظرياتهم وبحوثهم، إلا أنّنا نجد أنّ التداولية كانت مُدرجة – كفرع لغوي– منذ القدم عند النحاة واللغويين والبلاغيين والأصوليين العرب، مع اختلافٍ بين القدماء والمحدثين في المصطلحات والتعريفات وطريقة العمل والمجالات، لكنّ جوهرها في الأصل واحد .

ويتعيّن على من يدرس التداولية أن يتتبّعها في مؤلفات الكثير من العلماء الذين أسّسوا لها وتعمّقوا في البحث فيها من أمثال: سيبويه (ت حوالي 180هـ)، وأبي نصر الفارابي (ت 338هـ)، والقاضي عبد الجبار(ت 415هـ) وأبي علي بن سينا(ت 428هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، ونجم الدين القزويني (ت 493هـ)، والسكاكي (ت 626هـ)، والآمدي (ت 631هـ) [2]، وغيرهم كثير مما يضيق المقام عن حصرهم.

واهتم العرب (ولا سيّما البلاغيين منهم) اهتماما مركّزا بدراسة الإسناد، أي النسق الذي جاء عليه المسند إليه، ووضعوا لذلك عنوانا كبيرا يضم شتات هذه المباحث الإسنادية، وهي شديدة الصلة بالنحو، بل هي جزء منه، وسمّوه: أحوال الإسناد الخبري، وأحوال المسند، وأحوال المسند إليه، ونجد ذلك عند مشاهير البلاغيين:

(1) المرجع نفسه ص 27.

(2) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب ص 50.

كالسكاكي والخطيب القزويني والتفتازاني والشّراح من بعدهم، واستبعد العلماء العرب من دائرة تحليلهم –في دائرة علم المعاني– المركّبات غير التامة، أي الألفاظ المفردة لأنها غير مفيدة، وتُرك البحث في دلالات هذه الألفاظ، لعلم آخر هو" علم الدلالة " .

وقد قام بالبحث فيها على أسس حديثة نفرٌ من المعاصرين، من أبرزهم: عادل الفاخوري، ولذلك اشترطوا حصول "الفائدة" لدى المخاطب، ونصّوا على تفادي ما يعكّر استيفاء هذا الشرط بقاعدة وضعوها، والتزموا بها كإجراء تحليلي، وهي قاعدة: "أمن اللبس" .

وصنيع العلماء العرب هذا يوافق ما هو متداول عند المعاصرين، فالتداوليون المعاصرون لا يدرسون "الأفعال الكلامية" مجرّدة عن سياقها الكلامي والحالي، أو معزولة عن غرض المتكلم، وإنما يدرسون إنجازية تلك الأفعال، ولا يعتبرونها "أفعالا كلامية" إلاّ بشرط أن تتحقق هويتها الإنجازية في السياق عبر الاستعمال، ولا ينبغي لنا أن نغترّ بكون بعض المعاصرين يحاولون وضع لائحة للأفعال الكلامية دون ذكر لسياقه الكلامي–أحيانا– أو الحالي، فإنّما المرجع النهائي لأولئك التداوليين في تحديد مجالها الدلالي والتداولي لن يكون إلا السياق الكلامي وسياق الحال و"قصدية" المتكلم، إذ هي " من أكبر القرائن على فهم الغرض من الكلام ودلالته، ومن ثَمّ، فإننا نؤكّد هنا اندراج ظواهر الأسلوبية، عند العلماء العرب في إطار تداولي صريح" [1] .

كما حرص النحاة على وضع قواعد تنبثق في أساسها من السياق الاستعمالي، وتبتعد في الأغلب عن التأويلات والتفسيرات غير المنطقية، ومما يدلّ على ذلك قول الأنباري عن أقسام الكلام : " فإن قيل: فِلمَ قلتم : إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل: لأنّا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبَّر بها عن جميع ما يخطر بالبال ، ويُتوهم في الخيال، ولو كان ههنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه ، ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة ، لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط ؟ فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دلّ على أنه ليس إلاّ هذه الأقسام الثلاثة " [2] .

(1) المرجع السابق ص52-53.

(2) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت (د.ط)، (د.ت.ط)، ص24.

وسنعرّج فيما يأتي على إرهاصات الفكر التداولي عند أشهر نحاة العرب اعتمادا على تواريخ وفاتهم، وإسهاماتهم في هذا المضمون:

المطلب الأول: الفكر التداولي عند سيبويه (ت حوالي180هـ):

يُعتبر العالم سيبويه (ت حوالي 180هـ) أولَ من أدرج بعض مفاهيم التداولية في اللغة العربية بشكل عام، في كتابه الموسوم بـ: الكتاب، أشار فيه إلى عدّة ملاحظات تدخل في صميم البحث التداولي كـ: السياق والمقام ومراعاة مقتضى الحال وغيرها، فنجد أن سيبويه عند ما رسم ملامح النظرية النحوية، ووضع قواعدها، قد راعى حال المخاطب، و" تَمثَّل مبدأَ الفهم والإفهام، وعدم الإلباس " [1]، فكان في معظم المباحث التي تناولها في مدونته النحوية يولي المخاطَب جُلَّ عنايته، وذلك في مواضع كثيرة، منه ا: " باب التعريف والتنكير، وباب الذكر والزيادة، وباب التحذير والإغراء، وباب الابتداء" [2].

فلا يجوز –عند سيبويه– أن يبدأ المخاطب حديثه بمنكور لدى مخاطبه؛ لأن ذلك سيؤدي إلى اللبس وعدم الإفهام، ويظهر هذا في قوله: "ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة فكرهوا أن يقربوا باب لبس " [3]، فعلى المخاطب أن يراعي ذلك في كلامه، فيبدأ كلامه بما هو معروف عند المخاطب، ثم يخبر عنه بما يريد توصيله إليه.

ويقسّم سيبويه الكلام إلى أربعة أقسام:

(أ) مستقيم حسن	أتيتك أمس
(ب) محال	أتيتك غدا
(ج) مستقيم كذب	كي زيد يأتيك
(د) محال كذب	سوف أحمل الجبل أمس

(1) ينظر: أحمد سعد محمد: الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث الدلالي، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى سنة 1999م ص:61

(2) ينظر: خالد عبد الكريم بسندي، المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (8) العدد (2) جمادى الأولى 1433هـ / 2012م. ص:18.

(3) ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت.ط. المجلد الأول، ص48.

إنّ حُكم سيبويه على أحد أنماط الكلام في الجملة (ج) بصفة المستقيم الكذب، هو ما يُسمّى باللحن التداولي الذي تنخرم فيه شروط المطابقة بين النسبية الكلامية، والنسبية الواقعية الخارجية، والنسبية العقلية، كما يعبّر البلاغيون وكذا التداوليون [1].

وقد أسهب جون لاينز John linz بين ثنايا كتابه "اللغة والمعنى والسياق" في توضيح الفرق بين الجملة الصحيحة والجملة الخاطئة –وهو قريب مما جاء به سيبويه حيث يقول: " تُعرَّف الجمل على أنّها سليمة التركيب نحويا، وعلى هذا الأساس، ليس هناك ما يُسمّى بالجملة غير النحوية، إلاّ أنّ العديد من الوحدات الكلامية التي نطلقها في الظروف الاعتيادية هي وحدات كلامية غير نحوية في طرق مختلفة ، ويمكن تفسير بعض الوحدات الكلامية من خلال السياق الذي تظهر فيه، وقد يعتبرها في الواقع معظم الناطقين باللغة مقبولة تماما، وينبغي أن لا نعتبر استقامة النحو مطابقة للقبول" [2].

وكثير من الجمل النحوية التي حكم عليها النحاة بالشذوذ ، يرجع فهمها إلى اعتبارات التخاطب؛ أي يحتاج فهمها إلى امتلاك طرفي الخطاب –خاصة المخاطَب – الكفاية التخاطبية اللازمة التي بمقتضاها يتوصل إلى استنتاج: أن الثوب في جملة (خرقَ الثوبُ المسمارَ) مثلا، هو المخروق وليس الخارق، مع أن الضابط النحوي يشير إلى أن الثوب فاعل لا مفعول ، ونحو من هذا ما لجأ إليه سيبويه ضمن مفهوم "سعة الكلام" إذ يقول: "وأما قوله: أدخل فوهُ الحجرَ، فهذا جرى على سعة الكلام، والجيّد[أدخل فاهُ الحجرَ]" [3].

وفي معرض حديثه عن الأفعال التي تقتضي مفعولين، يكشف أن التأليف النحوي، أو ما كنا رأيناه عند الغربيين يقع تحت تسمية تداولية الدرجة الأولى، أو مستوى التعبير، يخضع في المقام الأول لمراد المتكلم، فأصل (ظننت)، على سبيل المثال، أن يتعدى إلى مفعولين صريحين، نحو: ﴿ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاقُوا اللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ البقرة الآية 249، وذلك متى كان قصد المتكلم ومراده أن يبين ما وقر عنده من حال

(1) ينظر: خالد بن عبدالكريم بسندي، المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه، ص:13.

(2)ينظر: جون لاينز: اللغة والمعنى والسياق، ترجمة:عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1987م.ص:112

(3) ينظر: مقبول إدريس، البعد التداولي عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، العدد: 1، المجلد: 33، جويلية–سبتمبر 2004. ص 146. ويراجع: التداولية عند علماء العرب: ص52.

المفعول الأول يقينا كان أو شكا، فذكر الأول، كما في المعمولين الصريحين، ليضيف إليه ما استقر عنده من هو. . . [1]، وهذا يعني أن الدلالات اللغوية وهي نتيجة التأليف فعل إرادي. . وليست حقا لصيقا باللغة في أصل تصورها .

وجاء في باب: ما تخبر فيه عن النكرة بنكرة قوله: "ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خيرا منك ، وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا . . .ولو قلت: (كان رجل في قوم عاقلا) لم يحسُن، لأنّه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسُن ويقبُح.[2]

لقد أسّس سيبويه من خلال هذه الأمثلة لأحد المبادئ المتعارف عليها في التداولية، وهي مفهوم "نظرية المحادثة" الذي انبثق من فلسفة بول غرايس Grice، حيث ترتكز هذه الفلسفة على نوع من التواصل بين المخاطِب والمخاطَب يخضع لمجموعة من القوانين منها:

1 – مبدأ التعاون –وهو الذي يهمنا في هذا الصدد– الذي قوامه أربع مقولات:

أ. مقولة الكم أو القدر: وترتبط بكمية المعلومات الواجب تقديمها في التخاطب.

ب. مقولة النوع: وتفرض نزاهة القائل الذي ينبغي أن لا يكذب، وأن يملك الحجج الكافية لإثبات ما يثبته.

ج. مقولة العلاقة (أو المناسبة): التي تفرض أن يكون حديثنا داخل الموضوع (ذا علاقة بأقوال القائل السابقة وأقوال الآخرين) .

د. مقولة الكيف: وتندرج تحت هذه المقولة قاعدة أن نعبّر بوضوح وبلا لبس قدر الإمكان، ونقدم معلومات بترتيب مفهوم (مثلا: الترتيب الزمني عندما نروي سلسلة أحداث) .

بالإضافة إلى مجموعة أخرى أقل درجة مما سبق وهي:

– مقولة الملاءمة أو الإضافة: توجد تحت هذه المقولة قاعدة واحدة تقول: كن ملائما .

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1–ص:40.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1 ص 54

– مقولة الجهة: وتمثلها قاعدة عامة قوامها: كن واضحا" [1].

فهذا يوضح مدى التقارب الواضح بين ما سبق به النحوي سيبويه، وما تواطأ عليه الفلاسفة الغربيون بعده بقرون، ولو اختلفت المصطلحات، والأمثلة والتطبيقات ووجهات النظر.

المطلب الثاني: الفكر التداولي عند ابن جنّي(ت 392 هـ) [2]:

تفرد كتاب الخصائص لابن جني في أنه لم يكن مصنّفا في قواعد النحو العربي، والصرف العربي مثل كتب نحاة الدرجة الأولى، طبقا لأبواب النحو المعروفة، لكنه ركّز على كثير من صفات الاستعمال اللغوي، مثل الفصول التي أدرجها تحت باب "في شجاعة العربية" مثل: الحمل على المعنى، والحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير. . . وغيرها من الأبواب التي لا يعالج فيها القاعدة النحوية بقدر ما يحلل طبيعة الاستعمال: أيكون المقصود منه ظاهر الاستعمال، أم البنية العميقة خلف هذا الاستعمال، والتي تُدرك من خلال السياق اللغوي، أو السياق الاجتماعي، أو من خلال كفاءة المتلقي التي تمكنه من المقصود ؟[3].

كما أن الكتاب لم يخلُ من الإشارات والمعالم المتصلة بالتداولية، فقد عرّف ابن جني اللغة بقوله:"أما حدّها: فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[4]، وهذا التعريف غنيٌّ بالقيم التداولية , وأهمها: أن اللغة ذات قيمة نفعية، تعبيرية. [5]

وكذلك تمييز العدد عنده لا يجوز حذفه من التركيب اللغوي، ومن ذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين. فإن لم يُعلم المراد، لزم التمييز إذا قصد المتكلّم الإبانة، فإن لم يُرد ذلك وأراد

(1) ينظر: آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة:سيف الدين دغفوس–محمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان–الطبعة الأولى–2003.ص:54.

(2) أبو الفتح عثمان بن جني المشهور بابن جني : عالم نحوي كبير، ولد بالموصل عام 322 هـ، وكانت وفاته سنة 392 هـ. من أشهر مؤلفاته: الخصائص، سر صناعة الإعراب.

(3) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، التداولية عند ابن جني: دراسة تطبيقية في كتاب الخصائص ، مجلة الدراسات الشرقية – جمعية خريجي أقسام اللغات الشرقية بالجامعات المصرية – مصر، العدد:39. تاريخ النشر: 2007م.ص: 228.

(4) ينظر: ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط2، سنة: 1957م.، ج1 ص:33.

(5) أقول: ولم يعد هذا التعريف شاملا جميع أنواع اللغة، إذ يحصره بالأصوات دون غيرها من الأنواع التي تدخل ضمن إطار اللغة حاليا، كإشارات المرور، ولغة البراي (المكفوفين) وغيرها مما سيأتي بيانه في الفصل الثاني ص74 من هذا البحث.

الإلغاز، وحذف جانب البيان، لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنّما يُصلحه ويُفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام [1].

واشترط ابن جني فهم المخاطَب ما يقصده المخاطِب حتى يصبح التركيب صحيحا، وإلاّ لما جاز الاستعمال اللغوي،[2] ويظهر ذلك في قوله:" فإن فُهِم عنك في قولك: ضربتُ زيدا، أنك إنما أردت بذلك: ضربتُ غلامه، أو أخاه، أو نحو ذلك جاز، إن لم يُفهم عنك لم يجُز، كما أنك إن فُهِم عنك بقولك: أكلتُ الطعام، أنّك أكلت بعضه، لم يُحتج إلى بدل، وإن لم يُفهم عنك، وأردت إفهام المخاطب إياه، لم تجد بدّا من البيان، وأن تقول: بعضه أو نصفه أو نحو ذلك. ."[3]

لقد أصبح المخاطَب –عند ابن جني– أداة مشاركة في عملية الخطاب، بل هي عنده أساسية، فالكلام مبني على مدى استيعابه للجملة، وتأويلها تأويلا صحيحا، وإلا، فعلى المخاطِب أن يغيّر في تركيب الجملة النحوية ومرتكزاتها حتّى يصل المعنى كما أراده إلى المتلقيّ، وهذا بالضبط ما تحدث عنه الفيلسوف بول غرايس فيما سماه " مبدأ التعاون" الذي بموجبه تتحدد ملامح العلاقة بين المخاطِب والمخاطَب على أسس معيّنة يسهل معها حسن التواصل بينهما دون مجهود يذكر.

ومن هذه القضايا أيضا، ما أشار إليه، إذ تُرفض بعض التراكيب اللغوية لتعارضها مع الواقع الاستعمالي، فقد أحال سيبويه قولنا: أشرب ماء البحر [4]، ويعلّق ابن جني قائلا: "وهذا حظر للمجاز الذي أنت مدّع شيوعه وانتشاره، قيل: إنما أحال ذلك على أنّ المتكلم يريد به الحقيقة، وهذا مستقيم. .فأما ما أراد به بعضه، ثم أطلق هناك اللفظ يريد به جميعه، فلا محالة من جوازه. ." .[5]

(1) ينظر: المصدر نفسه ج2، ص: 378.

(2) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، التداولية عند ابن جني، ص:243.

(3) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص: 452.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 26.

(5) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص: 455.

فقبول الاستعمال اللغوي من عدمه اعتمد على قصد المتكلم، وكذلك المخاطب، فالمخاطب يرفض هذا الاستعمال على سبيل الحقيقة، لكنه يقبله على سبيل المجاز أو المبالغة، وهذا أيضا مظهر من مظاهر التداولية في فكره[1].

وفي مراعاة مقتضى الحال، يشير ابن جنّي أنّ حذف بعض الكلام-الذي هو في الأصل فضلة يمكن الاستغناء عنها- لا يُشوّه النص فحسب، بل هو قادر على قلب معناه عكسيا، ويستشهد بقول الشّاعر نعيم بن الحارث السعدي:

تقول -وصكّت وجهها بيمينها- * أبعلِيَ هذا بالرحى المتقاعسُ**

يقول ابن جني: "فلو قال حاكيا عنها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس -من غير صكّ الوجه- لأعلمنا بذلك أنّها كانت متعجّبة منكرة، لكنّه لمّا حكى الحال فقال: (وصكّت وجهها) عُلم بذلك قوّة إنكارها، وتعاظم الصورة لها. هذا مع أنّك سامعٌ لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولعظِم الحال في نفس تلك المرأة أبينُ "[2].

ومصطلح "الاستعمال" من بين المصطلحات التي تكرر ذكرها أكثر من مرة عند ابن جنّي بمفهومها التداولي المعروف، فقد أخذ هذا المصطلح عدّة اتجاهات عنده منها:

1 - الشذوذ في الاستعمال.

2 - المطّرد في الاستعمال.

3 - الشذوذ في الاستعمال مع الضعف في القياس.

4 - الضعف في القياس، مع القلة في الاستعمال.

5 - كثرة الاستعمال مع القوة في القياس.

ونظرا لأهمية الاستعمال عنده، نجده في سياق الحديث عنه يقسّمه من حيث الاطّراد والشذوذ أربعة أقسام:

(1) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، التداولية عند ابن جني، ص:252.

(2) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 245-246.

أ – مطّرد في القياس والاستعمال جميعا .

ب –مطّرد في القياس، شاذّ في الاستعمال.

ج – مطّرد في الاستعمال، شاذّ في القياس.

د – شاذّ في القياس والاستعمال جميعا[1] .

وهذا يوافق قول السيوطي في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو): "إذا أتاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت علي ه"[2] . ويظهر من خلا ل ذلك قيمة الاستعمال، وما تتداوله العرب في اللغة، وأهميته في تحديد أساليبها وطرق أدائها .

نقطة مهمة أخيرة، فقد أرجع ابن جني علّة رفع الفاعل ونصب المفعول إلى الخفة والثقل، قال: " قال أبو إسحاق في رفع الفاعل، ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه، فقال :فإن قيل :فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفَع الفاعل لقلّته، ونصَب المفعول لكثرته، وذلك ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون"[3] فالرفع عند النحاة علو المنزلة والشأن، ولذا كانوا يرفعون كل اسم بدؤوا به كما رفعوا المضارع لوقوعه موقع الأسماء، ورُفع الفعل والفاعل لأنهما تنزّلا منزلة الجزء الواحد .

المطلب الثالث: الفكر التداولي عند ابن يعيش (ت634 هـ)[4]:

سار النحوي ابن يعيش على منوال سابقيه من النحاة، ولو أنّه تعمّق في حلّ المشكلات النحوية، وإبداء رأيه بكل جرأة ووضوح، محاولا –في الوقت نفسه– الوقوف على أهم النقائص التي فاتت غيره من سابقيه، وحتّى معاصريه في مؤلّفاتهم، لقد كان ابن يعيش سبّاقا إلى الحكم على القضايا النحوية بما يراه الأكثر ملاءمة ووضوحا، من خلال شرحه لكتاب الزمخشري الموسوم بـ "المفصّل"، وقد شرح ابن يعيش هذا الكتاب القيّم دون أن يتقيّد

(1) ينظر: ابن جنّي، الخصائص، ج1 ص: 97-100.

(2) ينظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، د.ر.ط، 2006م، ص:442.والخصائص: ج1-ص: 125.

(3) ينظر: ابن جنّي، الخصائص، ج1 ص: 49.

(4) أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، موفق الدين الأسدي، من كبار العلماء بالعربية. ولد عام 553 هـ في حلب، وتوفي فيها عام 634 هـ. من أهم مؤلفاته:

به، أو يدور في فلكه، بل كانت له آراؤه التي يمكننا إدراجها في خانة الفكر التداولي وما كان على شاكلته، مستحضرا أقوال سيبويه في "الكتاب" معقّبا عليها في بعض المسائل، مثل: آلية الاعتداد بعنصر العالم الخارجي، الفعل التواصلي بالإشارات، والعلاقات الرابطة بين الملفوظ ومقتضاه ، والمسرح الاستعمالي للغة، وشرحها ما يأتي:

أ – **آلية الاعتداد بعنصر العالم الخارجي :** عرض ابن يعيش ترتيب أعرف المعارف : (الضمائر الشخصية)؛ ويتعلّق الأمر بضمائر المتكلمين، وضمائر المخاطَبين، وضمائر الغائبين، فيقول: « . . . فأَعْرَفُ المضمرات: المتكلّم؛ لأنه لا يُوهِمُك غيرَه، ثمّ المخاطب ، والمخاطب تلو المتكلّم في الحضور والمشاهدة، وأضعفها تعريفا كناية الغائب؛ لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة، حتى قال بعض النحويين كناية النكرة نكرة »[1] .

فترتيب ابن يعيش للمعرفة على هذا النحو، يشير إلى ما يناظره في النظرية التداولية: "آلية الاعتداد بعنصر العالم الخارجي" وهو المرجع الذي تعتمده التداولية في المتابعة التحليلية لأحوال المقام، وقد عبّر عن العالم الخارجي بلفظتي (الحضور والمشاهدة)، جاعلا أولوية الترتيب للمتكلّم ثم المخاطب ثم الغائب، وفي هذا مراعاة للتطبيق العملي لاستعمالات اللغة، سواء تعلّق الأمر بتراتُبية المعارف أم بتراتُبية أعرف المعارف.

ب– **الفعل التواصلي بالإشارات:** نجد ابن يعيش في أسماء الإشارة يستحضر المشار إليه إلى طرفي الخطاب في شرحه؛ فيقول: « ويقال لهذه الأسماء : مبهمات لأنها تشير بها إلى كلِّ ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتلبس على المخاطب فلم يدر إلى أيها تشير ، فكانت مبهمة لذلك، ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس، ومعنى الإشارة الإيماء إلى الحاضر بجارحة، أو ما يقوم مقامَ الجارحة، فيُتعرّف بذلك »[2]، ولا يقف ابن يعيش في تعريفه لأسماء الإشارة بالقرينة الحالية (الإيماء إلى الحاضر بجارحة. . .) فقط، بل يمضي بعيدا في بيان الفعل التواصلي بالإشارة بين المتكلم المشير والمخَاطب، وفي بيان مدى حاجة الإحالة الإشارية وافتقارها إلى مرجع خارجي حتى تترسّخ دلالته الحاصلة في نفس المتلقي وعقله، ثم يضيف قائلا: « فتعريف الإشارة أن

(1) ينظر: ابن يعيش، شرح مفصّل الزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 2001م. ج2، ص: 292-293.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص: 352.

تخصص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسة البصر، وسائرُ المعارفِ هو أن تختص شخصا يعرفه المخاطب بقلبه، فلذلك قال النحويون: إنّ أسماء الإشارة تتعرّف بشيئين: بالعين والقلب »[1] .

ج - **العلاقات الرابطة بين الملفوظ ومقتضاه** بتصفحنا لكتاب (شرح المفصل) لابن يعيش ، فإننا نجد أنه يستعمل مفهوما آخر من مفاهيم النظرية التداولية وتطبيقاتها، ألا وهو: العلاقات الرابطة بين الملفوظ ومقتضاه، أي بين الكلام والقصد منه بالاعتماد على سياق التلفظ؛ ومن ذلك البحث في القصد في باب مجيء النعت للمدح والتعظيم أو الذم والتحقير؛ بمعنى أنّه أحيانا « لا يُراد إزالة الإشراك ولا تخصيص نكرة، بل لمجرّد الثناء والمدح أو ضدهما من ذم أو تحقير، وتعريف المخاطب من أمر الموصوف ما لم يكن يعرفه، وذلك نحو قولك: جاءني زيدٌ العاقل الكريم الفاضل، تريد بذلك تنويه الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال الحميدة، ومن ذلك صفات الباري سبحانه، نحو: الحي العالم القادر، لا تريد بذلك فصله من شريك الله تعالى عن ذلك، والندب إليه »[2] .

نفهم ممّا ذُكر أنّ الدلالة المنطقية لأمثلة ابن يعيش لا تخرج عن إدراك الصفات التي تزيل الشركة عن الموصوف، بيْد أنّ قصد المتكلّم منها أحيانًا المدح والثناء، ويتجلّى ذلك حين الاستعمال والتداول، وقد عبّر ابن يعيش عن القصد بلفظ (يُراد)، كما قد يُراد أيْ يُقصد الذم والتحقير، كما في: « رأيت زيدًا الجاهلَ الخبيثَ، ذممته بذلك لا أنّك أردت أن تفصله من شريك له في اسمه ليس متصفا بهذه الأوصاف » [3]، لذلك فإنّ البحث في الصفات والنعوت بهذه الكيفية هو بحثٌ في مقتضيات الأقوال لا بصفتها تستلزم مقتضًى منطقيا (إزالة الشركة)، بل تستلزم مقتضًى تداوليا عُمدته الكشف عن قصد المتكلّم بالقرائن الحالية (الاستعمال والتداول)، وما يزيد في إثبات الآليات التداولية في كتب الشروح النحوية، واعتمادها المسرح الاستعمالي للغة.

(1) المصدر نفسه، ج 2، ص: 352.
(2) المصدر نفسه، ج2، ص: 233.
(3) المصدر نفسه، ج2، ص: 234.

د- المسرح الاستعمالي للغة

وما يزيد في إثبات الآليات التداولية في كتب الشروح النحوية، واعتمادها المسرح الاستعمالي للغة عند ابن يعيش ما ذكره في مواضع حذف الصفة إذا دلّ عليها الحال (المقام)، قوله: « وقد حُذفت الصفة على قلة وندرة، وذلك عند قوة الحال عليها . . . وإذا كنت في مدح إنسانٍ والثناء عليه، فتقول: كان واللهِ رجلاً، وتزيد في قوة اللفظ بالله وتمطيط اللام، وإطالة الصوت، فيُفهم من ذلك أنّك أردت كريما أو شجاعا أو كاملا، وكذلك في طرف الذم إذا قلت: سألت فلانًا فرأيته رجلاً، وتزري وجهك وتقطبه، فتُغني عن بخيلاً أو لئيمًا . . . » [1]، فترى أنّ شرح ابن يعيش شرح تداولي استعمالي بامتياز؛ يستحضر فيه ملابسات المقام من خلال: (تزري وجهك وتقطبه/ تزيد في قوة اللفظ بالله وتمطيط اللام، وإطالة الصوت)، وفيه التوجيه إلى قصد المتكلّم بـ (فتفهم ... / فتُغني عن ...) .

وفي ختام هذا المبحث، لا بأس أن نسوق دراسة إحصائية قام بها الدكتور صبحي إبراهيم الفقي، للوقوف على المصطلحات المكررة عند أشهر النحاة قديما، والتي لها علاقة بالفكر التداولي، وهم[2]:

1 - سيبويه (ت 180هـ) في (الكتاب) .

2 - المبرد (ت 285هـ) في (المقتضب) .

3 - ابن السراج (ت 316هـ) في (أصول النحو) .

4 - الزمخشري (ت 538هـ) في (المفصل) .

وقد كان تكرار المصطلحات التداولية عندهم على النحو التالي:

	سيبويه	المبرد	ابن السراج	الزمخشري
المتكلم	17	18	17	8
المخاطب	53	28	26	7
أردتَ	267	28	199	6
يريد	159	48	76	10

(1) المصدر نفسه، ج2، ص: 257.

(2) صبحي إبراهيم الفقي، التداولية عند ابن جني: دراسة تطبيقية في كتاب الخصائص، ص:227.

أراد	107	64	61	6
يقولون	204	28	128	13

وبالجملة، فإنّ المصادر العربية التي تناولت بعض الدراسات التداولية كثيرة يضيق المقام عن حصرها كلّها، ونذكر منها : (دلائل الإعجاز، البيان والتبيين، الخصائص، تفسير الرازي، الكشاف، مفتاح العلوم للسكاكي، الإيضاح للقزويني) وبصفة خاصة كتب الأصول ومنها: (أصول السرخسي، والرسالة للشافعي) وغيرهم كثير.[1]

المبحث الثالث: الخطاب: مفهومهومناهجه.

يعد الخطاب من المفاهيم التي لم يصل الدارسون والباحثون إلى حصر مفهوم واضح متفق عليه خاصة في جانبه الاصطلاحي، وذلك لأنه اكتسب صيغة مفاهيمية حديثة مغايرة لتلك التي تعارف عليها القدماء من النحويين والفلاسفة، بالنظر إلى ما صار يشمله من المجالات أدبية كانت أو سياسية أو اجتماعية أو غير ذلك.

وقد عرَفَ هذا المصطلح هذا الاضطراب نظرا لارتباطه بتصوّرات مختلفة للغة، انعكست على تحديد متفق عليه لمفهومه. إذ هناك من يربطه بالنّص، وهناك من يربطه بالملفوظ، وهناك من يميزه عن اللّغة الّتي تشكل نظاما لمجموعة من القيم المفترضة، وهو بذلك استخدام للغةٌ ضمن سياق خاص، وهو التّحديد الّذي يقترب من تمييز دي سوسير De Saussure بين اللّغة والكلام. وفي هذا يقول ج ان ديبوا Jean Dubois في تعريفه للخطاب على أنّه: « هو اللّغة أثناء استعمالها، إنّها اللّسان المسند إلى الذات المتكلمة »[2]، فهو بذلك مرادف للكلام كما يراه دي سوسير. كما أنه يعتبر من أهم ادوات التواصل بين الناس، وأداة هامة لنقل الأفكار والتعبير عن المقاصد والأغراض، وكذا عرض المعلومات ونقلها من شخص إلى آخر. وسنحاول الآن أن نتطرق إلى أهم تعاريفه اللغوية والاصطلاحية، وعلاقة ذلك بموضوع هذا البحث.

(1) محمد مدور، نظرية الأفعال الكلامية بين التراث العربي والمناهج الحديثة – دراسة تداولية- ص:05.

(2) voir :Christian Bachmann,Jacqueline Lindenfeld,Jacky Simonin, Langage et communications sociales. Hatier-CREDIF, 1981. p:105

المطلب الأول: الخطاب في اللغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور: "والخطاب والمخاطبة : مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا، وهما يتخاطبان . الليث : والخطبة مصدر الخطيب، وخطب الخاطب على المنبر، واختطب يخطب خطابة، واسم الكلام : الخطبة ، قال أبو منصور : والذي قال الليث، إن الخطبة مصدر الخطيب، لا يجوز إلا على وجه واحد، وهو أن الخطبة اسم للكلام، الذي يتكلم به الخطيب، فيوضع موضع المصدر .الجوهري : خطبت على المنبر خطبة، بالضم[1] .

كما جاء في تهذيب اللغة: " وهو أن الخُطبة اسم للكلام الذي يتكلم به الخطيب" . [2]

وقد تضاف ألف المفاعلة إلى الثلاثي للدلالة على المشاركة، فيقال: (خاطب) أي حصول الحديث بين شخصين أو أكثر، وقد وردت في هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿**إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ**﴾ سورة ص الآية: 23.

فمن هذا التعريف، نستنتج أن الخطاب لا يتحقق إلاّ يتوافر ثلاثة أركان: الخطيب وهو المرسل، المخاطب وهو المستقبل، والخطبة وهي موضوع الكلام، وغياب ركن من هذه الأركان، ينزع عن الخطاب صفته، ونقصد هنا أن المستقبِل للخطاب لا يشترط أن يكون بالضرورة إنسانا، فقد يكون حيوانا، أو جمادا، أو حتى مخاطبة الشخص لنفسه مجازا .

ورغم قِدم جذور هذه الكلمة في الثقافة العربية من حيث أصولها المقترنة بالنطق، فإن استخداماتها المعاصرة، بوصفها مصطلحا له أهميته المتزايدة تدخل بمعانيها إلى دائرة الكلمات الاصطلاحية التي هي أقرب إلى الترجمة، والتي تشير حقولها الدلالية إلى معان وافدة، ليست من قبيل الانبثاق الذاتي في الثقافة العربية، فما نقصد بالكلمة المصطلح (الخطاب) هو نوع من الترجمة أو التعريب لمصطلح Discourse في الفرنسية أو Discours في الانجليزية ونظيره Diskurs في الألمانية.

(1) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، ص 1194-1195، باب: خطب.

(2) ينظر: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة :الأولى، 2001م- باب: خطب. ج7/ص 112.

أما على مستوى الاشتقاق اللغوي، فأغلب المرادفات الأجنبية الشائعة لمصطلح (الخطاب) مأخوذة من أصل لاتيني، هو الاسم Dircursus المشتق بدوره من الفعل Discursere الذي يعني (الجري هنا وهناك) أو (الجري ذهابا وإيابا) وهو فعل يتضمن معنى التدافع الذي يقترن بالتلفظ العفوي، وإرسال الكلام والمحادثة الحرة والارتجال، وغير ذلك من الدلالات التي إلى أفضت معاني العرض والسرد في اللغات الأوربية الحديثة [1].

المطلب الثاني:الخطاب في الاصطلاح:

قدم الكثير من النحاة واللغويين العرب والغربيين تعاريف اصطلاحية للخطاب، تتفق في بعض الأمور، وتختلف في أخرى بعض الاختلاف، ولا يعنينا في هذا المقام إلاّ التعاريف التي تهمُّ الموضوع، ولا تشتت الذهن إلى أبعدَ ممّا لا يُفيد، لتجنُّب الوقوع في التفصيلات التي لا طائل من ورائها، فلا داعي لحصرها جميعا، وسأكتفي بسرد بعضها:

- يعرّف جورج مونان George Mounin [2] تحليل الخطاب بأنّه: "كلّ تقنية تسعى إلى التّأسيس العام والشكلي للرّوابط الموجودة بين الوحدات اللّغوية للخطاب المنطوق أو المكتوب، في مستوى أعلى من مستوى الجملة." [3].

هذا الإقرار بوجود مستوى – من النّاحية الإجرائية – أعلى من مستوى الجملة، هو الّذي فتح المجال لتعريفات أخرى أخذت بعين الاعتبار العناصر الخارجية غير اللّغوية، وهو الأمر الّذي أحدث تذبذبا في المفهوم، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، إلاّ أنه تمكن من أن يدرك الأبعاد الحقيقية للإنتاج الكلامي الّذي لا يخضع في الكثير من الأحايين إلى عراقيل النّظام اللّغوي كما حدّده دي سوسير[4].

(1) جابر عصفور، آفاق العصر، ط1 ، دار الدى للثقافة والنشر، سوريا- دمشق، 1997م، ص 4.

(2) جورج مونان George Mounin لساني فرنسي معاصر، مؤلف عدد من الكتب، من بينها: (مفاتيح للسانيات 1968).

(3) ينظر: عمر بلخير، الخطاب وبعض مناهج تحليله، مجلة جامعة مولود معمري تيزي وزو (revue campus) ، العدد:1، سنة: 2005م، ص: 78.

(4) المرجع السابق، ص:79.

– وقد حدّد جان ديبوا jean dubois هذا المفهوم في معجمه، معتبرا إياه جزءا من اللّسانيات يحدّد القواعد الّتي تقود إنتاج تتابع من الجمل المبنية [1].

– كما قدم أحمد المتوكل تعريفا مختصرا للخطاب حيث قال بأنه: " كلّ ملفوظ/ مكتوب يشكل وحدة تواصلية قائمة الذات" [2].

وتُستفاد من هذا التعريف ثلاثة أمور:

أولا: تحييد الثنائية التقابلية جملة/خطاب، حيث أصبح الخطاب شاملا للجملة.

ثانيا: اعتماد التواصلية معيارا للخطابية.

ثالثا: إقصاء معيار الحجم من تحديد الخطاب، حيث أصبح من الممكن أن يعدّ خطابا نص كامل أو جملة أو مركب أي شبه الجملة.

وقد بدأ هذا المصطلح يرتسم في مناخه الدلالي بعد ظهور كتاب (فرديناند دي سوسير) "محاضرات في اللسانيات العامة" لما فيه من مبادئ أساسية ساهمت في وضوح مفهوم الخطاب. [3]

وعلى الرغم من أنّ هذه التعاريف التي قدّمت للإحاطة بالمصطلح، والتي تبدو في عمومها تعاريف جزئية، تضيء جوانب مفردة من هذا المفهوم، إلا أن تقديمها معا لا ينم عن الاختلاف الموجود بينها بقدر ما ينم عن تكامل متدرج يصبو إلى الإفصاح عن ماهية الخطاب ككل لساني أدبي.

وينبغي في هذا المقام الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان، يصعب التفريق بين مفهوم الخطاب ومفهوم النص ، ومفهوم الجملة، وللوقوف على الاختلافات بينها، لابد من معرفة خصائص ومميزات كل منها، حيث إنّ:

– الجملة مقولة صرفية– تركيبية صورية شأنها شأن المفردة والمركب (الاسمي، الصرفي، الحرفي)

وعدّت بهذا التحديد موضوع الوصف والتفسير عند اللغويين.

(1) Dubois J. autres: Dictionnaire de linguistique Larousse, premiere edition Paris- 1994. p: 34

(2) ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، دار الأمان للنشر، المغرب، الطبعة الأولى، 2010، ص:24

(3) جابر عصفور، آفاق العصر ص: 47-48.

-والخطاب يتسم بتعدّيه للجملة من حيث الحجم ، وملابسته لخصائص غير لغوية، تكون إما دلالية أو تداولية أو سياقية.

-أما النص فهو الإنتاج اللغوي الذي يتعدّى الجملة باعتباره سلسلة من الجمل يضبطه مبدآن: مبدأ الوحدة ومبدأ الاتساق [1] (أو التناسق)، وقد استُعمل هذا المصطلح في الأدبيات اللسانية تارة مرادفا للخطاب – باعتبار الخطاب نصا وظروف إنتاج، وتارة أخرى باعتبار النص سلسلة جملية مجردة معزولة عن ظروف إنتاجها، شأنه في التجرد والصورية شأن الجملة[2].

وفيما يلي مخطط يبرز الفروق بين الخطاب والنص والجملة من وجهة نظر الدكتور أحمد المتوكل[3]:

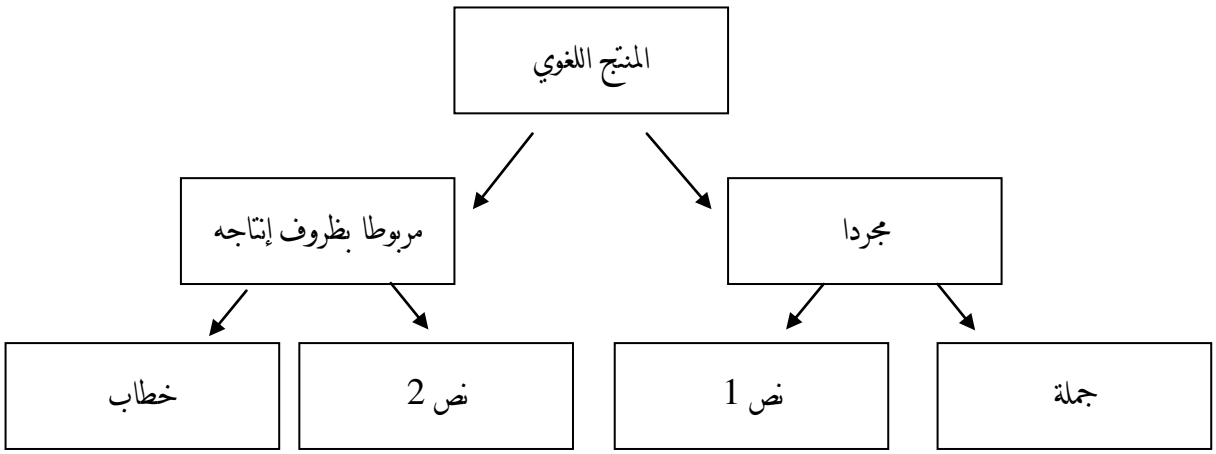

فمن هنا تتجلّى أهمية السّياق والمقام في التفريق بين الجملة والنص والخطاب، وإن كان الأخيران يشتركان في هذه الصفة، إلاّ أنّ الخطاب يتميّز عن النص كونه في الأساس موجّها إلى المتلّقي لترك أثر أو آثار مترتبة عن هذا الخطاب أو ذاك، أو ما اصطُلح على تسميته بـ"نظرية الأفعال الكلامية". لذلك فالجملة يمكن دراستها مجردة بعيدة عن واقعها وسياقها الذي قيلت فيه من جهة، وغالبا لا يترتب عنها نتائج وآثار في المتلقي، لأنها في الأصل بسيطة قد لا تكفي لتوضيح مقاصد المتكلم ولا تكفي أيضا لتحديد مدى التأثير في المستقبل من جهة أخرى.

(1) هناك اختلاف في المعنى بين الاتساق والتناسق، فإذا كان الأول يعني الاكتمال، فإنّ الثاني يعني التداخل المنطقي والوحدة العضوية والموضوعية.

(2)ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص21-22.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص22.

المطلب الثالث: تحليل الخطاب ومناهجه:

أول من وضع مصطلح تحليل الخطاب، هو اللساني الأمريكي زيليغ هاريس zellig Hariss ، وقد كان الهدف من دراساته صياغة مجموعة من الإجراءات الشكلية لتحليل الإنتاج الكلامي، سواء أتعلّق الأمر بالمنتوج المكتوب أو المنطوق، وذلك عن طريق وضع إجراءات المنهجية التوزيعية[1].

وقد شكّل « تحليل الخطاب » كمجموعة من الإجراءات، محور نقاش واسع منذ عقود، ولا زال مستمرا إلى وقتنا هذا، ويعود سبب ذلك إلى رغبة الباحثين والنقاد والمحللين في الوصول إلى علم ينظر في الأبعاد الحقيقية لما ينتجه الإنسان من خطابات مهما تنوعت واختلفت. وقد ارتبطت اللّسانيات بهذا الموضوع، باعتبارها تدرس اللّغة الّتي تشكل وعاء الإنتاج الفكري والأدبي والسياسي الإنساني.

وتعددت المقاربات بتعدد واختلاف وجهات النظر حول ماهية تحليل الخطاب وطرق التعامل مع النص، وسنعرض باختصار بعض هذه المقاربات التي شكلت التّوجهات العصرية في التحليل بكلّ أنواعه:

1 - المقاربة التّلفظية

المقاربة التلفظية أو "نظرية التلفظ"، وهي نظرية تصل النص بالعوامل الخارجية المحيطة به، ك (الظروف الزمانية والمكانية، وطبيعة الشخوص، والضمائر) وما إلى ذلك، ويعدُّ اللساني الفرنسي إميل بنفنست Émile Benveniste صاحب الفضل في ظهور هذه النظرية التي تعتمد بشكل خاص على فهم الوظيفة اللغوية للملفوظ، ومن بين المواضيع الّتي تدرسها : الآثار الّتي تشير إلى عنصر الذاتية في الخطاب ، ويخضع هذا الأخير لوضعية تتشكل فيما يُسمّى بـ"الجهاز الشّكلاني للتّلفظ"[2].

ومن بين الّذين أسهموا في تطوير هذه النّظرية، كاترين ك. أوركيوني[1] الّتي قامت بإحصاء كلّ الوحدات اللّغوية

(1) يطلق هذا الاسم على اتجاه لساني ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي سنة: 1930م، وهذا الاتجاه مرتبط بتفكير: دي سوسير، ووجه التشابه بين التوزيعية والاتجاهات الأوربية المعاصرة هو في كونها جميعا من بدائل البنيوية التقليدية، أسهمت في دراسة قواعد الجمل، وتحليلها بوصفها وحدات ممكنة في لغة معينة بمعنى: يجب أن تتوافر فيها القابلية للتحقيق.للاستزادة يراجع: كاترين فوك، بيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، ترجمة: منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 38.

(2) عمر بلخير، الخطاب وبعض مناهج تحليله، ص:77.

الّتي يمكن أن يندرج فيها عنصر الذاتية، وقامت أيضا بدراسة عنصر التّضمين في اللّغة، على اختلاف مظاهره. نجد أيضا أنطوان كوليولي Antoine culioli الّذي عمل على بناء نموذج شكلاني وصوري للتّلفظ انطلاقا من إجراءات المنطق الرّياضي بتحديده للعمليات الصّورية للخطاب. يُضاف إلى هؤلاء : أوزوالد ديكرو Oswald Ducrot بتطويره لنظرية قوانين الخطاب، وتأسيسه لنظرية الحجاج في اللّغة[2].

2 - المقاربة التبليغية

لطالما اعتبرت الوظيفة التبليغية أهمّ وظيفة يؤديها الخطاب ، وباقي الوظائف تتمحور حولها، لأنّ التّبليغ هو الماهية الأولى للّغة. ويعترف رومان ياكبسون Roman Jakobson نفسه أنّه من الصّعب إيجاد خطابات تنحصر تماما في وظيفة من هذه الوظائف الست، وبالتالي، فإنّ الصّيغة الكلامية لأيّ خطاب تخضع للوظيفة المهيمنة.

ويُحدّ اللّساني ياكبسون مؤسّس هذه المقاربة، وذلك بحصره لمكوّنات العملية التبليغية في ستة عناصر: المرسِل، المتلقي، الوضع، المرجع، القناة والخطاب، وقد أسند لكلّ عنصر من هذه العناصر وظيفة: الوظيفة التعبيرية للمرسِل، الوظيفة التبليغية للمتلقي، الوظيفة الاصطلاحية للوضع، الوظيفة السياقية للمرجع، الوظيفة الاتصالية للقناة، وأخيرا، الوظيفة الاصطلاحية للخطاب.[3]

لكن أهمّ ما يؤخذ على هذا الشّكل، هو الكيفية الّتي حدّد بها ياكبسون "الوضع"، فهو لا يختلف عن تحديد دو سوسير له، فاللّغة بهذا المنظور هي مجموعة من الرّموز المنتظمة، وقائمة مغلقة من العلامات، والواقع أنّ اللّغة هي نمط معقّد من العناصر اللّغوية وغير اللّغوية، تتداخل فيما بينها وفق قواعد مضبوطة.[4]

تدخل أيضا، في إطار هذه المقاربة، أعمال هايمز D. H. Hymes الرّائدة في هذا المجال، من بين أهمّ المفاهيم الّتي لخّصت بوضوح هذه الأعمال، مفهوم الملكة التبليغية، إذ يرى هايمز أنّ الملكة اللّغوية للمتكلّم (بمفهوم

(1) كاترين كربرات أوركيوني Catherine Kerbrat-Orecchioni: باحثة لسانية فرنسية. من مؤلفاتها: فعل القول من الذاتية في اللغة.

(2) عمر بلخير، الخطاب وبعض مناهج تحليله، ص:77.

(3) ينظر: الطاهر بومزبر: التواصل اللساني والشعرية- مقاربة تحليلية لنظرية رومان جاكبسون، الدار العربية للعلوم - منشورات الاختلاف- الجزائر، الطبعة الأولى 1428هـ/2007م. ص: 42.

(4) ينظر: عمر بلخير، الخطاب وبعض مناهج تحليله، ص:77.

تشومسكي) لا تكفي وحدها لتأويل وفهم ملفوظات الآخرين، بل هناك مجموعة من القدرات، يكتسبها الإنسان في محيطه الاجتماعي، تسمح له بالتواصل بفاعلية وفق مقامات خاصة. هذه القدرات الّتي يدعوها هايمز: الملكة التبليغية، هي مجموع الوسائل الكلامية وغير الكلامية، يتمّ توظيفها لضمان نجاح العملية التبليغية [1]، ويُشترط في اكتسابها التحكّم في الأدوات والوسائل شبه الكلامية وغير الكلامية، إضافة إلى قواعد الاحتياز السياقي للملفوظات المنتجة.

يأتي هذا المفهوم معارضا لمفهوم تشومسكي للملكة الكلامية، باعتبار أنّ الأهمّ في هذه العملية هو قدرة المتكلّم على الاستعمال المتجانس لعدد قليل من الجمل في عدد غير محصور من السياقات، وليس إنتاج عدد غير محدود من الجمل المتماسكة نحويا. من هنا، فالمتكلّم قادر على التحكّم في قواعد المحادثة الّتي تسمح بتبادل الكلام وتوزيع الأدوار[2].

3 - مقاربة تحليل المحادثة

تدخل هذه المقاربة ضمن الأعمال الّتي تعتبر اللّغة نشاطا اجتماعيا تفاعليا، والتي نشأت في الولايات المتّحدة الأمريكية في نهاية الثّمانينات؛ وقد جاء في معجم تحليل الخطاب أنّه ليس من السّهل بمكان الحديث عن تحديد مصطلح المحادثة، فهو يستخدم بالمعنى العام ليُقصد به التبادلات الكلامية الحقيقية authentiques في المجتمع، وبمعنى أخصّ أنماط معيّنة من الأحاديث[3]، بغضّ النّظر عن المقامات والأزمنة الّتي صدرت عنها.

4 - المقاربة الاجتماعية:

وقد ظهرت هذه المقاربة في تحليل الخطاب على يد اللساني الأمريكي ويليام لابوف William Labov الذي يعتقد أنّ أيّ إنتاج لساني يتّسم بالانتظام هو إنتاج كفيل بأن يشكّل موضوعا للدّراسة، هو موضوع

(1) لطفي بوقربة، محاضرات في اللسانيات الاجتماعية، معهد الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة بشار، د.ت.ط. ص:40.

(2) المرجع نفسه، ص: 41.

(3) باتريك شارودو-دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهيري- حمادي صمود- دار سيناترا- المركز الوطني للترجمة – تونس -2008- ص:139-140

يمكن تناوله كنشاط اجتماعي ضمن دراسة ميدانية، ويعود ذلك –حسبه – إلى أنّ التغييرات الّتي تُصيب اللّغة مصدرها تغييرات في المجتمع، وتشمل هذه التغييرات المستوى الأسلوبي الفردي بتجليها في أسلوب كلّ متكلّم في الحديث، وعلى المستوى الاجتماعي الّذي يُظهِر مختلف استخدامات المتكلّمين على مستوى المجموعة اللّغوية الواحدة [1].

قد انتقد وليام لابوف كثيرا نظرية شومسكي القائمة حسب رأيه على فكرة مثالية عن اللغة باعتبارها ملكا للفرد والمتكلم باللغة. ومرد هذا النقد اعتبار لابوف للغة الإنسانية وسيلة اجتماعية في التواصل؛ مما يجعلنا أمام نظرية مادية لوظيفة اللغة الإنسانية داخل المجتمع. فالمهم بالنسبة إليه هو اللغة داخل المجموعة اللسانية المتكلمة بها، وليس اللغة كما هي على لسان الفرد[2].

5 – المقاربة التّفاعلية بفرنسا وسويسرا(المقاربة المعيارية):

تأسّست هذه المقاربة بسويسرا وفرنسا على يد: إيدي رولي E.Roulet بجنيف، وأوركيوني Orecchioni بمدينة ليون، وبعض اللّسانيين أمثال ج اك موشلر Jacques Moeschler وغيرهم، حيث يرى إ. رولي أنّ نموذج التحليل المنهجي للبنية الخطابية يجب أن يفي على الأقل بالمتطلبات التالية:

1 – يهتم بدراسة البُنيات في أي نوع من الكلام (الحوارية "dialogue" والمونولوجية "monologue"، المكتوبة والشفوية، والأدبية وغير الأدبية).

2 –إمكانية توليد مالا نهائي من البنيات الخطابية من عدد محدود من الحروف (والتي تضم– كما هو الحال في بناء الجملة– وحدات تعريفية من بنية هرمية).

3 – تعكس مستويات مختلفة من النّظم الخطابية وترابطها.

(1) عبد الكريم بوفرة: علم اللغة الاجتماعي، مقدمة نظرية،، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب ، 2011، ص:11-12.

(2) Luis-Jean Calvet, la sociolinguistique, 8em edition mise a jour,p.u.f, 26e mille. p: 09.

4 – الاهتمام بالتباين في الخطاب، الذي يجمع كثير من الأحيان أنواعا مختلفة من التسلسل: المونولوج، الحوار، السرد، التعليق، الإجرائية، الخ [1].

إنّ تحليل المحادثة في المقاربة التفاعلية ينطلق من نمطين من الدّراسة:

أ –الدّراسة التّراتبية، وهي تشمل مستويات أساسية:

–الفعل الكلامي: وهو أصغر وحدة ينتجها المتكلم، ويرتبط بدورة الكلام

–التّبادل: أصغر وحدة يتشكل منها التّفاعل. ويتشكل على الأقل من فعلين كلاميين. ويسمى كلّ مكون للتّفاعل "تدخلا"، قد يكون التّدخل بسيطا (يتكون من فعل كلامي واحد)، أو معقدا، وذلك بحضور العديد من المتحاورين[2].

ب – الدّراسة الوظيفية: الّتي تسعى إلى إثبات الوظيفة الإنجازية لكلّ عنصر في التّبادل، زد على ذلك تجسيد الوظائف الّتي تربط بين مختلف مكونات التّدخل[3].

طوّر إ.رولي أيضا المقاربة الّتي تعتمد على مفهومي التّجانس والحصافة في تناول المحادثات التي جاء بها موشلر من جهة، ود. سبيربر Dan sperber و د. ولسون deirdre wilson من جهة أخرى. فالتّجانس في هذا الإطار لا يعني به البناء السّوي لمختلف العناصر اللّغوية للمحادثة، فهو النّاتج من مجموعة من الغايات التّفاعلية... أمّا ما أضافته أوركيوني ومن تشتغل معهم في هذا الميدان، في مجال تحليل المحادثة، فهو إضافتها في التّحليل للمظاهر الأكوستيكية والحركية والإيمائية، الّتي أهملتها المقاربات الأخرى[4].

(1)Eddy Roulet- Vers une approche modulaire de l'analyse du discours. - *Cahiers de Linguistique Française 12*- Université de Genève. P :53.

(2) ينظر: عمر بلخير، الخطاب وبعض مناهج تحليله، ص:77.

(3) Eddy Roulet- Vers une approche modulaire de l'analyse du discours. P : 55.

(4) عمر بلخير، الخطاب وبعض مناهج تحليله، ص:73.

6 - الحوارية وتعدّد الأصوات لدى باختين

أثّرت أعمال باختين M. Bakhtine في الحوارية على التّصور اللّساني للّغة حديثا، حيث صار التّفاعل الكلامي محور أي نظرية تتناول اللّغة كموضوع للدّراسة. ويكمن سر نجاح هذه النّظرية في نظرتها إلى اللّغة على أساس وظائفها التّواصلية والمبيّنة للواقع. إذ يرى باختين بأن التّعبير ليس فعلا فرديا، لكنه نشاط اجتماعي حدّدته مجموعة من العلاقات الحوارية. فالحوار إذن، لا يمكن حصره فيما يجري بين شخصين في المحادثة اليومية، إنّه يشمل أيضا كلّ إنتاج كلامي صادر عن الإنسان. ويدخل المونولوج ضمن أنواع الحوار بكونه كلاما صادرا من شخص نحو شخص آخر، ولو كان غائبا، ويخضع لنفس مكونات الحوار، وهو الأمر الّذي جعل باختين يضفي عليه بعدا تفاعليا، بنفس درجة الحوار، فهذا البعد التّفاعلي للمونولوج أثبتته حوارية النّشاط الكلامي.[1]

فاللّغة إذن، ليست هي الأشكال المجردة، ولا التّلفظ المونولوجي ، ولا الفعل النّفسي الفيزيولوجي لإنتاجه، بل هي الظّاهرة الاجتماعية للتّفاعل الكلامي، المتحقق بالتّلفظ والمتلفظين فالتّفاعل الكلامي يشكل إذن الحقيقة الأساسية للغة.

بناءً على ذلك، لا يشكّل الحوار العملية الكلامية الدائرة بين شخصين أو أكثر، إنّ الإنتاج الكلامي الإنساني كله يدخل ضمن الحوار، نظرا لما يحيل عليه هذا الأخير من إعادة صياغة وتحوير وتكرار لخطابات سابقة. إن الخطاب المكتوب، حسب باختين هو: "جزء من حديث أيديولوجي على مستوى أعلى: فهو يجيب (على سؤال) ويدحض (فكرة ما) ويؤكد (حقائق معينة) ويستبق إجابات واعتراضات افتراضية ويبحث عن مساندة... فكل تلفظ مهما كانت درجة دلالته وتمامه، لا يشكل سوى جزءا من تواصل كلامي غير منقطع للحياة اليومية والأدب والمعرفة والسياسة "[2].

(1) Mikhael Bakhtine : Le Marxisme et la philosophie du langage, Les Editions de Minuit -trad. Marina Yaguello, Paris, (1977), P.163.

(2) باختين- مرجع سابق. ص: 164.

7 -المقاربة التّداولية[1]:

هي تيار نشأ بامتزاج وتقاطع مجموعة كبيرة من الأفكار والنظريات تتفق في الطّابع الاستعمالي للغة. وأقدم تعريف لها يعود إلى السّيميائي: شارلز موريس C.Morris الّذي حصرها في جزء من السّيميائية الّذي يدرس العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات [2]. ثمّ بدأت تنحصر شيئا فشيئا فأصبحت تطلق على النّظرية الّتي تدرس اللّغة باعتبارها مجموعة من الأفعال، يسمح السّياق بتحقيقها. فقد حصر الهولندي هانسون Hansson التّداولية في ثلاث درجات[3]:

- تداولية من الدّرجة الأولى: تشمل مختلف نظريات التّلفظ.
- تداولية من الدّرجة الثّانية: تدرس الأسلوب الّذي يرتبط فيه القول بقضية مطروحة، حيث تكون هذه الأخيرة متباينة مع الدّلالة الجانبية للملفوظ فهي تتناول بالدّراسة قوانين الخطاب والظواهر الضّمنية للّغة
- تداولية من الدّرجة الثّالثة: تشمل نظريات أفعال الكلام.[4]

خاتمة الفصل:

حاولت في هذا الفصل أن أسلّط الضوء على بعض المفاهيم والمصطلحات التي تناثرت في الكتب الفلسفية أو اللغوية هنا وهناك حول التداولية والخطاب، معتمدا في كثير من الأحيان على المراجع الأجنبية أو المترجمة؛ وليَ العذر في ذلك، فالتداولية نظرية لم تظهر إلاّ في أواخر القرن الماضي على يد فلاسفة غربيين، ومازالت لم تتفرغ لها الدراسات العربية بالشكل المطلوب، وخرجت من هذا الفصل بالملاحظات التالية:

(1) عمر بلخير، الخطاب وبعض مناهج تحليله،ص:72.

(2) فرانسواز ريكاناتي François Recanati - فلسفة اللغة والذهن ص:151

(3) تم التطرق بالتفصيل إلى تعريف التداولية ومستوياتها في المبحث الأول من هذا البحث.

(4) Herman Parret et autres – Le Langage en contexte: études philosophiques et linguistiques de pragmatique- page: 320.

أولاّ-في التداولية:

1 . الكلام الإنساني ذو طبيعة اجتماعية نفسية، وخاضع لقوى خارجية تؤثر في عنصري الإلقاء والتلقي، وبالتالي في عملية الفهم والإفهام، ولذا؛ فأيُّ دراسة له من زاوية تُهمل هذه الخصائص-وأقصد بها السياق والمقام والمتغيرات النفسية والاجتماعية- تُعتبر غيرَ ذاتِ جدوى، ولن تصل إلى الفهم الصحيح للكلام، وبالتالي، سوء تفسيره، والغلط في نقله.

2 . التداولية جاءت في الأساس لدراسة اللغة العادية بصورة ظاهرة، والأدبية بصورة مضمرة، بوصفها لغة فضفاضة وواسعة؛ يصعب فهم معانيها واستعاراتها ومجازها، لأنها نابعة من صميم النفس الإنسانية للتعبير عنها، بعكس اللغة العلمية التي تكون في غالب الأحيان مباشرة موجهة للفهم البسيط الخالي من التعقيد، فلا يصلح – في كثير من الأحيان- تطبيق التداولية عليها .

3 . المنهج التداولي –إن صحّت تسميته بالمنهج- ما هو إلاّ مستوى تصنيف إجرائي في الدراسات اللغوية يتجاوز دراسة المستوى الدلالي، ويبحث عن علاقة العلامات اللغوية بمؤوليها، وبين العلامة ومستعمليها .

4 . ليست التداوليةُ نتاجَ فكر غربي معاصر؛ بل إنّها متجذّرة في أصول النحو العربي من خلال إسهامات العديد من النحويين في هذا المجال من أمثال: سيبويه وابن جني وابن يعيش وغيرهم، الذين تناولوا بعض آليات هذه النظرية مع اختلاف في المسمّيات والمصطلحات والمنهج.

ثانيا-في الخطاب:

1 . في التصنيف الجديد؛ لم تعد الجملة تعني خطابا بالضرورة، لقد اختفت أوجه المقاربة بينهما، وأصبح الخطاب شاملا للجملة، كما تتجلّى أهمية السّياق والمقام في التفريق بين الجملة والنص والخطاب.

2 . الاعتماد على التواصلية شرط من شروط اكتساب النص صفتَه الخطابية، فكلّما زاد الاهتمام بالتواصل؛ ازدادت خطابية النص.

3. إقصاء معيار الحجم من تحديد الخطاب، حيث أصبح من الممكن أن يعدّ خطابا نص كامل أو جملة أو مركب أي شبه الجملة.

4. على صاحب الخطاب أن يحترم القواعد النحوية واللّسانية، على اعتبار أنّ القواعد العرفية تتوقّف على هذه القواعد لتتحقّق.

الفصل الثاني

توجهات النحويين بين التنظير والتطبيق

الفصل الثاني. توجهات النحويين بين التنظير والتطبيق

- المبحث الأول. جدلية النحو بين التنظير والاستعمال.
- المبحث الثاني. مشكلة النحو بين المصطلح والقاعدة والاستعمال
- المبحث الثالث. المدارس النحوية وخصائصها التقعيدية.

خاتمة الفصل الثاني

المبحث الأول: جدلية النحو بين التنظير والاستعمال.

– أيهما أهمُّ؟ هل القاعدة أم شواهدها ؟

– في أيِهما يمكننا التصرف؟ أفي القاعدة؟ أم في شواهد استعمالها ؟

– إلى أيّ حدٍّ نستطيع التأويل في الشّاهد الذي لا يتطابق مع القاعدة؟

– هل على القاعدة أن تنحني للشاهد ؟ أم على الشّاهد أن يطاوع القاعدة المطّردة، وإلاّ فهو من الشّاذ الذي لا يقاس عليه؟

– هل بإمكاننا رفض القواعد النحوية التي لا تمثّلها أغلب الشواهد ؟

هذه بعضٌ من أسئلة كثيرة أرّقت بالي وبال الكثير من النحاة القدماء والمعاصرين [1]، في محاولة منهم للخروج من مأزق الحرج والضيق الذي فرضته العديد من المقولات على شاكلة: "فيها رأيان، وفيها قولان، وقال آخرون" وما إلى ذلك من التعابير التي تثير في نفس المتعلّم –خاصة إن كان مبتدئا أو من غير الناطقين باللغة العربية– شعورا أنّ النحو مازال بعيدا عن الكمال، بل، ومازال إلى حدٍّ ما غامضا، فيتساءل: لِمَ لمْ تكن القواعد النحوية في اللغة العربية قطعية الثبوت ؟ هل هو خطأ النحويين، وفشلُ القاعدة في احتواء المثال، أم هو خطأ الناقلين للأمثلة، واستسهالهم لأمانة النقل، وضياع أكثرها – إن لم نقُل معظمها– من شواهد الشعر والنثر القديم، أم أنّ القاعدة الواحدة لا تكفي لاستيعاب جميع الشواهد التي تنضوي تحت لوائها، وفي هذه الحالة، يحدث في النحو ما يحدث الآن من تضارب في الآراء، واختلاف في وجهات النظر، وابتعاد بالقواعد النحوية عن جوهرها الأصيل، وهو التسهيل والتعليم.

(1) للاستزادة يراجع: ابن هشام في "شرح قطر الندى"، و ابن مالك في "التسهيل" وشرحه ، وابن مضاء القرطبي في "الرد على النحاة"، : إبراهيم مصطفى في "إحياء النحو"، وإبراهيم أنيس في كتاب "من أسرار العربية"، ومهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي –نقد وتوجيه–"، وشوقي ضيف في "تجديد النحو" و"تيسير النحو التعليمي"، وتمام حسان في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها".

إنّ الذي جرّ النحاة إلى التأويل والتخريج والتسويغ، هو عدم قدرة القاعدة على مجاراة الشواهد النحوية التي تزخر بها دواوين الشعر، وكتب النثر، وحتى الكتب السماوية المنزّهة كالقرآن الكريم، وأقوال الذي لا ينطق عن الهوى في الحديث الشريف، وإن كان تضعيف لغة الحديث لها مبرراتها عند النحاة فلا يُعتدُّ كثيرا بها .

انطلاقا من الحقائق السابقة، سوف أحاول في هذا الفصل –إن شاء الله تعالى– أن ألقي الضوء على مظاهر تضارب الاستشهاد بين النحاة، من خلال البحث في أسبقية القاعدة والمثال، وأسباب هذا الخلاف، ثم النظرة الجديدة للتحليل التداولي للخطاب الذي يُمكّنها من تغليب رأي على آخر، إضافة إلى بعض ظواهر تضارب النظرية والتطبيق العملي لها، وكذا الاختلاف بين النحاة في المصطلح والاستعمال.

المطلب الأول: التحليل النحوي وإرهاصاته الأولية.

يظهر جليا أنّ الهوة بين النحو كنظرية تقوم على التقعيد والاستنباط والقياس، وبين طرق استعماله وتطبيقه على الظواهر اللغوية المختلفة، قد اتخذت أبعادا كثيرة بين النحاة القدماء والمحدثين على حدّ سواء، بسبب ما اعتور هذا الفن من شذوذ واختلافات، وخروج عن الأصل وما إلى ذلك، حتّى لَيتجلّى لك وأنت تتناول القواعد النحوية – في كثير من الأحيان – مدى الاختلافات الحاصلة بين النحاة في الكثير من التعاريف والمواقع الإعرابية والوظائف اللغوية من جهة، وكذا طرق تطبيقها على الظواهر اللغوية من جهة أخرى.[1]

من هذا المنطلق، فإنّ التحليل النحوي جاء ليميّز بين الدرس النحوي كنظريات وقواعد وأحكام، والتطبيق العملي لهذه الأحكام والقوانين، من حيث إنّه "يميّز بين العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها ووظائفها والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال"[2]، لذلك فقد جرت صوره المختلفة بمستويات متفاوتة منذ نشأة التفسيرات اللغوية إذ كانت العامة من تلك الممارسات تطبيقية عملية أكثر منها نظرية تقعيدية[3].

(1) للاستزادة في الخلاف بين النحاة في الفروع والأصول يراجع: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف.

(2) فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلته، الشركة المصرية العالمية للنشر. لونجمان، القاهرة، 2002م، ص14 .

(3) المرجع نفسه ص13.

ويظهر أن التحليل النحوي كان معروفا في التراث العربي ممارسة وتطبيقا تحت مصطلح: الإعراب، إذ قام العلماء قديما بتحليل نصوص من الشعر أو الحديث الشريف أو القرآن الكريم، فبينوا وظائف الكلمات في العبارات، ووقفوا عند الأوجه الإعرابية المختلفة للكلمة، يشهد لذلك المؤلفات الضخمة التي تضم مكتبة التراث عددا لا بأس به منها، وبالخصوص إعراب القرآن، فقد خصه بالتأليف جمع من العلماء من أمثال الفراء والأخفش والزجاج والنحاس وابن خالويه والعكبري وغيرهم، ولكن لا أحد منهم حاول أن يقدم تعريفا واضحا للمصطلح، أو كَشَف عن مدلوله وبيَّن حدوده. (1)

ويعد ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) من أبرز النحاة القدماء تناولا لموضوع التحليل النحوي تنظيرا وتطبيقا مستعملا مصطلح (الإعراب) للدلالة على ما كان يقوم به من تحليل للمفردات، وبيان لوظائف الجمل وأشباه الجمل. فقد ألف كتيبا صغيرا سماه (الإعراب عن قواعد الإعراب)، تناول فيه الجملة وأحكامها وشبه الجملة، وبيّن معاني واستعمالات طائفة من الكلمات التي يكثر شيوعها في الكلام، وأوضح أساسيات أولية في الإعراب (التحليل النحوي) يحتاج إليها المبتدئون، فكان مضمونه مختلفا كل الاختلاف عن مضمون المشهور من كتب النحو آنذاك. ثم كان هذا الكتيب النواة الأولى لأعظم إنتاج علمي لابن هشام وهو كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) الذي تضمن أبواب الكتيب السابق فتوسع فيها وزاد عليها أبوابا قصد بها تدريب المبتدئين على طرائق التحليل النحوي، وتصحيح الأخطاء الإعرابية لبعض المعلمين.

ونخلص من هذا كله إلى أن التحليل النحوي فن لغوي يحتاج ممارسه إلى مهارة ودُربة لإتقانه، يأخذ من النحو نتاج قواعده، ويضيف إلى ذلك قدرته على تذوق النصوص والإحاطة بظروف إنتاجها، ويهتم بتفكيك المادة المحللة إلى أجزائها لمعرفة معنى وبنية ووظيفة كل جزء منفردا، وعلاقته بالأجزاء الأخرى في التركيب، وما يترتب عن ذلك من كشف لخفايا النص وأسراره ولطائفه. (2)

(1) المرجع نفسه ص 10.

(2) ينظر: عيسى شاغة- مظاهر التحليل النحوي قبل كتاب سيبويه، فضاء النشر- جامعة البويرة -2014م-ص:2

ومن أبرز الدعوات التي أفرد مؤلّفوها كتبا تستقل بموضوع تجديد النحو العربي أو تطويره أو تيسيره أو نقده وتحليله: [1]

– ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) في كتاب الرد على النحاة. . .ويعتمد رده في رفض نظرية العامل، فيقول في مقدمته:" وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنَّ الرفع منها يكون بعامل لفظي، وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: (ضرب زيد عمراً) أنّ الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمرو، إنّما أحدثه (ضرب) . .وهذا بيّن الفساد ". [2]

وقوله أيضا: " إن قيل بِمَ يُرَدُّ على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار، ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وقد تبين هذا في موضعه. وإما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع. " [3]

وقد تبعه في ذلك النحاة المحدثون الذين كان لهم الفضل في وضع أسس التحليل النحوي والتفصيل في طرقه ومناهجه على غرار الأستاذ تمام حسّان [4]، فقد ورد عنده هذا المصطلح عدة مرات، ولم يقدم له تعريفا محددا، لكن يمكننا أن نفهم من السياقات التي كان يرد فيها، أنه يقصد به تجزئة التراكيب وتفكيكها للوقوف على العناصر التي تتشكل منها، ومعرفة وظائفها النحوية.

(1) ينظر: جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، سنة: 2013م.ص:31.

(2) ينظر: ابن مَضَاء (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن عمير اللخمي القرطبي) (ت592هـ)، الرّد عَلى النّحاة، دراسة وتحقيق :الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط 1، 1399 هـ – 1979 م. ص:69.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص:70.

(4) يراجع: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط5، سنة: 2006م. ص: 19-29.

المطلب الثاني: أسبقية التطبيق النحوي على التنظير.

بدأت أولى خطوات وضع القواعد النحوية بمرحلة جمع اللغة، وقد اعتمد فيها العلماء على السّماع مشافهة من أفواه العرب أنفسهم، فقد حدد اللغويون العرب إطارًا مكانيًا يقبلون منه اللغة، فخصوا أماكن وقبائل بعينها لتوغله في العروبة والفصاحة وتمكنها؛ كقبائل وسط الجزيرة العربية، وابتعدوا عن اعتماد ما جاء على لسان القبائل الواقعة في أطراف الجزيرة والمتاخمة للفرس أو الروم وغيرها ممن اختلطت ألسنتهم بالأعاجم ، وحددوا إطارًا زمانيًا ينتهي بنهاية القرن الثاني الهجري للقبائل التي في أطراف الجزيرة العربية، وحتى نهاية القرن الرابع بالنسبة للقبائل الواقعة في وسط الجزيرة العربية. [1]

ومن المفيد أن نشير إلى أن المثال يعتبر تمهيدا لتوضيح قاعدة ما، وأن الشاهد تأصيلي وتوكيدي. ثم إن الشاهد النحوي الذي ما زال معتمدا في معظم دراساتنا ومناهجنا الدراسية ينتمي في معظمه إلى العصور التي يحتج بكلام العرب فيها، والتي حددها كثير من القدامى، وبخاصة البصريين منهم، بالقرن الثاني الهجري بالنسبة للحضر، والقرن الرابع بالنسبة للبدو. واعتمد ذلك مجمع اللغة بالقاهرة

والشواهد النحوية هي الأساس الذي يقوم عليه النحو العربي وأصوله، ويستوي فيها الشاذ القليل والكثير، وذلك تبعا لأوجه الخلاف في مسائل النحو وقضاياه بين المدارس المختلفة [2]

وتنقسم الشواهد النحوية التي استقى منها النحاة قواعدهم منها إلى ثلاثة أنواع رئيسة هي (القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر الفصيح) ونوع رابع اختلفوا فيه وهو (الأمثال والحكم)، وتفصيل ذلك ما يأتي:

(1) ينظر: عمار مصطفاوي ، مصادر وأهمية الشاهد النحوي ، مجلة: عود الند، مجلة ثقافية فصلية، الناشر: د. عدلي الهواري– الجزائر ، العدد 97. عنوان المقال على الإنترنت: https://www.oudnad.net/spip.php?article1132 تاريخ آخر اطلاع: 2018/05/09. الساعة:16.40.

(2) ينظر:تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص97.

1 -الاستشهاد بالقرآن الكريم:

يعتبر القرآن الكريم أفصحَ الكلام العربي وأبيَنَه على الإطلاق، وهو بذلك يعد في مقدمة أنواع الشواهد النحوية واللغوية العربية، وهو الذي تطمئن إليه النفوس، وتأخذ به في مجال الدرس النحوي على أساس أنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وقد اختلف النحاة في موضوع الاستشهاد بيات القرآن الكريم وقراءاته، فالكوفيون مثلا يعتمدونه بشكل مطلق ويقدمونه على غيره من كلام العرب شعره ونثره، جاهليّه، وإسلاميّه. يقول الفراء: " اتّباع المصحف إذا وجدت له وجها من كلام العرب وقراءة القراء ، أحب إليّ من خلافه" [1]. ويقول أيضا: "إن لغة القرآن الكريم أفصح أساليب العربية على الإطلاق، وإن الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر" [2].

وأما البصريون، الذين ولدت وتقررت في موطنهم الدراسات اللغوية عموما، فإنهم يتحفظون قليلا في الأخذ بالقرآن الكريم، وبخاصة في اعتماد القراءات التي طعنوا في بعضها، وأخضعوها لقواعد أقيستهم، فما وافق ذلك اعتمدوه وأخذوا به، وما خالفه طعنوا فيه ورفضوه، واعتبروه شاذا لا يقاس عليه. وقد عمدوا إلى تأويل ما لم يتوافق مع قواعدهم. وهم بذلك يقدمون القياس والقاعدة على نص القرآن الكريم.

نلاحظ على البصريين أنهم في بعض استشهاداتهم، قد أخذوا بالأشعار المجهولة وقدموها على قراءة مشهورة. من ذلك أن المبرد ردد قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ**﴾ النساء- الآية 1. حيث عطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض الذي هو الباء فقال: "لا تحل القراءة بها" [3].

(1) أبو زكريا يحيى الفراء. معاني القرآن، تحقيق : أحمد يوسف نجاتى / محمدعلى نجار / عبدالفتاح إسماعيل شلبى، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر. د.ت.ط. ج:2-ص:288.

(2) الفراء، معاني القرآن، ج:1- ص:14.

(3) ابن علي ابن يعيش، ج: 3 ص 78.

وقد قرأ بها ابن مسعود وابن عباس وقتادة. هذا لا يعني أن المبرد لم يستشهد بالقرآن الكريم كله، بل استدل بنحو خمسمائة (500) شاهد قرآني، وكذلك فعل سيبويه من قبله. ويمكن تفسير بعض تصرفات البصريين بأن توجههم العام كان رفع مكانة القرآن الكريم والبعد به عن الجدل وأسبابه واحتراما له وتقديسا.

2 -الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

كما اهتم النحاة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ما كان قولا، لأن القول والاستشهاد به هو موضوع النحو ومرجع الأحكام والاستدلال به. واختلف أهل اللغة والنحو حول الشاهد من الحديث النبوي، بين مجيز ومنكر، فمن المجيزين جمهرة من الكوفيين، وكثير من أهل المذهب المغاربي الأندلسي كابن خروف وابن مالك وغيرهما. ومن المنكرين، ابن الضائع وأبي حيان الأندلس ي وكذلك السيوطي. وهناك طرف وسط متحفظ يجيز من الحديث ما صح لفظه كما فعل أبو إسحاق الشاطبي، وبعض البصريين والكوفيين.

نلاحظ في موضوع الاستشهاد بالحديث أن المنكرين لاعتماده يتحججون بأن بعض أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم رويت بالمعنى. يقول أبو حيان: "إنما ذكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية" [1].

غير أنه يمكن الرد على هذا بأن الحديث النبوي تم تدوين معظمه قبل نهاية عصر الاحتجاج كما هو معروف. ثم إنهم قد احتجوا بأن معظم رواة الحديث أعاجم، وكذلك فإن معظم علماء اللغة أعاجم: سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم كثير، ثم إن كثيرين احتجوا بمرويات حماد الراوية وكان وضّاعا ولحّانة. بالرغم من ذلك، فإن كثيرا من علماء اللغة والنحو قد استشهدوا بالحديث، من بينهم سيبويه والمبرد وابن الأنباري في إنصافه ، وحتى السيوطي الذي اعتمد أكثر من مائة وخمسة وخمسين (155) حديثا .

(1) عبد القادر بن عمر لبغدادي. خزانة الأدب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- د.ت.ط. ج1 ص 9.

3 -الاستشهاد بالشعر الفصيح:

الشعر من المصادر التي صبّ عليها النحويون جل اهتمامهم، وجعلوه الشاهد الأساسي على صحة أقيستهم النحوية، والمقصود به هنا: ذلك الكلام المنظوم لمن ينتسب إلى القبائل العربية الموثوق بفصاحتها، وصفاء لغتها قبل بعثة النبي عليه الصلاة والسلام، وفي زمنه، وبعدَه إلى أن فسدت الألسن بدخول الأعاجم، وكثرة المولّدين، وفشوّ اللحن. [1]

وتعتبر الشواهد الشعرية أكثر عددا من غيرها، فالشعر "ديوان العرب وخزانه حكمتها ومستنبط آدابها ومستودع علومه" [2]، وبه "حفظت الأنساب وعرفت المآثر وتعلمت اللغة"[3]. والأشعار التي يحتج بها، جاهلية وإسلامية، فالأولى معتمده ومقدمة وغير محدودة بزمن. أما الثانية فقد اختلفوا في حدها الزمني تبعا لاختلاف المكان.

لقد عني علماء اللغة بالشعر عناية فائقة حتى تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد، وأصبحت مقصورة عليه فقط، وكذلك النحاة، فقد اعتمدوه في تقرير أحكام اللفظ على الشعر، إذ كان مقصدا من مقاصد النحاة يسمعون منه النصوص التي جعلوها أساسا لتقعيد قواعدهم، وجعلوه شاهدا على ما جاء في القرآن الكريم نفسه من الظواهر اللغوية والنحوية والصرفية، وبنوا الكثير من القواعد على الشعر وحده دون غيره من الشواهد، لأنه كان "علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه"[4].

(1) زينب محمد صالح خونشاو، السماع عند الدكتور عبد العال سالم مكرم، بحث مستل من أطروحة دكتوراه، مجلة ديالى، العدد: 67، سنة:2015م، ص: 14.

(2) أبوهلال العسكري. كتاب الصناعتين. تحقيق: علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة. ط1 سنة النشر: 1952م. ص 104.

(3) ابن فارس أحمد بن زكريا الرازي أبو الحسين. الصاحبي. تحقيق: أحمد حسن بسج دار الكتب العلمية. بيروت. ط1 سنة: 1997م.ص 23.

(4) زينب محمد صالح خونشاو، السماع عند الدكتور عبد العال سالم مكرم، ص: 14.

والجدير بالذكر أنّ الكوفيين كانوا يستنبطون قواعدهم من الشواهد الشعرية؛ حتى ولو كانت قليلة أو شاذة أو غير مأخوذ بفصاحتها لعلة من العلل، فكانت القاعدة النحوية لديهم تتبع الشاهد الاستعمالي أينما حلّ، بخلاف البصريين الذين كانوا أكثر تحفظا إن تعلّق الأمر بالشاذ والنادر، وفضّلوا القياس عليه.

4 -الأمثال والحكم:

أما الأمثال والحكم، فلم يتفق النحاة على الاستشهاد بها، وإن كان بعضهم لا يتحرّج من ذلك من أمثال: سيبويه والمبرد والأشموني وغيرهم، ويرجع سبب عزوفهم عن الاستشهاد بها إلى كثرة الشّاذ والغريب فيها، والحاجة إلى تخريج ذلك لمطابقة القاعدة عند اللزوم.

أقول: والذي دعا إلى عزوف النحاة عن الاستشهاد بالأمثال، هو أنّها مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياقها الذي قيلت فيه، إذ لا يصحُّ أن يُقال المثلُ، إذا لم يسبقه علم بأصله، وظروف إنتاجه لدى السامع، وإلاّ فلا فائدة ترجى منه حيث إنّه يصبح غير مفهوم، كقول المثل العربي: "بيدي لا بيد عمرو"، فهذا النوع من الأمثال يحتاج إلى معرفة أصله "وهو قول الزباء" ليُفهم المقصد منه. فهذا الخبر (بيدي) لا مبتدأ له، إنّه محذوف، ولا يستطيع المخاطَب أن يكتشفه؛ إلا بمعرفة القصة كاملة، والمبتدأ هنا هو: (الموتُ أو القتلُ أو الانتحارُ)، فكيف للسامع أن يفهم ما هو مجهول تماما عنده، من هذا الباب، رفض النحاة الاستشهاد بالأمثال لاختلال في تبيان وظائف بعض عناصرها الأساسية، والتي لا يُمكن –بأي حال من الأحوال– التكهّن بها.

لكن الأمر لا ينطبق على الحكم، فهي لا تخلّ بمبادئ التداولية المعروفة كما تفعل الأمثال، حيث إنّ مفاهيمها صورية يمكن الكشف عن معانيها دون الاستعانة بسياقها ولا مقامها، إذ لا سياق لها أصلا، فقد قيلت مجرّدة من البعد الزماني والمكاني، وبالتالي فمن الممكن الاستشهاد بها في كلّ الأحوال.

ويجدر بنا القول؛ أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم ، هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع الهجري. وسبب التدقيق في الحد الزمني هو ظاهرة اللحن، وتضارب المذاهب والاختلافات السياسية والمذهبية.[1]

ومن خلال النظر إلى الاستعمال اللغوي في ضوء التداولية، فإنه لا يشكل مرايا عاكسة للقاعدة النحوية، بحيث تظهر توافقا تاما بين كل استعمال نحوي وقاعدته أو أصله النظري، فإذا كانت القواعد النحوية التي وضعها النحاة القدماء بحاجة إلى مسوغ يُسوّغها، حتى يُرتضى حكمها كرفع الفاعل ونصب المفعول، فهل يُعقل أن يخرج استعمال لغوي، سواء أكان شعرا أم نثرا عن القاعدة النحوية دون أن يجد له مسوّغا يُرجعه تحت طيّ القاعدة النحوية.

فالمرفوعات كالفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره، تشكّل متلازمات في النحو العربي، فقد وجد النحاة أنّ العرب اعتادوا على رفع الفاعل ونائبه، والمبتدأ وخبره، فربطوا بينها، وقاسوا بعضها على بعض، كقياس الفاعل على المبتدأ، والمبتدأ على الفاعل.[2]

إنّ الثبات النسبي للقاعدة النحوية، هو الذي حمل مستعمليها على الإقرار بالشّاذ في الأمثلة النحوية، إمّا باتخاذ مسوّغ ما لها، وإلاّ فباعتباره اتجاها آخر للقاعدة الأولى، وتوسّعا فيها، وهذا بالضبط ما أدّى إلى تضارب الآراء النحوية بين المدارس من بصرة وكوفة وبغداد.

ويبدو أن هذا يوافق قول السيوطي في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو): "إذا أتاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه"[3].

(1) نواف مسلم عودة الهواينة، المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال، ص: 54-55.

(2) المصدر نفسه ص:32.

(3) ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص116.

يتضح من خلال ما سبق أنّ هناك تضاربا في الآراء حول أسبقية الشاهد أو أسبقية القاعدة، لكننا نقول أنّ الأصل هو الاستعمال في الشواهد، وبناء القواعد عليها، أمّا إذا شذّ أو قلّ، فالقياس أولى، وعليه تُبنى القواعد النحوية الأخرى، على اعتبار أنّ النحاة لم يسمعوا جميع كلام العرب، بل شيئا قليلا منه فقط.

المطلب الثالث: التحليل التداولي للخطاب النحوي.

جاءت التداولية لملء هذا الفراغ الحاصل بين القاعدة النحوية واستعمالها الفعلي في الجمل والتراكيب والنصوص، فلا يُعقل أن يقف النحو الوظيفي الحديث مكتوف اليدين أمام الاختلالات الحاصلة بين التعريفات والوظائف، أو بين المصطلح واستعمالاته، لأن ذلك مدعاة إلى العزوف عن تعلّم النحو، وقصور عن بلوغ الغاية الأسمى التي هي الحفاظ على اللغة العربية من الضياع والاندثار، لذلك يعتبر تحليل الخطاب النحوي تداوليا من أكثر المسائل التي تطرح نفسها بقوة في الآونة الأخيرة، وقد حمل هذا الأمر مجموعةٌ من اللسانيين العرب من أمثال: طه عبد الرحمان، أحمد المتوكل، وصلاح فضل وغيرهم، لأنّ هذا النوع من التحليل يغلّب الاستعمال والوظيفة والنتيجة على القاعدة والنظرية التي وُضعت لأجله، فإمّا أن يكون بينهما توافق أو يكون بينهما تنافر، والنتيجة لا تتضح إلاّ بتطبيق آليات التداولية في تحديد هويّة الخطاب ومقصده اعتمادا على مؤشّرات الزمان والمكان والسياق ومستوى الحجاجية وما إلى ذلك.

إنّ التداولية قد تشرح الخطاب حتى قبل الولوج إليه ودراسة المركبات التي يتكون منها، حيث إنّها ترى أنّ التطبيق أهمّ من التنظير، بل إنه هو الذي يحدد القاعدة ويضعها، لذلك فإنّ النحو لا يمكن دراسته بطريقة موضوعية دون الالتفات إلى جذوره التداولية التي وُضع فيها.

ولا مناص في سياق الحديث عن أسس وضوابط التحليل التداولي من أن نسوق آراء الدكتور "صلاح فضل" في كتابه: (بلاغة الخطاب وعلم النص) حيث يشير فيه إلى أن " المهم في التحليل التداولي إنما هو الخطاب وفاعله؛ حيث يُعنى التداوليون بالاقتراب من الخطاب كموضوع خارجي، أو شيء يفترض وجود فاعل منتج له، وعلاقة حوارية مع مخاطب أو مرسل إليه. ويكون الاهتمام بالفاعل الذي نعرفه فحسب من خلال خطابه ، أي

بالكيفية التي يقدم بها نفسه من جانب ، وباعتباره مسئولا عن مجموعة من العمليات الإجرائية على مدار النص من جانب آخر ".[1]

فعلى التحليل النصي للقول أن يشمل كل ما يشير إليه النص من موقف الفاعل الداخلي تجاه قوله، وبهذا ، فإن النص يقدَّم دائما باعتباره موسوما أو غير موسوم بطريقة شخصية، أي أنه يتصل بفاعل يتجلى فيه معبرا عن رأيه أو وجهة نظره ، مشيرا إلى تجربة أو حدث متعلق به ذاته ، وعندئذ يصبح موسوما ، أو متصلا بوقائع ومعارف موضوعية بعيدة عن القائل ، وعندئذ يكون غير موسوم. هذان الوضعان الأساسيان للخطاب بكل ما يدخلهما من تعديلات وتداخلات يتجليان نصيا من خلال العوامل التالية :

– مؤشرات الشخص و المكان والزمان .

– كيفيات القول التي تحدده، مثل موقف التأكد واليقين أو الشك والاحتمال .

– مؤشرات المواقف التي لا تتصل بفعل القول ذاته، وإنما بموقف القائل مما يقوله. ويدخل في ذلك تلك العناصر اللغوية الذاتية أو الخارجية التي تحدد أحد الموقفين.

وعلى هذا الأساس يرى التداوليون أن الخطاب ينقسم إلى نوعين كبيرين:

خطاب مباشر وآخر غير مباشر .

فالخطاب المباشر : هو الذي يتم فيه إدخال عبارة ما لقائل ما في صيغة الخطاب بشكل مباشر ، ويعد هذا في نظرهم أقصى درجات الموضوعية ؛ أي بقدر ما يلتزم عموما بالنقل الحرفي دون تحريف ، حتى إن بعضهم يعتقد أنه يمكن أن يصل الخطاب الذي يستخدم هذه الطريقة إلى نسبة مئة من المئة (100 %) من الموضوعية ، لكن الموضوعية لديهم لا تتوقف على شرط المطابقة فقط ، بل تتوقف كذلك على رصد تدخل وتحريف المتكلم للمعنى ، وهذا التحريف يحدث غالبا في الواقع اليومي ، عندما نقتطع الكلمات من سياقها اللغوي وغير اللغوي الذي قيلت فيه ، لندخلها في علاقة حوارية جديدة بكلمات محيطة أخرى ، سرعان ما تضفي عليها دلالة

(1) ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مطبوعات عالم المعرفة، الكويت، 1992م، ص:90

جديدة مغاير ة، وتتوقف كذلك على الصبغة الصوتية الخاصة بالمتكلم – والخاضعة لمستويات عديدة من الاستلاب والامتلاك – التي يخلعها على كلام شخص آخر، فعندما نذكر كلمات شخص آخر في خطاب مباشر، فإن هذا يفترض أننا نعطيه الكلمة بشكل كامل، مما يتطلب إعادة تصوير السياق الذي جرى فيه القول بطريقة لا يمكن الوفاء بها مطلقا ، فالمتكلم – إذن – لا يستطيع أن يتبخر نهائيا ويلغي وجوده وموقفه ليضع مكانه الشخص صاحب الحديث .

أما الخطاب غير المباشر: فهو الذي يتولد عند امتصاص خطاب الآخر وأدائه بطريقة غير حرفية ؛ مما يتطلب تحويل أزمنته الفعلية ، وتعديل ضمائره وإشاراته كي تتسق في اتجاهاتها وإحالاتها، الأمر الذي يجعله مختلفا عن الخطاب المباشر؛ إذ يقوم القائل هنا بإعادة صياغة الكلام الذي ينقله متوخيا الدقة في نقله حينا، أو إيجازه واقتطاع بعض أجزائه حينا آخر ، ومستخدما كلماته هو يؤدي بها ما قاله المتكلم المنقول عنه. عندئذ تصبح الإشارات والأزمنة والضمائر التي اختارها المتكلم – للوهلة الأولى – أقل موضوعية وحياد ية عادة من الخطاب المباشر، وعندئذ، فإن (فاعل الخطاب) يدخل نفسه في الشخصية التي تتكلم ويتحدث من خلالها كأنها قناع له، مما يكشف عن تراوح القول بين المنظور الخارجي ، واتخاذ موقف الشخصية المنقول عنها، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى نوع من التداخل بين الفواعل[1] .

ويشير إلى ما سماه تعدد الفواعل الذي لا يشترط أن يكون تعدد الأصوات في الخطاب، بل يتجلى في بعض الأبنية القولية التي تسمح بإدخال متحدث آخر في النص ذاته بشكل غير مباشر، لكي تعمد بعد ذلك إلى رفضه أو تأييده، وذلك مثل القول الذي يتكئ على النفي ؛ إذ يتضمن مقولة الإثبات ويشير إليها أيضا [2] .

(1) المرجع السابق، ص: 91.

(2) المرجع السابق، ص: 91.

المبحث الثاني. مشكلة النحو بين المصطلح والقاعدة والاستعمال

للنحو ثلاثة أشكال يُعرف بها، ولا يمكن فهمُ النحو فهما جيّدا إلاّ بدراستها على الترتيب، وهي:

- **المصطلح النحوي:** وهو الذي بمجرّد ذكره يتبيّن شيءٌ ما من تعريف المفردة ووظيفتها داخل الجملة.

- **القاعدة:** وهي التي تتبع المصطلح، ونعني به نوع الكلمة، والدور الذي تلعبه أثناء الكلام، وكذا المعنى الذي تؤدّيه داخل الجملة، أو حتّى بدونها .

- **الاستعمال:** ويُقصد بها العمل الذي يؤدّيه هذا المصطلح فعليا في نص أو جملة ما سواء أكان تغييرا على مستوى اللفظ، أو على مستوى المعنى، ويُشترط أن يتوافق الاستعمال مع ما سبقه من القاعدة والمصطلح في كلّ الأحوال، أو في حال المخالفة أن يُشار –على أقل تقدير– إلى موضع الشذوذ والسبب الذي دعا إليه، وكمثال على هذه التراتبية أسوق ما يأتي:[1]

أشكال النحو	من كتاب المفصل في صناعة الإعراب للزمخشري .
المصطلح	التمييز، ويقال له التبيين والتفسير.
القاعدة	تعريفه: اسم نكرة منصوب يرفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته. يأتي منصوبا .
الاستعمال	مثاله في الجملة: طاب زيد نفسا، وتصبب الفرس عرقا، وتفقأ شحما، وأبرحت جارا، وامتلأ الإناء ماء، ومثاله في المفرد : عندي راقود خلا، ورطل زيتا، ومنوان عسلا، وقفيزان بُرًّا، وعشرون درهما، وثلاثون ثوبا، وملأ الإناء عسلا. ومثاله في التنزيل: واشتعل الرأس شيبا، وفجّرنا الأرض عيونا، ومن أحسن قولا، ومن أصدق من الله حديثا .وفي الشعر قول الشاعر: **أتهجرُ لَيلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا *** وَمَا كَانَ نَفسًا بالفِرَاقِ تَطيبُ**

(1) ينظر: الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي)(ت 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، لبنان، ط1، سنة الطبع: 1993م. ص:93. بتصرف.

ونستطيع من خلال الجدول السابق، أن نفهم الدور الذي تلعبه هذه التراتبية في تفسير الظواهر النحوية والإحاطة بها عن طريق المصطلح والقاعدة والاستعمال، على الرغم من أنّ الاستعمال قد ذكر فيه أكثر مما جاء في القاعدة، حيث لم يتطرّق إلى تمييز اسم التفضيل، ولا إلى جواز جرّه بـ"من" .

وهذا الأمر قد ورد ذكره عند غيره من النحاة كابن هشام في المغني[1] وابن مالك في شرح الألفية[2] وغيرهم، لكن هذا ليس مطلقا، فقد يحدث اختلاف بين النحاة في أحد أجزاء هذه التراتبية، لينجرّ عنه تضارب في الآراء النحوية وهو ما سنتطرق إليه في المطالب الآتية إن شاء الله تعالى.

المطلب الأول. الخلاف المصطلحي: أسبابه ونظرياته

لم تكن الخلافات النحوية والوظائفية بين مدرستي الكوفة والبصرة لتكون، لولا الاختلاف أولّ الأمر في المصطلح النحوي الذي كان في كثير من الأحيان سببا في تغيير اتجاه المعنى والوظيفة التي يؤدّيها، ومردُّ ذلك إلى أنّ هذا المصطلح لم يكن وضعه اعتباطا عند النحاة الأوائل، بل كان بسبب معناه أو ما يؤدّيه داخل الجملة، والأمثلة على ذلك كثيرة: فالحال يدلّ على الحالة، والمفعول به يدل على من وقع عليه الفعل، وحروف الجر تجر ما بعدها من الأسماء، وحروف النصب تنصب ما بعدها من الأفعال، والظاهر مرئيّ، والمضمر مخفيٌّ. . وهكذا، إذ لابدّ أن يشتمل اسم المصطلح على بعض من مميزات وظيفته التي يؤدّيها-في أغلب الأحيان- أو على الأقل أن يشير إلى صفة من صفاته الجوهرية كحروف الخفض وحروف الحشو عند الكوفيين على سبيل المثال.

وبالعودة إلى النقاط الخلافية بين البصرة والكوفة؛ نجد أنها لم تتوقّف عند وظيفة المفردات النحوية، أو الاختلاف في طرق تخريجها نحويا، بل شملت أيضا قضية المصطلح الذي شكّل نقطة معيارية تُعرف بها المدارس وتتنزه به عن غيرها، فبحكم أسبقية المدرسة البصرية على الكوفية، وتتلمذ بعض أئمّتها على يد نحاة البصرة كالفرّاء، كان يُظنّ أنّ توحيد المصطلح هو شكلٌ لا يقبل النقاش، ولا شيء يدعو للوقوف عنده، لكنّ هذا لم

(1) ينظر: ابن هشام، المغني، ج1، ص 245-706.

(2) ينظر: الخضري محمد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.ط.ج1، ص: 86.

يحدث، فقد اختلفت المصطلحات النحوية في الأصول أشدّ الاختلاف، وتنوعت أشدّ التنوع، وهذا راجع –كما يشير الدكتور شوقي ضيف– إلى أنّ الكوفيين "كانوا يقصدون قصدا إلى أن تكون لهم في النحو مدرسة يستقلون بها، على الرغم من تلمذة أئمتهم الأولين على أيدي البصريين، وعكوفهم جميعا على كتاب سيبويه ينهلون منه ويَعلُّون، حاولوا جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصة بهم في بعض العوامل والمعمولات"[1].

غير أنّ للدكتور أحمد مكّي الأنصاري رأيا آخر لتعمُّد الكوفيين مخالفة البصريين في المصطلح النحوي حيث يرى أنّ الفراء لم يتعمّد ذلك بقوله: " لم يأخذ الفرّاء –في جميع مصطلحاته– رغبةٌ في المخالفة أو المعارضة كما زعم بعض المتعصّبين على الفراء، ولكنه كان في ذلك دارسا واعيا يعرف ما يأخذ، وما يترك، ودارسا من طراز جديد خرج على حدود التقليد التي اتسمت به المدرسة البصرية"[2].

ويعتبر المصطلح البصري أقدم زمنيا من نظيره الكوفي، فالمنطق هنا يحتم الاقتداء والاتباع من المدرسة المتأخرة نحو المدرسة المتقدمة، لكن الحاصل هو ظهور ازدواجية مصطلحية ترجمت عزوف الكوفة عن التقليد، واعتمادها على نفسها في التوثيق لمصطلحات جديدة تُجاري بها البصرة، ولسنا هنا بصدد الحكم على حُسن المصطلح أو قبحه، فقد تكفّل بذلك العديد من الباحثين– متقدمين ومتأخرين– [3] كما أنّ التاريخ أهمل ما جاء به نحاة الكوفة، وأثبت من جهة أخرى ما جاء به نحاة البصرة، لكن الذي يعنينا في هذا السياق هو الطريقة التي تم بها انتخاب المصطلح دون غيره، والمعايير الاستعمالية أو الوظيفية التي اتخذها له النحاة في ذلك.

وكما هو معلوم، فإنّ من شروط المصطلح النحوي ليكون صحيحا قابلا للتداول والانتشار ما يلي:

1 – وجود مناسبة مُعتَبَرة تجمع بين الاصطلاح ومعناه.

2 – ألاَّ يكون في هذا الاصطلاح مخالفةٌ للوضع اللغوي أو العرف العام.

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص:165.

(2) عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها، هجر للطباعة والنشر،ط1، سنة الطبع:1990م،ص:20.

(3) للاستزادة يراجع: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص:168 وما بعدها.

3 - ألاَّ يترتَّب على هذا الاصطلاح الوقوع في مفسدة الخلط بين المصطلحات.

4 - أن يكون لفظه بسيطا واضحا دالاّ على المعنى دون الحاجة إلى ذكر سواه، قابلا لاستيعاب جميع حالات المصطَلح عليه، وأن يكون مستقرّا لا اختلاف فيه وإن قدُم العهد .

وإلاّ؛ فإنّ التهاون في هذه الشروط مدعاة للغموض والمُشاحّة وسوء الفهم. ومن أبسط الأمثلة على ذلك ظاهرتان لغويتان تمثلان الخلط والتضارب الذي وقع فيه المصطلح بسبب سوء الاستخدام، وهما: "الترادف" و"الاشتراك اللغوي" [1].

فإن كان الأوّل يعني العديد من المترادفات المصطلحية للمعنى الواحد، فإنّ الثاني يعني المفرد الواحد للمعاني المتعددة.

والسبب الذي يكمن وراء ظاهرة "الترادف" في المصطلح هو اختلاف نظرة النحاة إلى السياق الذي جرت فيه الأمثلة النحوية، فكل مدرسة وضعت المصطلح بحسب وروده في الشواهد، والحالات التي جاء عليها، وإذا أخذنا في الاعتبار اختلاف التوجهات بينهما فيما يتعلق بالسماع والقياس، يمكن أن نستخلص أن القياس فرض على الكوفيين مصطلحات لها دلالات وظيفية استعمالية، في حين أن السَّماع فرض على البصريين دلالات سياقية.

ولنأخذ على سبيل المثال مصطلح "حروف الإضافة" أو "حروف الخفض" عند الكوفيين، ويقابله عند البصريين "حروف الجر"، فسبب تسمية الكوفيين حروفَ الجر بـ"حروف الإضافة" و "حروف الخفض" هو استعمالي بالدرجة الأولى، لأنهم يرون أنّ هذه الحروف تُضاف إلى ما قبلها، أي الأفعال التي تضعف عن بلوغ مفاعيلها مباشرة، فهي أدوات مساعِدة إضافية تجعل الفعل متعدّيا بهذه الحروف، ولا يستطيع التعدّي بدونها .

وقد أشار الزجاجي إلى علّة أخرى في تسميتها بـ" حروف الخفض"، وهي متعلقة بحركة الفم والشفتين والحنك عند نطق الأسماء المجرورة بقوله: "قالوا: لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين" [1]،

(1) عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها، ص:8.

فهذا التخريج عند الزجاجي في علّة التسمية، لم يُعرْ الوظيفة ولا الدلالة ولا الاستعمال اهتماما، وإنّما اهتمّ بشيء خارجي بعيد عن وظائفية اللغة إلى البنية التشريحية لجهاز النطق عند الإنسان.

أمّا عند البصريين، فقد سمّوها حروف الجرّ لأنّهم وجدوا أنها تختص بالعمل فيما بعدها في شواهدهم ونصوصهم ليصبح مجرورا، فاتفقوا على تسميتها بذلك الاسم من خلال السياق الذي جاءت عليه، إضافة إلى أنّها تجرّ الاسم قبلها كما تفعل القاطرة وما أشبهها؛ فتلحقه بما بعدها[2]، هذا إذا دخلت على الجمل الاسمية من قبيل: "المالُ لصاحبه" وما جرى مجراها.

وفي هذا الشأن، نجد ابن جنّي يستعمل المصطلحين معا "الجر" و"الإضافة"، لكن هذا التغيير في الاصطلاح ليس اعتباطيا منه، بل إنّه سمّاها "حروف الإضافة" في حديثه عن سبب استعمالها، وسمّاها "حروف الجرّ" في حديثه عن عملها والتأثير فيما بعدها، ويظهر هذا في قوله في كتاب "سر صناعة الإعراب": "اعلم أن هذه الحروف؛ أعني الباء واللام والكاف ومن وعن وفي وغير ذلك إنما جرَّت الأسماء من قِبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها وتناولها إياها كما يتناول غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين ما يقتضيه منهم بلا وساطة حرف إضافة. . . . فلما احتاجت هذه الأفعال إلى هذه الحروف لتوصلها إلى بعض الأسماء جعلت تلك الحروف جارة وأعملت هي في الأسماء "[3].

أقول: ولا أتفق مع من[4] يزعم أنّ العلاقة بين الدال والمدلول في الاصطلاح هي علاقة اعتباطية محضة، أو على الأقل ارتجالية؛ لأنّ التطور اللغوي مبني على اختيار المناسب من الحروف لما يناسبها من المعاني؛ وأتحدث هنا عن نشأة اللغة، إذ أنّ القدماء استخدموا الحروف الجهورية الانفجارية للدلالة على العنف والقوة، واستخدموا

(1) الزجاجي- أبو القاسم (ت 337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس-بيروت، ط3، 1979م، ص:93.

(2) المصدر نفسه، ص:93.

(3) ابن جني (أبو الفتح عثمان)، سر صناعة الإعراب، تحقيق : د.حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى ، سنة: 1985م، ج:1، ص:123-124.

(4) يراجع: الجرجاني- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت 471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق : محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني، القاهرة، ط: 3، سنة: 1992م، مج:1، ص: 49.

الحروف الرخوة اللينة للدلالة على اللين والهشاشة، وهكذا، فلا يُعقل أن يكون المصطلح –في الحروف التي يحتويها– غير ذي علاقة بالمعنى الذي يؤدّيه، ولا يمت له بصِلة.

لهذا؛ فقد اختلفت المصطلحات بين المدرستين الكوفية والبصرية بسبب اختلاف وجهات النظر إلى المعاني التي تؤديها، ففي حين كانت نظرة الكوفيين عمليّة استعمالية، كانت النظرة عند البصريين وظيفية سياقية، ولا بدّ أن لا تكون النتيجة واحدة على الرغم من عدم اعتراض أحد على استعمال هذا المصطلح وإهمال ذاك، والأشدّ إثارة للانتباه هو أنّ النحويين المتأخرين، انتخبوا مصطلحات من المدرستين دون الالتفات إلى مصدرها، ولو أنّ الانتخاب كان إلى البصريين أقرب، لكن هذا لم يمنع هؤلاء من استخدام مصطلحات كوفية كـ: عطف النسق مثلا.

والجدول التالي يمثل أهم المصطلحات التي وقع فيها الخلاف بين المدرستين:

المصطلح الكوفي	المصطلح البصري
الفعل الدائم	اسم الفاعل
المكنى والكناية	الضمير
النعت	الصفة
عطف النسق	الشركة
الترجمة	البدل
التفسير	التمييز
حروف الجحد	حروف النفي
لا التبرئة	لا النافية للجنس
حروف الصلة والحشو	حروف الزيادة
ما يجري وما لا يجري	المصروف والممنوع من لصرف

(المحل) عند الفراء، وجلّ الكوفيين (غاية)	الظرف، المفعول فيه
لام القسم	لام الابتداء
الفعل الواقع	الفعل المتعدي
الفعل الذي لم يسم فاعله	الفعل المبني للمجهول
التشديد	التوكيد
القطع	الحال
الأسماء المضافة	الأسماء الستة
التفسير	المفعول لأجله
أشباه المفاعيل	المفعول معه، المفعول له، المفعول فيه، المفعول المطلق
العماد	الفصل والفاصلة
الضمير المجهول	ضمير الشأن والقصة والحديث
الفعل نوعان (ماض ومضارع) والأمر مقتطع من المضارع .	الفعل ثلاثة أنواع: الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر.
(المثال) عند ثعلب	المبتدأ
(المرافع) عند الفراء	الخبر
الأدوات	حروف المعاني
الخلاف: عامل معنوي عند الكوفيين حيث قالوا: الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا .	البصريون جعلوا العامل فعل محذوف تقديره استقر نحو: محمد أمامك. والتقدير: محمد استقر أمامك.
علامات الإعراب والبناء جعلوا التسمية عكس	علامات الإعراب: الرفع، النصب، الجر، الجزم.

البصريين.	علامات البناء: الكسر، الضم، الفتح، السكون.
الصرف جعله الفراء عامل النصب في المفعول معه والفعل المضارع بعد واو المعية، والفاء، و ثم، و أو.	البصريون جعلوا عامل النصب في المفعول معه الفعل بتوسط الواو، وفي الفعل المضارع بأن مضمرة.
لم يترجموا له	عطف البيان
التقريب: سموا به اسم الإشارة، وأعملوه عمل كان وأخواته، فيليه اسم وخبر نحو: هذا زيدٌ قائمًا.	البصريون اسم الإشارة مبتدأ، وما بعده خبر، والاسم المنصوب حال.

- المطلب الثاني. القاعدة النحوية (غاية أم وسيلة)

من بين الأسئلة التي طرحناها في بداية هذا الفصل بين القاعدة والمثال: أيهما تابع، وأيهما متبوع؟

أو بتعبير آخر: هل على القاعدة أن تنحنيَ للمثال، أم أنّ المثال هو الذي ينبغي أن يتبع القاعدة، ويكونَ عبدا لها؟

الأصل أنّ المثال النحوي يتقدّم على القاعدة زمنيا على الأقل، بمعنى أنّ الشعر الفصيح والنثر القديم من قرآن كريم، وحديث نبوي شريف، وأمثال وحكم وما إلى ذلك، كلّ هذه النصوص كانت موجودة قبل أن يفكّر أبو الأسود الدؤلي في وضع القواعد لهذه اللغة، والسبب كما هو معروف راجع بالدرجة الأولى إلى محاولة الحفاظ على القرآن الكريم من اللحن والتحريف، خاصة مع دخول الأعاجم وإسلامهم، فكان لزاما على النحويين وضعُ هذه القواعد كي يسهل على غير العرب تلاوة القرآن وحسنُ تدارسه وتدبّر معانيه، وبالتالي، فهناك علاقة تلازمية بين القرآن الكريم والقاعدة النحوية، حيث إنها اُشتُقّت منه، ووُضعت لحمايته في الوقت نفسه.

لكن يُشترط التواتر وثبات الظاهرة النحوية كي تكون للأمثلة قوّتها التقعيدية التي ينبني عليها النحو، وإلاّ فلن تكون أكثر من مجرّد أمثلة متضاربة ومتنافرة يستحيل معها الحصول على قاعدة ثابتة قابلة للتطبيق، ورغم أنّ هذا قد حدث بالفعل، إلاّ أنّه لم يكن بالكثرة التي تُلغي أهمية المثال والحاجة إليه، والأمثلة على ذلك كثيرة كلغة (أكلوني البراغيث) الشاذة القليلة الاستعمال، وبعض الأدوات كـ "ويك" و"لعل" الجارة و"متى" بمعنى "مِنْ" ولغات بعض القبائل العربية التي لم ترقَ لتكون لها حجّة تقعيدية ينحاز إليها الجمهور.

ثمّ بدأت هذه القواعد النحوية تمتلك نوعا من القوة الحجاجية التي تستطيع بواسطتها تطويع المثال لها، خاصة لدى البصريين الذين يعتمدون على السماع أكثر من القياس ، وبذلك صارت القاعدة أكثر ثباتا، وكان على المثال الذي لم ينضوِ تحت لوائها إيجاد تخريج وتسويغ مناسب له، ومن ثَمَّ، صارت ممّا يُعتمدُ عليه في تلقين النحو وأصوله، وصار النحويُّ قادرا على استعمال عددٍ لا يُحصى من الأمثلة البسيطة التي لم تُسمع من كلام العرب، وإنّما هي اجتهاد منه وقدرة على استخلاص المثال من القاعدة الأصلية على شاكلة "زيد وعمرو وما جرى مجراهما".

هذا يبدو بسيطا حين تكون القاعدة النحوية مطابقة تماما لأصل الاستعمال والتعريف والاصطلاح، وبالمقابل، فإنّه " لا يمكن للمتلقي أن يتقبل أية ظاهرة لغوية في الاستعمال اللغوي الخارج عن حدود القاعدة النحوية المتشكلة في ذهنه دون وجود قابلية عقلية، وحتى تتحقق هذه القابلية لا بد من وجود مسوِّغ يقرب هذا الاستعمال من التداول ، فإذا كان الشذوذ والضرورة مسوغات يقنع بها العقل – مع أنها تُبعد كثيراً من الاستعمالات عن جسد اللغة–، فكيف به إذا بحث عن مسوغ يكون قريباً إلى العقل". [1]

فالقاعدة ثابتة، وفي الوقت نفسه متغيّرة، مادام هناك شاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه، فهو موجود، وهو قاعدة أيضا، وعليه، فالقاعدة النحوية لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تكون غاية لذاتها لأسباب كثيرة لعلّ أهمّها:

(1) ينظر: نواف مسلم عودة الهوانية، المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال، دكتوراه في النحو، جامعة مؤتة، المملكة العربية السعودية ، 2010م.

– أنّ المتعلّم لا يحتفظ بكلّ القواعد التي تعلّمها، وإنّما يكتب ويتحدّث عن طريق تحوّلها إلى ملكة لديه، فيُصبح قادرا على إنتاج الكلام الصحيح دون الرجوع إلى قاعدته، أو حتّى تذكّرها على الأقل.

– أنّ بعض القواعد النحوية الموغلة في التعقيد لا تُطرح أساسا، ولكنَّ أثرها يظهر في الكلام دون الحاجة إلى تفسيرها أو تعلّمها كـ "إذا" الشرطية التي لا تدخل إلاّ على الجمل الفعلية وما إلى ذلك.

وفي هذا الإطار، "أصدر مجمع اللغة العربية المصري قراراته الداعية إلى إصلاح النحو العربي، وهي قرارات لا تمس روح النحو بقدر ما ترمي إلى الرجوع به إلى منابعه الصافية، بأن تخلصه من الشوائب العالقة به ، ومن هذه القرارات أن تُلغى فكرة استتار الضمير، وأن يُستغنى عن الإعراب التقديري والمحلي، وأن توحَّد ألقاب الإعراب والبناء".[1] وعلى الرغم من أنّ هذه القرارات لم تُطبّق إلى يومنا هذا، إلاّ إنّها اعتراف ضمني بأنّ بعض القواعد النحوية قد تضرُّ المتعلّم أكثر مما تفيده، وتُشتّت ذهنه الغضَّ في مجال اللغويات، وتمنعه من المواصلة والاستمرار في درب التعلّم، لأنّها كثيرة ومتداخلة ويصعب حصرها، والأكثر من ذلك، فهي متغيّرة وقابلة للطعن والتجريح، وتفصيل ذلك في المطلب الآتي إن شاء الله تعالى.

– المطلب الثالث. مطابقة القاعدة ودلالتها على الاستعمال.

يعتبر تذليل الصعوبات اللغوية، وفتح مغاليق النحو وخاصة التسهيل والتبسيط، من المسائل التي اضطلع بها النحويون قدامى ومعاصرين، وقد دعا هذا إلى حاجتهم إلى القاعدة الثابتة الصالحة لكل زمان ومكان، وليس أسهل من أن تجد القاعدة الواحدة لكلّ الأمثلة والشواهد كلّها، لا تخرج عنها، يتعلّمها الفتى فيُصبح ضليعا في مجال النحو والإعراب لا يخطئه، وهذا بعيد المنال، لأنّ بعض القواعد النحوية كلّما ازددت إيغالا في معانيها وتعريفاتها، ازددت بعدا عن المقصود، ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر بعض النماذج من القواعد النحوية التي كانت –وحتى عهد قريب– مسلمّات غير قابلة للنقاش، لكن بمجرد التمعن بنظرة الفاحص، يتجلّى ضعفها

(1) ينظر: غانم كامل سعود، مشكور حنون الطالقاني، النحو العربي بين إشكاليات النظرية وآفاق التطبيق ، مقال بمجلة دواة، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر، دار اللغة والأدب العربي، العراق، شباط، 2017. ص:69.

وعدم قدرتها على استيعاب المثال، أو –على أقل تقدير– إقناعَ المتعلّم بجدواها، وأخص بالذكر في هذا المقام، بعض الحالات التي يقف النحويّ عاجزا أمام تفسيرها، اخترت منها أمثلة وهي كالآتي:

1 – مشكلة الحال:

يعتبر الحال من أوسع الأبواب النحوية التي لا يكاد يخلو منه كتاب أُلِّف في النحو بالنظر إلى كثرة القواعد التي تتعلق به، وإسهاب النحاة في شرحه وتوضيحه والتمثيل عليه، لذلك فمن غير المرجح أن يرى أحد المتأخرين هنّات وزلّات تتعلّق بقواعده ومدى مطابقتها لاستعمالاته بسبب كثرة ما قيل فيه، وسأسوق بعض التعاريف التي تناولت موضوع الحال بين القدامى والمتأخرين للنظر في هذه القواعد التي بنوا عليها استشهاداتهم:

فقد عرّفه ابن السرّاج (ت 316 هـ) –وهو من أقدم المنظرين في مجال النحو– قال: " الحال إنّما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه". (1)

كما عرّفها ابن الأنباري (ت 577 هـ) بقوله: "إن قال قائل: ما الحال؟ قيل: هيئةُ الفاعل والمفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: "جائني زيد راكبًا" كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه، وإذا قلت: "ضربته مشدودًا"؛ كان الشَّدُّ هيئته عند وقوع الضرب له." (2)

إذن، فالحال ينبغي – بحسب قول ابن السرّاج وابن الأنباري– أن تشتمل الجملة على عامل يكون إمّا فعلا أو اسم فعل أو اسم فاعل أو مفعول يعمل عمل فعله، لأنّ التعريف الذي جاء به يشير إلى ضرورة تبيان الهيئة التي يكون عليها صاحب الحال أثناء وقوع الفعل، وما وضعت تحته خطّا في التعاريف دليل على ذلك.

وقد تبعه في هذا الطرح من المتأخرين من أمثال عباس حسن في النحو الوافي حيث يقول في تعريفه: " وصف، منصوب، فضلة، يبين هيئة ما قبله؛ من فاعل، أو مفعول به، أو منهما معًا، أو من غيرهما وقت وقوع الفعل". (3)

(1) ينظر: ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل) (ت 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، المؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة الطبع: 1996م. ج1، ص:258.

(2) ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص:150.

(3) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص: 363-364.

ولكن الذّي خفي أمره على ابن السراج وابن الأنباري ومن تبعهما، هو أنّ الحال في بعض الحالات الاستعمالية لا يحتاج إلى عامل يعود على زمنه أثناء الوقوع، لا لفظا ولا تقديرا، فالجملة التي تقول: "زيدٌ عالماً أفضل منه تاجراً"، خير دليل على ذلك ، حيث إنّ هذه الجملة اشتملت على حالين هما "عالما" و"تاجرا" رغم عدم وجود العامل ولا حتى تقديره لأنّه ممّا لا يُقدّر، كما هو الحال في أمثلة : "خرجت والمطر ينزل" أي "مبتلاً" [1]، أو "رأيته في الدار" أي "مستقرا" و "قاعدا" و"كائنا" وما جرى مجراها .

فالقاعدة في هذه الحالة، اتخذت طريقا مختصرا بسيطا لا يفي بكلّ أشكال الحال المختلفة التي يكون عليها، غير قادرة على احتواء الأمثلة جميعا، وكان أجدر بهذه القاعدة أن تشتمل على شيء من التفصيل فيما يتعلّق بعدم ضرورة وجود العامل، والمنطق في هذه الحالة يقول أنّ تعريف الحال ينبغي أن يكون: "وصف نكرة يبيّن هيئة صاحبه بوجود عامل أو عدمه، فإن حذف العامل، وجب على الحال أن يكون اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة لا غير" لأنّ هذه الصيغ تدلّ على الهيئة حتى مع عدم وجود الفعل.

غير أنّنا لا ننكر أنّ بعض النحويين المتأخرين قد غضّ الطرف عن ضرورة ربطها بفعل يدل زمن هيئة صاحبها، فجاء تعريفهم أكثر اختصارا على غرار ابن الحاجب (ت 646 هـ) في بقوله: «الحال ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً ومعنىً" .[2]

فالملاحظ من خلال تعريفه أنّه لم يتعرّض لقضية العامل لا من قريب ولا من بعيد .

وهناك قضية أخرى، وهي اشتباه الحال بالتمييز إن لم يكن ما يُميّز بينهما في المعنى، وقد ساق ابن هشام مثالا علة هذه الحالة بقوله: – "كَرُمَ زيد ضيفاً" .[1] فهذا المثال يحتمل أمرين:

(1) أقول: على ما في هذا المثال والأمثلة التي على شاكلته من ملاحظات يمكن تبيانها من خلال الجانب الاستعمالي الحقيقي للغة، حيث إنّ التقدير في هذه الحالة لن يكون متشابها في كلّ مرّة، ولا حتّى قريبا، فالحال المقدّر هنا قد يكون: خرجت "مبتلاً" أو"محترساً" أو حتى"مستمتعاً" أو"حزيناً"، وما إلى ذلك، وهنا نطرح السؤال الآتي: كيف لتأويل الحال أن يكون بهذا التنافر والتعاكس؟ وكيف سيكون تأويل المستمع صحيحا إن لم ننظر للأمر من وجهة تداولية لها علاقة بسياق الحديث ونبرة الصوت وتعابير الوجه وما إلى ذلك؟ وكيف يتم تطبيق هذه المعايير التداولية في النصوص المكتوبة؟ بعكس التقدير المتداول: "موجود"،"كائن"، "مستقر"، فإنّها على الأقل تحمل المعنى نفسه في المفردات التي يعوّضها الحال.

(2) ينظر: الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن) (686هـ)شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، سنة: 1996م، ج2، ص:07.

– إمّا أنّ زيدا هو الذي كرُم، ويعرب "ضيفاً" في هذه الحالة تمييزا .

–وإمّا أنّ زيدا كرُم لمّا صار ضيفا، ويعرب "ضيفا" في هذه الحالة حالا .[2]

أو بمعنى آخر: إذا تعلّقت المفردة "ضيفا" بزيد، فهي حال، أمّا إذا تعلّقت بشخص آخر غير زيد، فهي تمييز، والدليل على ذلك هو أنّه بإمكانك أن تحوّله إلى بدل، كما تفعل مع كلّ تمييز نسبة بإضافة الضمير إلى آخره أو أن تضيف له حرف الجر "من"، فتقول: –"كرُم زيدٌ ضيفهُ" و"كرُم زيد من ضيفٍ" وهذا ما لا يجوز مع الحال، وفي هذه الحالة، فإنّ الإعراب أقرب إلى التمييز منه إلى الحال.

ويذهب إلى هذا الطرح أيضا الرضي في شرح الكافية في سياق عرض الشاهد القائل: "لله درّه فارساً" فقال: لأنّ المعنى مدحه مطلقا بالفروسية، فإذا جعل حالا اختص المدح وتقيّد بحال فروسيته، وأنا لا أرى بينهما فرقا" .[3]

وذلك لأن الحال مختص بالهيئة، بينما التمييز مختص بالذات.

لكن الاستقرار على إعراب معيّن لا يمكن أن يتحدّد دون اللجوء إلى بعض أسس التداولية واستعمالها في هذا المثال، ألا وهو "المقام"، إذ به فقط يمكن أن نحدد إن كان "ضيفا" تمييزا لزيد، أو حالاً.

وخلاصة القول هي أنّ القاعدة ليست دائمة شاملة للمثال، قادرة على استيعابه، وهذا ليس بالأمر المَشين، لأنّ القواعد على كثرتها وتعددها لا تعدو إلاّ أن تكون قطرة في بحر الشواهد النثرية والشعرية التي تزخر بها كتب القدماء والمحدثين على حدٍّ سواء .

(1) ينظر: ابن هشام، المغني، ص: 603.

(2) ينظر: عبد الحميد السيد، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، 2001م، ص27.

(3) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج2، ص:69.

2 - مشكلة تعريف اللغة:

يعتبر تعريف اللغة بصفة عامة من الضرورات التي من شأنها أن تقدّم للمتعلّم خاصة والقارئ عامة نظرة شاملة على ماهية اللغة وأشكالها، وقد تنافس في استقراء حدّ اللغة، جمع من النحاة والفلاسفة القدامى والمحدثين رغبة منهم في وضعها موضعَها الذي ينبغي أن تكون فيه تامّة المعنى، مستوفية جميع الأنواع.

فها هو ابن جني يُعرّفها تعريفا مختصرا مقتضبا بقوله: "حد اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم". (1)

فيلاحظ من خلال تعريفه أنّه ربط ربطا صريحا بين اللغة والصوت، فجعلها محتواة فيه، أي بمعنى "لا لغة من دون صوت"، ولو أنّ هذا التعريف للغة – في زمننا الحاضر– قد يبدو ناقصا بالنظر إلى التطور الذي حصل في الأمم والمجتمعات.

وكذلك عالم الاجتماع ابن خلدون، فقد قال في مقدمته الشهيرة: "اعلم أنّ اللّغة في المتعارف هي عبارة المتكلّم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لسانيّ ناشئ عن القصد بإفادة الكلام فلا بدّ أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللّسان وهو في كلّ أمّة بحسب اصطلاحاتهم." (2)

فما دامت اللغة فعلا لسانيا، فلن تخرج عن المنطوق أيضا، وأضاف إليها طابعا بشريا، بقوله: "المتكلم" و"الأمة".

وفي تعاريف المتأخرين من اللسانيين والفلاسفة ما يدعم الطرح الذي يقول إنّ اللغة لابد وأن تكون لها علاقة بالملفوظ دون سواه من المؤثرات، فهاهو الفيلسوف الألماني إدوارد سابير Edward Sapir يقول عن اللغة إنها: " بيئة ينتمي مستعملوها إلى جنس ما أو عدد من الأجناس، أو إلى مجموعة متميزة عن غيرها من المجموعات بعدد من الخصائص الفيزيائية"(3)

---

(1) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص:34.

(2) ينظر: ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي) (ت 808هـ)، مقدمة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر...، تحقيق خليل شحاده، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1988م ،ج1، ص:753.

(3) ينظر: نابي بوعلي، أثر رواد اللسانيات الأمريكية على نوام تشومسكي، مقال منشور بمجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد: 05، ديسمبر 2010م. ص:36.

ومن هذه التعاريف أيضا ما جاء على لسان الفيلسوف واللساني الأمريكي ريونالد بلومفيلد **Reonald Bloomfeild**:حيث يرى أنّ "اللغة ما هي إلاّ نتاج مباشر بين مثير معيّن واستجابة كلامية"[1]

وللرد على هذه التعاريف التي لا تعطي الجانب الاستعمالي حقه، أسوق الأمثلة التالية:

1 –قوله تعالى في سورة النمل على لسان النبي سليمان: ﴿ **وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ۖ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ**﴾ سورة النمل–16.

فاللغة –بحسب الآية الكريمة– لم تعُد مقتصرة على الإنسان فحسب، بدليل أنّ الله سبحانه وتعالى علّم سيدنا سليمان عليه السلام لغة الطير والنمل وسائر الوحوش، حتّى صار يفهم حديثها فيما بينها، مما يقصُر عنه بقية البشر، ويخاطبها بلسانها أيضا، وهذا دليل على أنّ اللغة ليست محصورة في بني البشر.

2 –ما أصبح شيئا متداولا ومتعارفا عليه في عصرنا، تعدُّد اللغات غير المنطوقة، وحتّى غير الإنسانية، أي لا صوت يُسمع لها أو لها صوت لكنّه ليس بشريا، مع أنّ المجتمع قد أقرّ بأنّها لغات فعليا نظرا لالتزامها هذا الجانب الاستعمالي دون غيره، وبمجرد أن اتفق عليها جنس البشر جميعا صارت لغة، يفهمها القاصي والداني، والأمثلة على ذلك كثيرة: كلغة المورس، وإشارات موريس، وقانون المرور(الذي هو لغة إشارات)، واللغة الإشارية للصم البُكم، ولغة المكفوفين (البراي)، ولغة البرمجة الحاسوبية، وغيرها مما لَم يُدرج في تعاريف هؤلاء، أو ربما لأنه لم يكن في زمنهم مستقرا ومعروفا كما هو حاصل الآن.

وبالتالي، فإنّ التعاريف النظرية لهؤلاء حول اللغة لا تفيها حقّها من التفصيل، بالنظر إلى أنواع اللغة غير المنطوقة المنتشرة في زمننا، وهذا يعود بنا إلى أنّ القاعدة في بعض الأحيان– قاصرة عن استيعاب الواقع الاستعمالي للمصطلح، ممّا يجعل فهمنا له ناقصا ومضطربا.

(1) ينظر: نابي بوعلي، أثر رواد اللسانيات المريكية على نوام تشومسكي، مقال منشور بمجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد: 05، ديسمبر 2010م. ص:36.

المبحث الثاني–المدارس النحوية وخصائصهاالتقعيدية

كيف تداول القدماءُ النحوَ؟ ما هي الضوابط التي استندوا عليها في استنباطهم للقاعدة النحوية؟ لماذا ظهرت مدارس نحوية تختلف كلّ منها عن الأخرى في القليل أو الكثير؟ في الأصول أو الفروع؟

إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة تجرّنا حتما إلى تحليل توجّهات المدارس النحوية التي ظهرت في مناطق مختلفة من الدولة الإسلامية الفتيّة، حيث كانت كلّ منها ترى النحو بطريقة تخالف بها غيرها مخالفة تُعرف بها، وهذا الخلاف راجع إلى أسباب عديدة مهّدت لظهور منافسة وحتى صراع بينها، وأقصد بالمدارس النحوية مدرستي:

– البصرة بزعامة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ) وسيبويه (ت: 180هـ) وقطرب محمد بن المستنير (ت: 206هـ) والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت: 211هـ) وأبو عمر الجرمي صالح بن إسحاق (ت: 225) وأبو عثمان المازني بكر بن محمد (ت: 249هـ).

– والكوفة بزعامة علي بن حمزة الكسائي (ت: 189) ويحيى بن زياد الفراء (ت: 207هـ) وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت: 291هـ).

– ومدرسة بغداد بدرجة أقلّ منهما بزعامة ابن كيسان (ت: 299هـ) والزجّاجي (ت: 340هـ) وأبي علي الفارسي (ت: 377هـ) وابن جني (ت: 392هـ) والزمخشري (ت: 538هـ) [1].

وطريقة تناول هذه المدارس النحوية للخطاب النحوي نابعة في الأساس من البيئة التي نشأت فيها استنادا إلى المناطق القريبة من الحاضرة أو البعيدة عنها من جهة، واختلافات إيديولوجية بين المدن نابعة من عُقَد التقدم في الدرس أو التفوق فيه من جهة أخرى، حيث إنّ الإيغال في البداوة يجعل شروط تقبّل بعض المدارس للخطاب النحوي أسهل من الأخرى القريبة من الحواضر والعمران، وكذا فهمها للسياق التي جاء منه المثال النحوي بوجه خاص.

(1) يراجع: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، الطبعة السابعة، د.ت.ط، ص: 15 وما بعدها.

وعندما ننظر في التراث النحوي، لا نجد أنّ جمهرة نحاة البصرة والكوفة وغيرهم قد اختلفوا في أصول هذا العلم، كما أنهم لم ينطلقوا من أفكار متعارضة، لكن اختلافهم كان في الجوانب الاصطلاحية والمسائل الفرعية التي تتصل بالتعليل والتأويل، فكان لهؤلاء مذهب وطريقة تختلف عن أولئك، والأهم من هذا كلّه، هو اختلافهم في النظرة إلى قواعد النحو، وطريقة الأخذ بأصولها [1].

وفيما يأتي، بحث في أسباب الخلاف بينها من خلال نشأتها وتطورها، وكذا تعاملها مع النحو، وإذا ما كان لاختلاف تأويل الخطاب النحوي لديها أثر في تعدد قواعده.

المطلب الأول-مدرسة البصرة:

في الوقت الذي كانت فيه الكوفة مشغولة عن النحو بقراءات الذكر الحكيم، ورواية الشعر وأخباره، كانت البصرة تسير بخطى ثابتة على منهاج أبي الأسود الدّؤلي في وضع قواعد النحو وتأصيله، وكل ذلك نهض به ابن أبي إسحاق وتلاميذه البصريون، أما من حيث الاطراد في القواعد، فقد تشددوا فيه تشددا جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعولّون عليه في قليل أو كثير، وكلما اصطدموا به خطّ أوه أو أوّلوه. وأما من حيث الاستقراء، فقد اشترطوا صحة المادة التي يشتقون منها قواعدهم، ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون تلك المادة من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة، وبعبارة أخرى: رحلوا إلى قبائل البادية المحتفظة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة، وهي قبائل تميم وقيس وأسد وطيء وهذيل وبعض عشائر كنانة.

وأضافوا إلى هذا الينبوع الأساسي ينبوعا بدويا زحف إلى بلدتهم من بَوادي نجد، وهو نفر من الأعراب الكاتبين قدم إلى البصرة واحترف تعليم شبابها الفصحى السليمة وأشعارها وأخبار أهلها. [2]

(1) يراجع: منى أحمد الحسين الكرار، أثر المدرسة البصرية في النحو الأندلسي، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان،2012م.

(2) شوقي ضيف، المدارس النحوية،:18-19.

وجدير بالذكر أنّ البصريين هم أول من وضع الحركات الإعرابية من فتح وضم وكسر وسكون، وكذا المعرب والمبني، والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر، وغير ذلك من الأسس النحوية التي اشتهرت آنذاك واتفق عليها النحاة.

وكانوا لا يحتجون بالحديث النبوي ولا يتخذونه إماما لشواهدهم وأمثلتهم؛ لأنه رُوي بالمعنى إذ لم يُكتب ولم يُدوَّن إلا في المائة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم، فكان طبيعيا أن لا يحتجوا بلفظه وما يجري فيه من إعراب، وتبعهم نحاة الكوفة [1]، بل كان اهتمامهم منصبا على الاستدلال بالقرآن الكريم والشعر الفصيح وشيء من أمثال العرب وحكمهم.

أقول: وليس هذا الاحتجاج بذي قيمة لمن يتتبع أصول النحو وكوامنه، فإنّ الأعجمي إذا صلُح لسانه كان قويما، وكان قادرا على حسن النقل والمشافهة دون خطأ يُذكر، والدليل على ذلك أنّ أئمة النحو العربي هم في الأصل من الأعاجم كسيبويه والزمخشري وابن جني وغيرهم كثير، فهؤلاء، وعلى الرغم من أعجميّتهم، إلاّ أنّهم استطاعوا أن يُنظِّروا في المسائل النحوية دون إشكال يُذكر، بل على العكس من ذلك تماما، فإنّهم قاموا بما عجز عنه العرب الأقحاح في ميدان القواعد النحوية، وخير دليل على ذلك، "كتاب" أبي النحو "سيبويه" الذي مازال النحويون المحدثون يتدارسونه، ويكشفون في كلّ مرة عن دُرره ولآلئه الكامنة فيه.

وكان للبصريين أُسُسٌ يستندون عليها في تأصيلهم للنحو، وهي بمثابة القوانين التي سنّها أئمّتهم في الأخذ بالمثال النحوي، معتمدين في ذات الوقت على ما استقر عند العرب من الشواهد يأخذون بها عن يقين لعلمهم بثقة أهلها من الذين لم يخالط ألسنتهم لُكنةٌ، ولم تتأثر ملكتهم بدخيل، وهذه الأسس التي بنوا عليها استنتاجاتهم تتمثل في: السّماع والقياس والتعليل، وفيما يأتي تفصيل لهذه الأسس التي بنى عليها البصريون نحوَهم.

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص:19.

أ - **السّماع:**

يعتبر السماع الأصل الأول للتقعيد النحوي عند البصريين خاصة وحتى عند غيرهم عامة، لكنّني نسبته إليهم نظرا لسبقهم في هذا المجال بإسهامات الخليل وسيبويه وغيرهم، وإجماعهم على الأخذ به، فالسَّماع عند الخليل- في رأي الدكتور شوقي ضيف-إنما يعني نبعين كبيرين: نبع النقل عن القرّاء للذكر الحكيم؛ وكان هو نفسه من قُرّائه وحملته، ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخُلَّص الذين يوثق بفصاحتهم، ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم في الجزيرة يحدّثهم ويشافههم ويأخذ عنهم الشعر واللغة، وفي هذا السياق، يرُوى أنَّ الكسائي سأله، وقد بهره كثرة ما يحفظ: من أين أخذت علمك هذا ؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة[1] .

وهذان النبعان وحدهما هما اللذان يدوران على لسانه فيما نقله عنه تلميذه سيبويه، ويظهر أنه هو الذي ثبت فكره عدم الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأن كثيرين من حملته كانوا من الأعاجم، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة، واللحن يدخل على ألسنتهم. ونستطيع أن نعرف مدى صحة المادة اللغوية والشعرية التي كان يحملها في صدره برجوعنا الى كتاب سيبويه، فإن أكثر النقول فيه تُرد إليه، ولا نجد سيبويه يسجل له قاعدة نحوية أو حكماً نحوياً إلا يروي معهما سيلا من عبارات العرب وأشعارهم ينقله عن لسانه، و "كأننا بإزاء منجم ضخم لا يزال يسيل بكلام العرب وأمثالهم وأبياتهم الشعرية. وكل بيت ومثل وكلمة إنما يراد به أن يكون دليلاً على ما يستنبطه من أصول النحو وقواعده، فكل حكم نحوي وكل أصل لا يلقى إلقاء، وإنما يلقى ومعه برهانه من كلام العرب الموثوق به وأشعارهم. فالشواهد عند الخليل هي مدار القاعدة النحوية، وهي إنما تستنبط من الأمثلة الكثيرة، إذ لا بد لها من الاطراد على ألسنة العرب، فإن جاء ما يخالف القاعدة المستنبطة المحكمة كان شاذاً، ولا بأس بأن يبحث له الخليل عن تأويل على نحو ما مر بنا آنفاً"[2] .

(1) المرجع السابق: ص46.

(2) المرجع السابق: ص47.

إنّ السماع عند البصريين ضروري لأحكامهم، بل هو أكثر أهميّة من القياس الذي اشتهر به الكوفيون، لهذا أولوه عناية كبرى، وهذا راجع –حسب رأي الشيخ الطنطاوي –إلى ثلاثة عوامل:

1 –سلامة من أخذوا عنه من العرب المقطوع بعراقتهم في العروبة، وصونُهم فِطَرهم مِن تسرب الوهن إليها من رطانة الحضارة حتى لم يأخذوا إلا عن سكان البوادي، بل كانوا يتحرزون عنهم إذا لمحوا عليهم ضعفا اعتراهم، فكانوا يختبرونهم أحيانا قبل التقبل لما يروون عنه.

2 – الثقة برواية ما سمعوه عنهم من طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا النفس والنفيس في نقل المرويات عن قائليها معزوة إليهم.

3 - الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تخول لهم القطع بنظائره وتسلمهم إلى الاطمئنان عليه في نوط القواعد به، وإلا اعتبروه مروياً يحفظ ولا يقاس عليه إلا إذا لم يرد من نوعه ما يخالفه، فلا بأس من اعتباره مبنى للتقعيد عليه[1].

ب - **القياس:**

يعتبر القياس أداة من أدوات وضع القواعد النحوية عند البصريين، ولو أنه لم يكن شاملا لكل مَقيس على غرار الكوفيين، بل إنّهم كانوا يلجؤون إليه في حال تعذر الحصول على إجابات شافية وافية من المعيار الأول "السماع"، وذلك لأنهم كانوا أشد تحفظا من غيرهم في الاستعانة به، لأن اللغة العربية عندهم أعقد من أن يشملها حمل أصل على فرع، أو حمل مجهول على معلوم وما إلى ذلك.

فالناظر لكتاب سيبويه يجد فيه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة المتعددة، مما يدل على أنّ القياس وصل على يد الخليل إلى تمام نضجه، وكامل قوته، وأنّه أصبح أساسا من أسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد، ويوزن بها الكلام، فهو يستعين به ضمن حدود اللغة، بحيث لا يفرض جديدا على الأصول المستنبطة من الطبيعة

(1) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2 سنة:1995م ص:127.

اللغوية، لأنّ قياسه مبني على التشابه بين المقيس والمقيس عليه، فقد عاش الخليل في بيئة البصرة ذات الثقافات المتنوعة، وعاصر مدرسة الفقه القياسية التي نشأت في الكوفة، والتي نحت بالقياس نحوا علميا[1].

وبالغ البصريون في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة، وأبلوا في ذلك ما شهد لهم به الدهر، فتجافوا عن كل شاهد منحول ومفتعل. وآية ذلك أول كتاب لهم، وهو كتاب سيبويه، وقد اعترفت له شهادة العلماء فيه من شيوخه وأترابه والذين بعده، فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها، فلا غرابة بعدئذ أن جعلوها الحكم بينهم فيما يرد من الكلام غير مكترثين بما جاء مخالفا لها مما لا ظهير له ولا مثيل أن يستنكروه لكثرة ما اندس من الرواة وذوي الأهواء في اللغة، وإما أن يتلمسوا الضرورة إذا كان في نظم – فإن اعتاص كل ذلك عليهم، فإنهم يضطرون إلى جعله جزئيا شاذا يوضع في صف المحفوظات التي لا يقاس عليها، وفي كتب النحو ما يقفك على كل هذا[2].

ج- التعليل:

استطرد النحاة القدماء والمتأخرون في شرح معنى التعليل وتبيان طرقه وصفات حصوله، وقد خلُص الكثير منهم إلى ربطه بالظواهر الفلسفية لقربها منه، ولأنهما جميعا يصبّان في خانة واحدة، فالتعليل عند الفلاسفة يعني الاستقصاء والبحث في الأسباب والكشف عن مسبباتها، وهذا المعنى نفسه يتواتر عند النحاة القدماء من أمثال سيبويه والخليل في تعليل حركات المعرب والمبني وما إلى ذلك أو ما يُسمّى بـ "حمل الكلام على المعنى"[3].

فبعد أن استقرأ نحاة البصرة الأوائل وجوه اللغة العربية، وجدوا أنها تسير وفق نظام واحد محكم مطّرد- إلا ما ندر- في الإعراب والبناء، ومراعاة العلاقات التركيبية بين أجزاء الكلام، فآمن عامتهم أنّ ذلك لم يكن إلاّ لحكمة، أرادها واضع اللغة، وسرّ مغيّب سيّر وفْقَه الأوضاع والمباني، فلم يتأت للعرب مراعاة رفع كلّ فاعل، ونصب كل مفعول، وجرّ كل مضاف إليه عفوا من غير قصد مقصود، وحكمة مبتغاة، لذلك، فإنّ مهمة النحوي

(1) سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1997. ص:19.

(2) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص:130.

(3) حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000م، ص: 37.

لا ينبغي أن تقتصر على الوقوف عند الظواهر بُغية تقعيدها، بل تمتد إلى ما في الظواهر، وما بينها من حكمة هدفت إليها[1].

واللغة العربية التي ارتضاها سيبويه وشيوخه في "الكتاب" لغة طبيعية غير معزولة عن سياق الحال الذي استُعملت فيه، ولهذا تنبّه سيبويه في غير موضع إلى أثر المقام، واتخذ منه تعليلا، كما في قوله: "ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قد قدم من سفر، فتقول: (خيرَ مقدم)، أو يقول الرجل: (رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا)، فتقول: (خيرا وما سرَّ) و(خيرًا لنا وشرًّا لعدونا). أمّا النصب فكأنّه بناه على قوله: (قَدِمْتَ)، فقال: (قدِمتَ خيرَ مقدمٍ)، وإن لم يُسمع منه هذا اللفظ، فإنّ قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله: (قدمت)"[2].

وتنقسم العلل النحوية إلى ثلاثة أقسام لا يتسع المقام لشرحها وتفصيلها جميعا، وهي: التأثير والاطراد واللفظ والمعنى[3].

والكوفيون أيضا، اتبعوا من سبقهم من البصريين في الأخذ بهذه الأسس واعتمادها لتقعيدهم النحوي، إلاّ أنّ ترتيبها بحسب الأهمية اختلف لديهم، لأسباب سنسردها في حينها من هذا البحث، فقد كان القياس عندهم أهمّ من السماع، وبهذا يأتي ترتيبها لديهم: القياس، السماع، التعليل.

(1) المصدر نفسه ص: 96-97.

(2) للاستزادة يراجع: حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص: 107-110-112.

(3) للاستزادة يراجع: المرجع السابق ص: 96-97.

المطلب الثاني–مدرسة الكوفة:

تأخر الكوفيون عن البصريين في علم النحو حقبة طويلة، وذلك لانصرافهم أولاً عن التلقّي عنهم ربا بأنفسهم عن الأخذ منهم، وما لبثوا أن شغلهم الشّعر ورواياته والأدب وطرائفه، فاستأثروا بهذا وتنفَّلوا به على البصريين مدة طويلة لم يشاركوا فيها النظر إلى علم النحو.

ثم تنبه الكوفيون بعدئذ، وصَحوا من سباتهم، وأرادوا مساهمة البصريين فيه بعد أن عرفوه منهم، وشقَّ عليهم أن تنصهر شخصيتهم في البصريين إن لم يكن لهم نحو خاص، وبينهما ما بينهما من دواغلَ وإحنٍ، دعاهم ذلك إلى تنظيم نحوِهم على نمط خاص لا ينتحون فيه اتجاه البصريين، ولديهم في معتقدهم من الوسائل ما يهيئ لهم نيل مأمولهم، فاستمعوا من الأعراب الساكنين بالكوفة، وقد كانوا أقل عددا وأضعف فصاحةً ممن كانوا بالبصرة، وإن كان منهم لفيف من بني أسد وغيرهم، إلا أن أغلبهم اليمنيون، وأهل اليمن في عين أهل التمحيص ممن لا يستند إليهم، لاخلاطهم الحبشة والهند والتجار الذين يفدون إليهم من مختلف الأمصار، ولم تقم سوق "الكناسة" بالكوفة التي كانوا يرتفقون منها حاجتهم مقام "المربد" بالبصرة، مهبط الشعراء والخطباء من العرب المياسير، والأعراب العُقَّف المنتجعين للأرزاق[1].

من ذلك كله ترى أنه لم تتهيأ لهم بيئة تصلح أن تكون منبعا لهذا الفن كبيئة البصريين بمن فيها، وفي أرباضه وما دنا منها من العرب الخَلَّص، يضاف إلى هذا ما استفزهم للعمل حثيثا في إبراز فنّ لهم يضارع الفن البصري غيرة منهم وحنقا على البصريين، فأصاخوا إلى كل مسموع لهم، وقاسوا عليه، فعثرت بهم عجلة الرأي، ولم يدققوا تدقيق البصريين، بل تدرجوا مطاوعة لمناديهم إلى الاكتفاء بالشاهد الواحد، ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه بين الفريقين، قال الأندلسي: "الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلا وبوّبوا عليه بخلاف البصريين".[2]

(1) يراجع: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص: 134.

(2) المرجع نفسه ص: 140-141.

كما أشرت سابقا في هذا البحث، فإنّ الكوفيين قدّموا القياس على السماع في التقعيد النحوي، مخالفين بذلك نُظراءهم من البصريين، ودليل ذلك أنّهم كانوا يحتجون بالمثال الواحد الشاذ ويبنون عليه قواعدهم، ولا ينظرون إلى ما اطّرد من كلام العرب فيه، بخلاف البصريين الذين كانوا يردّون المثال الواحد إن خالف القاعدة العامة المتواترة، ويدرجونه في خانة الشاذ، وكان لهذا الاختيار أثرٌ سيء في النتائج التي حصلوا عليها، حيث إنّ نحوهم لم يشتهر كحال البصريين، بل إنّ نحوهم الذي خرجوا به من نظريات ومصطلحات ومفاهيم كان بعيدا عن ذياع الصيت والشهرة وخاصة الاعتماد عليه عند النحاة المتأخرين على الرغم من صحته، وقربه من الحقيقة بتعليل أئمتهم ونحاتهم، وفيما يأتي شرح لأسسهم التي اعتمدوا عليها في تأصيلهم النحوي وهي:

أ - **القياس:**

ما يميّز مدرسة الكوفة عن البصرة هو اعتمادها المطلق على القياس في التأصيل لقواعد النحو، والدليل على ذلك قول إمامهم الكسائي: "إنّما النحو قياس يُتبَّع"[1]. وربما كان هذا الاتجاه مخالفة صريحة لما جاء به البصريون رغبة في الخروج عن معاييرهم التي اعتمدوا عليها في التأصيل للنحو، حتى لا يقال: اختبأ الكوفيون في ثوب البصريين.

إنّ المتتبع لمذهب الكوفيين يجدهم يتفقون مع البصريين في معايير النقل عن الأعراب الفصحاء والشيوخ الثقات، لكنهم تعاملوا مع المسموع تعاملا أقرب إلى المنهج الوصفي منه إلى المنهج القياسي التعليلي الذي أخذ به البصريون، وأنّهم وسّعوا من دائرة الاستشهاد بمن وثقوا فيه، ورفضه البصريون، ويختلفون معهم في اصطناع القياس الذي كان من أهم ما يفرّق بينهم، فالكوفيون يترخّصون فيه، والبصريون يتشدّدون.

من أسباب رفض القياس لدى بعض اللغويين والنحاة القدامى مذاهبهم الفقهية والسياسية، وتطبيقها على اللغة والنحو، وذلك لارتباط اللغة بالشريعة الإسلامية المستنبطة من النص اللغوي (القرآن الكريم)، وكان الفقهاء

(1) مهدي المخزومي، في النحو العربي (نقد وتوجيه)، منشورات دار الرائد العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية ـ1406 هـ / 1986 م.ص: 21.

والأصوليون يرون أنّ العربية من الدين الإسلامي، وأنّ دين الله لا خلاف فيه مطّرد في أوامره ونواهيه، وكذلك اللغة العربية التي هي جزء من الدين.

وكان لنحاة الكوفة موقف واضح مما ورد قليلا عن العرب فوقفوا عنده ولم يقيسوا عليه، وهذا يعزز ما قدمناه عن موقفهم من النادر والشاذ، لنخلص إلى أن دراسة النحو الكوفي إنّما تنتزع خصائصه من كتب الكوفيين التي وصلت إلينا، فإنّ ما تركه الكوفيون من نُقول، وما حفظوه من لغات، مضافا إلى ما تركه البصريون جدير أن يكون مادة الدرس النحوي الحديث[1].

وتجلت سمة البحث اللغوي عند الكوفيين في الاعتماد على الكثير من المبادئ التي تدعم القياس، متمثّلة في: التعليل بالخفة والثقل، والضعف والتشديد والقوة، والقبح والكراهة، والإجادة، فعكست هذه التعليلات، وهذه المعايير طبيعة اشتغال اللغة العربية، وطبيعة الإنسان العربي الميال للإيجاز ليس في التركيب فقط بل كذلك في الأصوات، والكلمات، والحركات.

ب - **السماع:**

يعد السماع عند الكوفيين أصلا من أصول اللغة والنحو، وتأتي أهميته-عندهم – من ثلاثة أمور وهي:

1 -الدليل إلى القاعدة قبل استخراجها.

2 - الشاهد على صحة القاعدة بعد ذكرها.

3 -الطريق الأقوم إلى تعرّف طبيعة اللغة، وبيان خصائصها، وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية ومعرفة المستعمل من غيره.

استنبط الكوفيون من السماع الأحكام، ووضعوا القواعد، ولكن كان لأهل البصرة السبق في ذلك -كما أشرنا سابقا-بحكم الأسبقية في ظهور المذهب البصري[2].

(1) سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص: 61.

(2) إبراهيم رحمان حميد الأركي-زينب محمد صالح خونشاو، السماع عند الدكتور عبد العال سالم مكرم، ص: 2.

ومن النحويين المحدثين من يرى أنّ سماع الكوفيين أوجب من قياس البصريين، وفي هذا المضمار يقول الدكتور عبد العال سالم مكرم: "ليست اللغة قياسا مطّردا، لأنّ اللغة متطورة حية يعتريها ما يعتري الأحياء من التغيير والتبديل، ومن هنا تستطيع أن تقول: إنّ اللغة كائن حي، لا يخضع للقوالب الجامدة، والأشكال الثابتة، فالقياس بالنسبة لها لا يتفق مع طبيعتها، ولا يتلاءم مع تكوينها، ولذلك يقول النحويون: إنّ الاستعمال إذا ورد بشيء أُخذ به، وترك القياس، لأنّ السّماع يبطل القياس"[1].

والدليل على اهتمامهم بالسماع، ما ثبت عن إمامهم النحوي أبي جعفر الرؤاسي، أستاذ الفراء والكسائي أنّه كان يتخذ من السماع آلة له في التقعيد للمسائل النحوية المستعصية، كباب التثنية والجمع والتصغير وما إلى ذلك، فكان يأخذ عن كلام العرب ما قالته، ويستشهد به كاستشهاده بالقرآن الكريم أو الشعر الفصيح و غير ذلك كثير[2].

ج - **التعليل:**

كان للتعليل عند الكوفيين أهمية بالغة كونه أسلوبا اعتمدوه للتغلب على الكثير من القضايا النحوية التي لا يمكن تفسيرها سماعا ولا قياسا، فكان التعليل هو السبيل الوحيد لإيجاد المخرج النحوي لها، ومحاولة ربطها بالاتجاه العام لطريقة الكوفيين في دمج المسائل النحوية وتعليلها اقتداء بالفلسفة تارة والفقه الإسلامي تارة أخرى.

ومن بين أهم الأبواب التي اعتمدها الكوفيون في تعليلهم، نسوق أهمّها مع شرح بسيط لعدم كفاية المقام للإسهاب والتفصيل، وهي:

1 -التعليل بالاستخفاف والثقل: وهي علل تطلب الخفة، والفرار من الثقل واللبس والضعف، وتعتمد على ذوق العرب في ذلك.

2 -التعليل بالعامل: ويتم تقدير الإعراب لأحد شيئين، إما لتعذر النطق به واستحالته، وإما لتعسره واستثقاله.

(1) عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية، سنة النشر:1993. ص:434.

(2) المصدر نفسه: ص 435 وما بعدها.

3 -التعليل بالتأويل العقلي: وهو أنّ الكلام العربي لا بد أن يأتي على هيئة نموذج معروف، وطبقا لقواعد محددة لا شذوذ فيها ولا تناقض، طبقا لتصور منطقي معين.

4 -التعليل بالقياس التمثيلي: أن يكون لدينا بناء لغوي يحتوي على أمر معروف حكمه، وبناء آخر يحتوي على أمر مجهول حكمه، وهناك تشابه بين البناءين، فنتعلل باستخدام القياس التمثيلي لنقل حكم البناء الأول إلى البناء الثاني.

5 -التعليل بالقياس البرهاني: استنباط نتيجة من قضيتين حمليتين كل منهما تتكون من موضوع ومحمول، والنتيجة تتكون أيضا من موضوع ومحمول، والقضية الحملية تشبه عندنا في العربية الجملة الإسمية التي تتكون من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ يشبه الموضوع، والخبر يشبه المحمول.

6 -التعليل بالحسن والقبح (المعياري): وهو التعليل لقبول نطق من النطوق بأنه "عال" أو "حسن" أو "جيّد" أو "فصيح"، ورفض آخر بأنّه "قبيح" أو "غير حسن" أو "غير فصيح" أو "لا يقوله أحد"، غير أنّ الكوفيين لم يستخدموا سوى القليل من هذه الدرجات لا كلّها.

7 -التعليل بالفروض العقلية: هي حلول وتفسيرات لما تواجهه من مشكلات لغوية، فيفترضها لكي يعلل بها ما يراه من الظواهر، مع اشتراط قبولها بإمكانية التثبت من صدقها بالرجوع إلى الواقع وامتحانها بالخبرة الحسيّة [1].

فالواضح من خلال ما سبق أنّ الكوفيين اعتمدوا اعتمادا كاملا على القياس، رغم علمهم بضعفه في كثير من الأحايين، لكنهم فضلوه على مبدإ السماع حتى لا يقال: لقد تبع الكوفيون البصريين في نحوهم وقواعدهم، على الرغم من أنّ بعض الآراء يميل إلى تفضيل القياس على السماع-كما مرّ سابقا في البحث- لأنه ثابت لا يتغيّر، وبالتالي فقواعده أيضا ثابتة لا تتغير، لكن هذا الاتجاه رد عليه كثير من النحويين المحدثين، وآلتهم في ذلك أنّ النحو

(1) أمجد عيسى طلافحة-أحمد محمد أبودلو، الخلاف النحوي وحقيقة المدارس النحوية، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 16، العدد:02، جامعة اليرموك،إربد، الأردن،2013،ص:62

البصري اشتهر أكثر من الكوفي نظرا لسهولة التعامل معه في مختلف المراحل التعليمية، سطحية كانت أو متخصصة.

المطلب الرابع–مدرسة بغداد:

إن المصادر التي أرخت لما يُسمّى بالمدرسة البغدادية؛ ذكرت أن هذه المدرسة قد نشأت نتيجة لقاء النحويين الذين قدموا من البصرة والكوفة، وتتلمذوا على أعلامهما في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجريين، وبأن هؤلاء النحويين قد مزجوا بين المذهبين وانتخبوا من آرائهما[1].

لقد تأخرت المدرسة البغدادية زمنيا عن نظيرتيها من الكوفية والبغدادية، وكان لهذا التأخر الزمني أثر إيجابي على التقعيد النحوي لدى البغداديين الذين أخذوا عن هؤلاء كما أخذوا عن أولئك.

واتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجا جديدا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعا، وكان من أهم ما هيّأ لهذا الاتجاه الجديد، أنّ أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثعلب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما، ويعنى بالتعمق في مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى الكثير من الآراء النحوية الجيّدة.[2]

وكغيرهم من نحاة المدرستين، فقد اعتمد البغداديون في تقعيدهم للنحو على أسس ثلاثة كان لها–هي الأخرى– أهمية بالغة في الابتعاد عن الغلط، والوقوع في الزلل، وهذه الأسس الثلاثة هي كالآتي بحسب الأهمية:

أ. **السماع:**

اتّبع البغداديون خطى مَن سبقهم من البصريين في تقديم السّماع على غيره من أدوات التقعيد، لكنهم لم يميزوا بين لغة وأخرى، أو يفضلون ما ورد عن قبيلة على ما ورد عن قبيلة أخرى، فاللغات عندهم كلها يُحتج بها، ولا

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص:245.

(2) المرجع نفسه ص:245.

يجوز أن تُردّ لغة من أجل أن تُقبل أخرى، وقد تواتر ذلك عند الزجاجي وابن جنّي، وكانوا يأخذون الإعراب عن الأعراب الذين توطّنوا في الحاضرة، حتىّ إنّ الزمخشري وهو من البغداديين المتأخرين، كان يرى جواز الاحتجاج بكلام أئمة اللغة وكبار رواتها جاعلا ما يقولونه بمنزلة ما يروونه، وكان ابن جنّي يأخذ عن الأعراب من بني عقيل الذين توطّنوا في العراق وملكوا الكوفة وبلاد الفراتية، وتغلّبوا على الجزيرة والموصل، وهو مخالف بذلك البصريين، لكنه لم يكن يأخذ إلا عن الفصحاء منهم[1].

ب. **القياس:**

وقف البغداديون موقفا وسطا بين البصرة والكوفة في القياس، فالمثال الواحد الشاذ عند البصريين قد يقبلونه وفق مبدإ معين وبعد مناقشة عقلية له، وقد لا يقبلونه، فهم لا يرفضون دون نظر ومناقشة كما يفعل البصريون، ولا يقبلون ويسلّمون بالشاهد مهما كان مصدره ودون مناقشة كما يفعل الكوفيون، وإنما يقفون عنده وينظرون فيه ويتأملونه ويدرسونه دراسة مستفيضة، ولهذا قسّموه إلى ثلاثة أصناف:

1 -الأول: مثال لا نظير له في الألفاظ المسموعة، لكن العرب نطقوا به، وهذا المثال يقبلونه، ويحتجون به، ويقيسون عليه.

2 -الثاني: مثال لا يتكلم به إلا فرد واحد من العرب مخالفا للجمهور، وهو غير مخالف للقياس، وهذا المثال يحسنون به الظنّ ويأخذون به، فإن كان مخالفا للقياس، ردّوه ولم يقبلوه.

3 -الثالث: مثال لا يتكلم به إلا فرد واحد من العرب لم يُسمع من غيره ما يخالفه أو يوافقه، وهذا المثال إن كان الناطق به فصيحا أخذوا به وقبلوه، وإن كان غير فصيح أو غير موثوق به، رفضوه ولم يعتدّوا به[2].

---

(1) شيماء رضا سالم، خصائص المدرسة البغدادية، قسم اللغة العربية، بحث في النحو، مجلة جامعة المدينة العالمية لعلوم اللغة-مصر-(مجلة إلكترونية). الرابط: http://feng.mediu.edu.my/index.php/LANGU/issue/view/1474. آخر مراجعة للموقع كانت يوم: 24 / 10/ 2016، على الساعة: 23:25 مساء.

(2) خصائص المدرسة البغدادية، المرجع نفسه.
http://feng.mediu.edu.my/index.php/LANGU/article/view/23554.
آخر مراجعة للموقع كانت يوم: 24 / 10/ 2016، على الساعة: 23:25 مساء.

لقد كان للعقل أهمية بالغة عند البغداديين، فبه استطاعوا أن يقفوا موقفا حياديا بعيدا عن الصراعات الايديولوجية التي كانت بين الكوفيين والبصريين، واتسمت قراءتهم للنحو بالموضوعية وتغليب العقل والمنطق، وتفضيل الآراء الحسنة بعيدا عن الشطط والمبالغة والتكذيب من غير تأسيس.

ج. **القراءات الشاذة:**

لا يشك أحد في أنّ القرآن الكريم يعتلي ذروة الفصاحة في الكلام العربي، وأنه الدليل الأسلم في تحرير قواعد النحو وتقرير مسائله، ولهذا كثُر استشهاد النحويين به واعتمادهم عليه، وكذلك الأمر بالنسبة لقراءاته، ما عدا الشّاذة منها، فإنّ بين النحويين خلافا في الاحتجاج بها، والسيوطي لم يعبأ بهذا الخلاف، فقال في "الاقتراح": "كل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذاً"[1].

ويقول ابن جنّي في تعريف القراءة الشاذة: "اعلم أن جميع ما شذّ عن قراءة القراء السبعة، ضربان :ضرب شذّ عن القراءة عاريا من الصنعة، ليس فيه إلا ما يتناوله الظاهر ، وما هذه سبيله فلا وجه للتشاغل به . .وضرب ثان: هو هذا الذي نحن على سمته، وهو المعتمد عليه المولى جهة الاشتغال به" وقال عن بداية ظهورها :" إن مِنه أضربا اجتمع عليه أكثر قُرَّاء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر بن مجاهد كتابه الموسوم (بقراءات السبعة)، وضربا تعدى ذلك، فعدَّه نحاة أهل زماننا شاذا، أو خارجا عن قراءة القرَّاء السبعة المقدَّم ذكرها"[2].

لقد كان البغداديون يقبلون القراءات جميعا، حتّى الشاذة منها ؛ ويستشهدون بها إن دعمتها الرواية، وقام عليها دليل، فيضعونه حينئذ في مركز قوي، لا يقلّ عن مكانة الفصيح المتواتر الذي يُقاس عليه، فإن أعوزهم الدليل والسند رفضوه وردّوه، وهم بذلك أيضا يقفون موقفا وسطا بين البصريين الذين يرفضون الشّاذ جملة وتفصيلا

(1) السيوطي، الاقتراح، ص: 75.

(2) ابن جني أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، دار سزكين للطباعة والنشر- تركيا، ط2، سنة: 1986م. ج1، ص: 35.

دون تأويل ولا بحث، والكوفيين الذين يأخذون الشاذ على علله دون اللجوء إلى الدراسة والتحقيق والتمحيص[1].

خاتمة الفصل الثاني:

في خاتمة هذا الفصل، لا بأس أن أُجمل بعض الملاحظات التي خرجت بها من هذا الفصل وهي كالآتي:

1 – القاعدة تابعة في الأصل للمثال النحوي ومنبثقة عنه، ولكن في حال تواترها تصبح هي المسيطرة، ويصبح أيُّ مثال خارج عن نطاقها "شاذا لا يقاس عليه".

2 –عند المبتدئين وغير الناطقين باللغة العربية، تعتبر القاعدة النحوية شيئا مقدّسا لا يجوز المساس به وتخطيئه، وإن حدث هذا، يصبح تعلّم اللغة صعبا وغامضا.

3 –الفرق بين مدرستي البصرة والكوفة هو أنّ الأولى تعتمد على المنقول أكثرَ في التقعيد، بينما تعتمد الثانية على المعقول أكثر، وبالتالي، فإنّ مدرسة البصرة أكثر قابلية لدراسة نحوها تداوليا من الكوفة، بحكم أنّ له جذورا تتعلق بالسياق والمقام والمقصدية التي جاء عليه خطابها النحوي.

4 –إنّ الثبات النسبي للقاعدة النحوية، هو الذي حمل مستعمليها على الإقرار بالشّاذ في الأمثلة النحوية، إمّا باتخاذ مسوّغ ما لها، وإلاّ فباعتباره اتجاها آخر للقاعدة الأولى، وتوسّعا فيها، وهذا بالضبط ما أدّى إلى تضارب الآراء النحوية بين المدارس من بصرة وكوفة وبغداد.

5 – عزوف النحاة عن الاستشهاد بالأمثال يرجع إلى كونها مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياقها الذي قيلت فيه، إذ لا يصحُّ أن يُقال المثلُ ويفهم المخاطَب مقاصديته، إذا لم يسبقه علم بأصله، وبظروف إنتاجه، وإلاّ فلا فائدة ترجى منه حيث إنّه يصبح غير واضح المعنى.

(1) شيماء رضا سالم، خصائص المدرسة البغدادية، مرجع سابق.
http://feng.mediu.edu.my/index.php/LANGU/article/view/23552.
آخر مراجعة للموقع كانت يوم: 24 / 10/ 2016، على الساعة: 23:25 مساء.

6 – ليس الخلاف النحوي بين النحاة وتأويل الشواهد النحوية قائما على أسس موضوعية دائما، ففي بعض الأحيان؛ نجد أنّ له أسبابا ذاتية متعلّقة بالصراع بين نحاة كِلتا المدرستين في إظهار تفوق أحدهم على خصمه، حتى ولو لم يكن اجتهاده النحوي صحيحا، وخير دليل على ذلك "المسألة الزنبورية" [1].

(1) المسألة الزنبورية: مسألة خلافية شهيرة بين سيبويه والكسائي، انتصر فيها الأخير، ويقال إنها سبب موت سيبويه حسرة وهمّا، يراجع: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص: 85، والمغني ص: 122-123.

الفصل الثالث

الخلاف بين المدارس النحوية أسبابه وتخريجاته.

الفصل الثالث:

الخلاف بين المدارس النحوية أسبابه وتخريجاته.

المبحث الأول. الاختلافات الاستعمالية.

المبحث الثاني. الاختلافات العقلية.

المبحث الثالث. الاجتهاد العقلي عند النحاة

خاتمة الفصل الثالث.

تقديم:

قبل أن يستوي النحو العربي على سوقه في مجالي البحث والتقعيد، ظهرت بين المدارس النحوية اختلافات في بعض الظواهر النحوية التي لم تكن القاعدة بذاتها قادرة على استيعابها، نظرا لشدة اليقين بمصادر النحو ، وخاصة القرآن الكريم، والشعر العربي وكذا الأمثال والحكم.

إنّ تسليم النحاة بشرعية هذه المصادر كشواهد على النحو، جعلت أيّ اختلاف بينها-ولو كان بسيطا- سببا في مشاكل كثيرة، دفعت بهؤلاء إلى التفكير في طريقة أو طرق للوقوف موقفا وسطا بين القاعدة القياسية التي يقبلها العقل والمنطق الصوري، وبين خروج بعض هذه الشواهد عن المألوف، رغم صحتها واستيفائها لشروط الاستشهاد، وخاصة الشواهد التي لا تقبل النقاش كالقرآن الكريم أو الشعر الفصيح على سبيل المثال.

لذلك، لجأ النحويون إلى طرق جديدة لحسن تخريج هذا الشذوذ ببعض النظريات الفلسفية التي من شأنها تفسيره، دفعا للحرج، واستيفاء لكمال النحو وتمامه، غير أنّ هذه الطرق الجديدة لقراءة النحو لم تتفق عليها المدارس جميعا، بل إنّ كلّ مدرسة اعتمدت على طريقة معيّنة في التخريج يمكن ربطها بالمبدأ والميول والهوى، هذه الاختلافات هي محور اهتمامنا في هذا المبحث، إضافة إلى البحث في طرق التخريج وأساليبه، ويمكن تقسيم هذه الاختلافات التي وقعت بين النحاة إلى قسمين بحسب نوعيتها:

-القسم الأول: اختلافات استعمالية تتعلق بقدرة القاعدة على مطابقة الاستعمال النظري للشاهد، وفي حال عدم إمكانية ذلك، البحث عن قاعدة مصغرة تحتوي الجانب الاستعمالي لهذه الشواهد ، وتوثق علاقتها بالسياق إن كان ذلك ممكنا، وهذا متعلّق بقدرة كلّ مدرسة نحوية على تطويع الشّاهد لإيجاد مسوّغ له يسهّل تخريجه، دون المساس بالقاعدة الأصلية التي لا ينبغي أن تُطعن مصداقيتها.

-القسم الثاني: اختلافات عقلية تتعلق بما هو خارج القاعدة، لكنّ له توجّها فلسفيا يقرّبه من العقل والمنطق، ومع ذلك؛ فهو لا يرده إلى القاعدة الأصلية بقدر ما يزيده بعدا عنها، ويجد له اتجاه آخر غير الذي انطلق منه الشاهد، إضافة إلى احتمالية صدقه وكذبه لصعوبة الاستدلال عليه.

وفيما يأتي تفصيل لهذه الاختلافات وطريقة تخريجها عند النحاة.

المبحث الأول-الاختلافات الاستعمالية:

ارتبط مفهوم الاختلاف في الاستعمال بنوعين من الشواهد التي كثر تداولها عند العرب وهي:

- شواهد نثرية منها ما يعود للهجات بعض القبائل التي خرجت عن نطاق التقعيد فسُمّيت "شاذةً ".
- شواهد شعرية خالفت القاعدة لكونها تحوي ضرورات شعرية، ونحن نعلم أن هذا مما يخص الشعر دون النثر، وقد أجاز بعض النحاة مثل ذلك كقصر الممدود ومد المقصور، وجرّ الفعل، وإعمال غير العامل، وإهمال العامل وغير ذلك من الضرورات[1]، لكن هذا لا يمنع من كونها خروجا عن القاعدة المضبوطة سلفا؛ بحجّة أنّ الشّعر يجوز فيه خرق بعض القواعد النحوية مراعاة لتقيّد الشاعر بالوزن والقافية، وبهذا؛ فإنّه يتحمّل ما لا يطيق، فالحديث في هذه الحالة سوف يقودنا إلى كميّة القواعد التي يمكن كسرها في الشّعر، ودرجة قوّة القاعدة وتأصيلها؛ وسيأتي تفصيل ذلك في المطالب اللاحقة.

(1) نواف مسلم عودة الهوانية، المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال، مصدر سابق، ص: 71 وما بعدها.

المطلب الأول: الشذوذ في اللغات:

من أشدّ ظواهر النحو إثارة للاستغراب فيه، هو أنّه لا اطّراد فيه، إذ لا بدّ لكل قاعدة ولو كانت أصلاً؛ من شذوذ يكسر التسليم بها، ويبعث على الشكّ في ق درتها على استيعاب جميع الظواهر اللغوية التي يزخر بها التراث النحوي العربي منذ قرون خلت.

لذلك، فإنّ الكثير مما صعُب على النحاة إلحاقه بالقاعدة، صنّفوه في خانة الشّاذ، والمقصود بالشّاذ هنا : ما لا تصلح القاعدة النحوية لاحتوائه سواء في الأصول أو الفروع، أو أنّ استعماله غيرُ مطّرد أو أنّه غير ثابت من شاهد نحوي إلى آخر.

تعريفه: قد اتفق النحاة على النظر إلى الشذوذ النحوي نظرة سلبية، فربطوه بالقلة والندرة وما إلى ذلك، وسمّوه " ما خالف الجمهور "[1]، قال ابن منظور: " انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذٌّ . . وسمّى أَهلُ النحو ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إِلى غيره شاذّاً، حملاً لهذا الموضع على حكم غيره "[2].

ويظهر من هذا التعريف أنّ الشذوذ في النحو لا يُعدّ ميزة، بقدر ما هو محاولة إيجاد مخرج لتضارب الشواهد واختلافها، خاصة الموثوقة منها، وهذا بالضبط ما فتح نافذة نحو تقسيم قواعد النحو إلى ثابت مطّرد وشاذ غير مطّرد.

أمّا اصطلاحا فقد ورد في معجم المصطلحات النحوية والصرفية أنه: "الخروج عن القياس، وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد "[3]. والمقصود من هذا التعريف أنّ الشذوذ لا يتصل بالقياس، ولا ينتمي إليه، بل على العكس تماما، فهو مرتبط أكثر بالمسموع من كلام العرب، ولهذا أدرجه النحاة في خانة الغريب النادر الذي لا قاعدة له.

(1) نواف مسلم عودة الهوانية، المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال، دكتوراه في النحو، جامعة مؤتة، 2010م، ص:68.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص:494.

(3) محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة:1980م، ص:113.

وأشهر شذوذ لغوي في تاريخ النحو ما سمّي بلغة : "أكلوني البراغيث" نظرا لغرابته وبُعده عن أحد أهم الأصول التقعيدية، وهذه نجدها في بعض اللهجات العربية القديمة ، وخاصة لغة بني الحارث بن كعب (أو بلحارث) وطيء وأزد شنوءة من قبائل العرب، وهي إضافة واو الجماعة، أو ألف الإثنين، أو نون النسوة إلى الفعل المسند إلى فاعل ظاهر ، وهذا مخالف للقاعدة النحوية. ولغة "أكلوني البراغيث"، هي التي أكثرَ النحاة القدماء في إيجاد علّتها وتخريج طريقتها، خاصة وأنها وردت في الكثير من الشواهد النحوية وحتى في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ سورة الأنبياء الآية: 3. وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله: ﴿**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ**﴾[1] وخلُصوا في آخر الأمر إلى أنّها من اللغات الشاذة التي لا يُقاس عليها عند العرب، فحفظوها ولم يقيسوا عليها شيئا [2]، فكان وجود الشذوذ كوسيلة لتسويغ الاستعمالات التي خرجت عن القواعد طبيعيا، وكان له دور كبير في تنبيه النحاة إلى الأصل النحوي، أي أصل القاعدة النحوية، والأمثلة على ذلك الاتجاه كثيرة [3].

والمتمعن في آراء النحويين في هذه المسألة، نجدهم ينقسمون إلى قسمين:

---

(1) ورد الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي، ج 5 ص: 132 في فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار الريان للتراث، القاهرة، ط2، سنة الطبع: 1987م، ويراجع: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح : عبد اللطيف عبد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت – الطبعة الأولى – 2000م.

(2) قال القرطبي : الواو في قوله " يتعاقبون " علامة الفاعل المذكر المجموع على لغة بلحارث وهم القائلون أكلوني البراغيث ، ومنه قول الشاعر بحوران يعصرن السليط أقاربه..وهي لغة فاشية وعليها حمل الأخفش قوله تعالى: "وأسروا النجوى الذين ظلموا" قال : وقد تعسف بعض النحاة في تأويلها وردها للبدل ، وهو تكلف مستغنى عنه ، فإن تلك اللغة مشهورة ولها وجه من القياس واضح .

وقال غيره في تأويل الآية : قوله (وأسروا) عائد على الناس المذكورين أولا . و (الذين ظلموا) بدل من الضمير . وقيل التقدير أنه لما قيل (وأسروا النجوى) قيل : من هم ؟ قال : (الذين ظلموا) حكاه الشيخ محيي الدين ، والأول أقرب إذ الأصل عدم التقدير . وتوارد جماعة من الشراح على أن حديث الباب من هذا القبيل ، ووافقهم ابن مالك وناقشه أبو حيان زاعما أن هذه الطريق اختصرها الراوي ، واحتج لذلك بما رواه البزار من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار الحديث ، وقد سومح في العزو إلى مسند البزار مع أن هذا الحديث بهذا اللفظ في الصحيحين فالعزو إليهما أولى، ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، دار الريان للتراث، رقم الطبعة: بلا، سنة النشر: 1986م ، ج1، ص: 42.

أقول: والظاهر أنّ هذا الحديث في الأصل مطوّل اختُصر بعضه بحذف صدره ، يراجع: الصبان (أبو العرفان محمد بن علي الشافعي) ت:1206هـ ،حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ر.ط، سنة الطبع: 2006. ج2، ص: 68.

(3) ينظر: الهواينة، المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال، ص:64

1 –نحاة نسبوا هذه اللغة –وأقصد "أكلوني البراغيث"– إلى الشذوذ، وبالتالي حاولوا حسن تخريج القاعدة خاصة في القرآن الكريم على أساس أنّ الثاني (الظاهر) بدلٌ من الأول (الضمير)، أو الثاني خبر لمبتدإ محذوف، وهم نحاة البصرة ومن أشهرهم: سيبويه وأبو عبيدة والأخفش الأوسط[1].

2 –نحاة لم يتحرّجوا من التصديق بهذه المسألة وإدراجها على حالها التي جاءت عليها، وبالتالي لم يبحثوا لها عن تخريج رغم مخالفتها للقاعدة، وردّوها إلى حالة أخرى من الجوازات في القرآن الكريم، وهم نحاة الكوفة، ومعروف عنهم أخذهم بالشاذ والضعيف وغيرها، وعلى رأس هؤلاء: الفرّاء حيث فصل بين الجمل قال: "إن شئتَ جعلتَ (وأسرّوا) فعلا لقوله «لاهية قلوبهم وأسرّوا النجوى»، ثم تستأنف (الذين)[2].

وهنا يتجلى الفرق واضحا بين ضابط القاعدة، وضابط الاستعمال، حيث لم تعد هنالك صلة واضحة بينهما، بل على العكس، فقد نأت القاعدة بعيدا عن الاستعمال على الرغم من كونه هو الأصل الذي ينبغي أن تنبني عليه كونه سماعا، لكن الندرة (أو الشذوذ) كان التخريج المناسب لهذا النوع من القضايا النحوية التي لا يمكن الطعن في مصداقية شواهدها، خاصة إن تعلّق الأمر بكلام الله عز وجلّ، فكان لهذا التخريج دور كبير في تسويغ الاستعمالات اللغوية الخارجة عن المألوف، حيث شكّل لها النحاة مخرجا مناسبا للاستعمالات التي تصادمت مع قواعدها، وكذلك أدى إلى التوسع في الاستعمالات النحوية، فأصبح النحاة لا يبالون لخروج هذه الاستعمالات عن أقيستهم، ويرافق ذلك كله ما تركه اختلاف النحاة في الأصول، وتباين المناهج النحوية فيما بينها، فأحيانا يكون الشّاذ عند البصريين مقبولا عند الكوفيين، مما يجعلنا في حيرة من أمرنا فيما يتعلّق بتمام النحو واكتماله، لكننا نرجع فنقول: إنّ هذا التفرق والاختلاف هو التطور الطبيعي للنحو العربي بين أئمته وعلمائه، أو ربما كان السبب أن ما تركه النحاة من السّماع كان بعضه –على الأقل– أعظم شأنا من المسموع،

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 41، ويراجع: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، الجزء الأول، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م. ص447.

(2) الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، معاني القرآن، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط: 1، د.ت.ط، ج 1، ص : 316.

وأكثر فائدة، ولربما حلّ مشكلة الندرة والقلة، خاصة وأنهم لم يسمعوا كلَّ كلام العرب، بل بعضه فقط، وتركوا الباقي بحجج مختلفة مرّ الحديث عنها في المباحث السابقة [1].

وأمثلة الشذوذ اللغوي كثيرة، لا يتسع المقام لذكرها؛ كعجعجة قضاعة [2]، وعنعنة قيس وتميم وأسد [3]، وكشكشة بكر وبعض تميم وأسد [4]، وكسكسة ربيعة [5]، وطمطمانية حميَر [6]، وفحفحة هذيل [7]وغيرها كثير، حيث إنّ بعض النحاة يراها لغات لا يصح الاستشهاد بها لإمعانها في الغرابة والإنكار، وتبقى لغة أهل قريش هي أفصح لغات العرب وأبعدها عن النشاز [8]، فكانت وفودُ العرب من حُجَّاجها وغيرهم يَفِدُونَ إلى مكة للحج ويتحاكمون إلى قريش في دارهم، وكانت قريش مع فصاحتها وحُسن لُغاتها ورِقّة أَلْسِنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخَيَّرُوا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لُغَاتهم وأصْفَى كلامهم فاجتمعَ ما تخَيَّروا من تلك اللغات إلى سلائِقِهم التي طُبعوا عليها فصاروا بذلك أفصحَ العرب[9].

وأقول: لكنّ الذي خفِيَ أمرُه على النحويين في قضية التعامل مع الشاذ، وتَرَكهم في حيرة من أمرهم ملاحظتان:

أولاهما: أنّهم (أي النحويين) لم يُدرجوا عنصر الزمن في الحسبان في أثناء اختيارهم للشّاهد الموثّق والشّاهد الشّاذ، وأقصد أنَّ الأمر لا يعدو كونَه تطورا طبيعيا للغة، وكما هو معلوم، فكلّ لغة في التاريخ خاضعة لمنطق التطوّر والتغيير، فما الذي يمنع العرب من تطوير لغتهم وتغييرها بما يناسب احتياجاتهم الدينية والاجتماعية.

(1) للاستزادة يراجع المصدر نفسه، ص: 65 وما بعدها.

(2) عجعجة قضاعة: تحويلُ الياء جيمًا مع العين، يقولون : هذا راعجّ خرج مَعِج : راعِي خَرَجَ معي. يراجع: أحمد تيمور باشا، لهجات العرب، لجنة إحياء تراث تيمور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المكتبة الثقافية العدد: 290، سنة: 1973م. ص:15وما بعدها

(3) عنعنة قيس وتميم وأسد: قلب الهمزة عينا مثل: أنّك- عنّك. المصدر نفسه ص:39 وما بعدها.

(4) كشكشة بكر وبعض تميم وأسد: وهي قلب كاف الخطاب شينا كقولك في: ضربك-ضربش. المصدر نفسه ص: 61 وما بعدها.

(5) كسكسة ربيعة: قلب كاف الخطاب سينا كقولك: ضربك-ضربس. المصدر نفسه ص:80 وما بعدها.

(6) طمطمانية حميَر: قلب لام التعريف ميما مثل: الصيام- امصيام. المصدر نفسه ص:102 وما بعدها.

(7) فحفحة هذيل: وهي إبدال الحاء عينًا، ومن شواهده قراءة ﴿عَتَّىٰ حِينٍ﴾. المصدر نفسه ص:133 وما بعدها.

(8) يراجع: رمضان عبد التواب. فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي - القاهرة – مصر، الطبعة السادسة - 1420هـ/1999م.ص:212 وما بعدها.

(9) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، علق عليه: أحمد حسن بسج، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1997م، ص:28.

ثانيهما: معروف عن العرب تناقل الشواهد والأمثال والشّعر وغيرها مشافهة عن طريق الحفظ والنقل، ومهما كان حرص الناقل على إيصال الكلام بحذافيره، فإنّ هذا لا يمنع الخطأ، واللحن والتحريف، إمّا عن حسن نية وإما عن قصد وسوء نية، فإن تعددت روايات الحديث وقراءات القرآن التي كان العربُ أحرصَ الناس على نقلها حرفيا، فحريٌّ أن يُحرّف ما سواهما من كلام العرب.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ قلّة ما وصل إلينا من كلام العرب يرجّح نظرية مفادها أنّ الشّاذ ربّما تكون قاعدته مطّردة فيما ضاع من الكلام، ويؤيّد هذا القول ما جاء به ابن جني في كتب الخصائص حيث يقول: "قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: كان الشعر علم القوم، ولم يكن لهم علم أصح منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهيت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب في الأمصار، راجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدون، ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عنهم كثيره.

وحدثنا أبو بكر أيضاً عن أبي خليفة قال قال يونس بن حبيب: قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير"[1].

وبالتالي، فإنّ الشذوذ- في رأيي- هو من صميم اللغة، لا حاجة لفصله عنها، ولا حتى لإيجاد التأويلات التي إن استأصلناها من واقعها السياقي؛ تصبح غير ذات قيمة بحكم أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى.

المطلب الثاني- الضرورة الشعرية: كان للشعر عند النحاة منزلة عظيمة كونه يحوي أفصح الكلام وأعذبه، ولأنّه صادر عن أهل بادية من العرب الذين لم تتلوث ألسنتهم بإسفاف الحاضرة، ولم تختلط لغتهم وكلامهم بلغات أخرى من أخلاط الشام والعراق واليمن وحضرموت، والقبائل المتاخمة لها، بل كان مسكنهم في عمق صحراء جزيرة العرب، بعيدون كلّ البعد بشِعرهم عمّا يكدّر صفو اللغة ويضعفها، وخاصة ما حدث بعد مجيء

(1) ابن جنّي، الخصائص، ج 1،ص:285.

الإسلام، ودخول الناس في دين الله أفواجا، أين كثر اللَّحن، وزادت الأخطاء اللغوية، ومن ثَمّ كانت الحاجة إلى النحو ملحّة إلحاحا شديدا.

وتعد الضرورة الشعرية من السبل التي كثيراً ما سلكها البصريون لرد النصوص المخالفة لأحكامهم وقواعدهم، ويلجأون إليها إذا ما فقدوا الحيلة في تأويل النصوص، أو تخريجها تخريجاً من شأنه النأي عن قواعد الكوفيين وأحكامهم، ونعني بالضرورة الشعرية هنا: "الخروج على القاعدة النحوية والصرفية في الشعر خاصة؛ لإقامة الوزن، وتسوية القافية" [1].

لقد وجد النحاة الأوائل في الشواهد الشعرية الكثير من الاختلافات الاستعمالية مقارنة بالقواعد التي وُضعت للنحو، على الرغم من أنّها صادرة عن الشعراء الموثوق بفصاحتهم، والذين شملهم الزمن الذي حدّده النحاة ويمتد من أول ما وصل إليهم من نصوص العصر الجاهلي إلى أواسط القرن الرابع ، وهي ما استُشهد به من شعر أهل البوادي، أما أهل الحاضرة، فيقف الاستشهاد بكلامهم عند القرن الثاني الهجري.

ولمعرفة طريقة احتجاج القدماء بالشّعر، علينا الرجوع إلى أصل انتخاب الشّواهد الشعرية، فقد قسم العلماءُ الشعراءَ المحتج بشعرهم على إثر هذا الحد الزمني إلى أربع طبقات وهي كالآتي[2]:

- الطبقةُ الأولى: طبقةُ الشعراء الجاهليين، تشمل الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.
- الطبقة الثانية: طبقة الشعراء المخضرمين، وتشمل الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية ، وأدركوا الإسلام كحسان بن ثابت، ولبيد بن ربيعة.
- الطبقة الثالثة: طبقة الشعراء المتقدمين، ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

(1) حماسة، محمد عبد اللطيف رفاعي، الضرورة الشعرية في النحو العربي، القاهرة مكتبة دار العلوم، القاهرة، سنة: 1979م، ص:13.

(2) البغدادي (عبد القادر بن عمر)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط 1، 1986م، ج1، ص: 5-6.

– الطبقة الرابعة: طبقة الشعراء المولدين أو المحدثين، وهم الذين جاءوا بعد الإسلاميين إلى وقتنا هذا، كبشّار بن برد وأبي نواس . وقد أخذ النحاة بشعر أصحاب الطبقتين الأولى أو الثانية على أكثر تقدير، وكان الخلاف في الطبقة الثالثة، ولم يُؤخذ بأصحاب الرَّابعة.

وفي تفسير عدم إطلاق النحاة لمُسمَّى الشذوذ على الشواهد الشعرية المخالفة ؛ فذلك لاقتناعهم بأنّ الضرورة تبيح للشاعر الخروجَ عمَّا يقتضيه القياس ولا ضرر من استعمالها، فهي رخصة تُعطى للشاعر دون الناثر، فالشذوذ أُطلق على لغة النثر ، والضرورة أُطلقت على لغة الشعر، وأن كِلا المصطلحين قد خالف القاعدة، وله أثره في تصنيف اللغة أو التقعيد لها[1]، خاصة وأنّ الكوفيين لم يتورّطوا في إطلاق أحكام قطعية بمصطلحات من قبيل "الشّاذ" و"الرديء" و"المعيب"، واستعاضوا عنها بمصطلحات أكثرَ اعتدالا من لفظ: "القليل" و"النادر" و"اللغة" وما جرى مجراهما[2] .

ولا بد في هذا المقام من الإشارة إلى أنّ الضرورة الشعرية التي هي عند الكثيرين "شذوذ حسُنت تسميته"[3]، ودليلهم في ذلك، أنّ الكثير من الشعراء الجاهليين والإسلاميين من أصحاب المعلقات أو القصائد الطوال، يخلو شعرهم من الضرورات الشعرية، ويبدون ملتزمين بالقواعد النحوية والصرفية جميعها في القياس، وهذا يعني أنّ الضرورة الشعرية قد شملت القليل من قصائد الشعراء، وإلاّ لأصبحت هذه الضرورات هي الأخرى قواعدَ يُحتجّ بها، فالضرورة الشعرية عند هؤلاء النحاة ضعف في لغة الشاعر، وليس للوزن والقافية دور فيه، على اعتبار أنّ الكثير من الشعراء لم يحتاجوا لهذه الضرورة، وأنّ الكثير من المحدثين مازالوا يعتمدون على هذه الضرورات في أشعارهم، حتّى ولو تخلّصت قصائدهم من بعض القيود العروضية، كالشّعر الحرّ مثلا، والذي لا يتطلب عددا معيّنا من التفعيلات، ولا يحدّد للقصيدة الواحدة قافية موحّدة، لكن بعضهم مازال

(1) يراجع: نورة ناهر ضيف الله الحربي ، الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال :شواهد سيبويه أنموذجا، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الملك عبد العزيز جدة –المملكة العربية السعودية، 2011م.

(2) يراجع: عطية محمد عطية عبد الله، الشاذ في النحو والصرف (مفهومه–آراء العلماء فيه–أحكامه)، دكتوراه في النحو– جامعة أم درمان الإسلامية، 2008. ص: 103.

(3) وهو رأي البغدادي، يراجع: البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص: 33–34.

معتمدا على بعض الضرورات البسيطة كقصر الممدود ومدّ المقصور، وصرف الممنوع ومنع المصروف، وجرّ الفعل وما إلى ذلك.

وابن فارس ينكر ما يُعرف بالضرورة الشعرية إذ يقول: "ولا معنى لقول من يقول إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز، وما جعل الله الشعراء معصومين، يُوقَّون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول؛ وما أبته العربية وأصولها فمردود، بل للشاعر؛ إذا لم يطَّرد له الذي يريده في وزن شعره- أن يأتي بما يقوم مقامه بسطاً واختصاراً وإبدالاً؛ بعُدَ أن لا يكون فيما يأتيه مخطئاً أو لاحناً"[1]، وأيد السيوطي الأول بأنّه ليس في كلام العرب ضرورة إلاّ ويمكن تبديل تلك اللفظة، ونظم شيء مكانها[2].

المطلب الثالث: موقف النحاة من الاستعمال:

أ. موقف البصريين منه:

فأمّا البصريون، فقد تركوا من الشاذ أكثره، فالقياس عندهم يكون على ما كثُر وروده، واشتهر استعماله، واطّرد في بابه، وما كثُر تداوله بين الناس، أما قليله، فلم يُلقوا له بالا، وإن لم يكن هناك إجماع بترك قاعدته، لكن أغلبهم سمّاه "لغةً" وحفظه ولم يقس عليه، وكان تصنيفهم للنصوص اللغوية على النحو التالي: فصيح، وأفصحُ، وأفصحُ منه، ووضعوا قواعدهم على ما كثُر شيوعه، وفشا استعماله، وزادت نسبة وروده عند العرب، فكلّما وجدوا قدرا كافيا من الأمثلة التي تتصل بظاهرة من الظواهر اللغوية، وضعوا له قاعدة عامة، أمّا القليل النادر- أو الشّاذ- فإنّه لا يستحق أن توضع له قاعدة.

أقول: إلاّ أنّ القدْر الذي يسمونه بالكثير كان نسبيا، لا تحدده الدقة، وهذا هو سبب الاختلاف، فقد يكفي البيت والبيتان لتسويغ ظاهرة نحوية خرجت عن القاعدة، وقد لا تكفي الأبيات العشرة في بعض الأحيان

(1) ابن فارس، الصاحبي، ص: 213.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص:60.

لتسويغها، إنّ مسألة تعدد الآراء في القضية الواحدة كان أمرا شائعا، ومشهدا مألوفا في أمهات كتب النحويين وشروحها[1].

ب. موقف الكوفيين منه:

وأما الكوفيون، فقد اتخذوا منحى مغايرا للبصريين، خاصة في عدم التحرج من القياس على الشّاذ، واستنباط القواعد والأحكام منه، فقد كانوا أقلّ شدّة في اتخاذ الأقيسة من الشاذ الممجوج عند غيرهم.

وربما كان الفراء أكثر الكوفيين تشددا في التعامل مع الشّاذ، لا يأخذ به نظرا لأنه أخذ عن البصريين وتعلّم منهم، حيث قال: " وإذا قال لك رجل: هات، فأردت أن تقول: لا أفعل قلت: لا أهاتي على مثال: لا أقاضي. قال الفراء: هات: كأنها من هاتيت. قال: وليس هاتيت من كلام العرب، وأنها في سنن أهل الحيرة، فأما العرب فلا، ولا ينهى بها؛ لأنها ليست بثابتة في فعلت ويفعل، ومعناها: أعطني[2]".

فقد جمع الفرّاء غير قليل من كلام العرب الذي يخالف لهجة قريش فيه زيادة على ما ذكرناه من لغات العرب الشّاذة، ولم يخطّئها ولم يُعلّق عليها، وإنّما اكتفى بسردها، وتوضيح أصولها في الشعر دون الحكم على صحّتها أو شذوذها[3]. ومع ذلك فهو شديد الحذر من استعمالها جميعا لأنّ هذا سيقع به في الخطإ والمزلة لا محالة، فيقول: " واعلم أن كثيرا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستنكر الكلام لو توسعت بإجازته؛ لرخصت لك أن تقول: رأيت رجلان"[4].

ويفسر عبده الراجحي سبب شيوع كثير من التراكيب اللغوية التي خرجت على المُجمع عليه من قواعد النحو وشذت عن المألوف، منها الاستقراء الناقص لكلام العرب فقال: " إن النحو العربي لم يقعّد للعربية كما يتحدثها أصحابها، وإنما قعّد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام ؛ هو في الأغلب شعر أو أمثال

(1) للاستزادة يراجع: عطية محمد عطية عبد الله، الشاذ في النحو والصرف، ص: 94 وما بعدها.
(2) الجندي، من تراث الفراء، ص: 21
(3) المرجع نفسه ص: 54-63.
(4) المرجع نفسه، ص: 20.

أو نص قرآني، أي أنّه لم يوسّع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون حياتهم، وإنما قصره على درس اللغة الأدبية " .[1]

وفي رأيي: بالنظر إلى طول الحقبة التي يتبناها النحاة للأخذ بالشواهد الشعرية، وهي حوالي القرنين قبل الإسلام، وأربعة بعده في بعض المناطق النائية من شبه الجزيرة العربية، فإنّ التغيير الذي اعترى اللغة العربية أمرٌ طبيعي جدا، فهذه ستة قرون كانت اللغة فيها حيّة متحركة، فما الذي يمنع من اختفاء مفردات وجمل ومعانيَ وتراكيبَ لغويةٍ عُرفت عند العرب قديما، وظهور أخرى للسبب نفسه، إنّ هذا الاقتراح، ينظر إلى التغيير نظرة إيجابية تجعله من صميم اللغة وشفاءً من ركودها وجمودها .

وفي هذا الصدد يقول الدكتور إبراهيم السامرّائي: "لا أقصد أن أشير إلى مكان التجاوز، أو قُل: مواطن الخطأ في هذه العربية الحديثة، ولكنّي أريد أن أشير إلى أنّ هذه العربية الحديثة هي لغة العصر الحاضر بحاجاته العديدة ووسائله المختلفة. . .ومن الواجب أن نسجّل هذا التجاوز، أو قُل: لنربط بينه وبين عربيتنا الفصيحة القديمة عملا بالمنهج اللغوي التاريخي، وسنجد أنّ علم اللغة في العربية لا يتنكر للجديد المُولّد، أو قل: لا يريد أن يَنسُب إلى الخطأ مواد كثيرة، فالشذوذ في العربية والقول باللغات الخاصة ومسائل التوهم يؤيّد ما نذهب إليه في هذه الحقيقة اللغوية"[2] .

(1) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د.ر.ط.سنة:1979م. ص: 48-49.

(2) إبراهيم السامرائي، العربية تاريخ وتطور، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993م، ص: 235.

المبحث الثاني–الاختلافات العقلية:

المطلب الأول–القياس:

1 –**تعريفه لغة واصطلاحا:** يعتبر القياس من أهم العمليات العقلية التي اعتمدت عليها المدارس النحوية في تأصيل القاعدة النحوية، رغم التفاوت في نسبة الاعتماد عليه من مدرسة إلى أخرى، إلاّ أنّه شكّل منعرجا هامًّا في تاريخ النحو، إذ لولاه لصعُب تقنين الكثير من الظواهر النحوية، وتأصيل استعمالها عند العرب، على الرغم مما اعتراه في أحايين ليست بالقليلة من بعض الاضطراب والإبهام نظرا للمغالاة في استعماله حتّى في المسائل التي قد ظهر لها أثر في السماع، ولا خلاف فيها بين النحاة، إذ أنّ الاتجاه الفلسفي للقياس، يجعله دائما قادرا على فتح باب الاجتهاد، وذلك بالعودة إلى أسسه ومفاهيمه في الفلسفة، ومحاولة تطبيقها على الظاهرة اللغوية.

والقياس في تعريفه اللغوي يشير إلى معنى الإتباع في النظير والشبيه، جاء في لسان العرب: " وقِسْتُ الشيء بغيره وعلى غيره . . . إذا قدَّرته على مثاله؛ . . .ويقال: قايَسْت فلاناً إذا جارَيْتَه في القِياس، وهو يَقْتاسُ الشيء بغيره أَي يَقِيسُه به، ويَقْتاس بأَبيه اقْتِياساً أَي يسْلك سبيله ويَقتدي به"[1].

إنّ التعريف اللغوي للقياس ليس ببعيد عن مفهومه الاصطلاحي، أو على الأقل، في مؤشّراته الاستعمالية، فالتعريف يشير إلى إلحاق الشيء بنظيره، واعتماد القاعدة الواحدة للأشياء المتعددة، لاشتراك بينها .

أما في الاصطلاح، فللقياس تعريفات مختلفة قديمة ومحدثة قد لا يتفق بعضها في الإحاطة الشاملة بمفهومه، وقد ذكر ابن الأنباري تعريفات له موجزةٍ منها: "ه و حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان، وإن لم يكن كلّ ذلك منقولا عنهم "، "هو إلحاق الفرع بأصل جامع"، "وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء الجامع"[2]. لكن أبسط هذه التعاريف وأقربَها إلى ما نريد الوصول إليه في هذا البحث، هو الذي أتى به الدكتور علي أبو المكارم في كتابه "أصول التفكير النحوي" بقوله: "القياس يدل على العملية التي

(1) ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار صادر، بيروت، المجلد 6، ص:187. بتصرف.

(2) ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد)، الإعراب في جدل الإعراب ، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د.ر.ط.سنة: 1957م. ص: 45.

يتم فيها إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعض، . . . فأخذ طابعا شكليا أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقي، وكأنّه امتد وتفرّع منه"[1].

ونستشفّ من هذا التعريف العديد من الملاحظات، أهمّها أنّ القياس عملية عقلية تجري في الذهن، كما أنّه ليس أمرا ثابتا ولا مطّردا تماما، إضافة إلى كونه يتجه اتجاها فلسفيا عن طريق توظيف بعض المفاهيم الفلسفية كالمنطق الصوري وإسقاط المجهول على المعلوم، أو الخاص على العام وهكذا .

غير أنّ النحاة اللغويين لم يكونوا هم السبّاقين إلى الاعتماد على القياس، واستعماله في الظواهر النحوية، فقد سبقهم إليه الفلاسفة بإدراجه كأحد محاور علم المنطق، وسبقهم إليه الأصوليون أيضا حيث أدرجوه ضمن مصادر التشريع.

ولكننا نطرح السؤال التالي:

- هل يمكننا الاعتماد على القياس في النحو، كما اعتمد عليه الأصوليون في أصول الفقه بالطريقة والأسلوب نفسه؟

في هذا المضمار يقول الدكتور تمام حسان في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية": " للأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع، والعلة والحكم، لأن نشاطهم كلَّه يقوم على المعنى، والأقيسة المنطقية، أما اللغة ومنشؤها العرف؛ فإنها تَبعُد عن القياس، بُعدَ العُرف عنه، والأَولى أن تُدرس كل حالة على علاّتها في ضوء استقراء شامل، وأن تُستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء، وأن لا يُحمل حكم شيء منها على حكم شيء آخر[2].

مخالفا بذلك ما جاء به ابن الأنباري من أنّ القياس في النحو ضرورة لا يمكن إغفالها بقوله: " اعلم أنّ إنكار القياس في النّحو لا يتحقّق، لأنّ النّحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: النّحو علم بالمقاييس المستنبطة من

(1) أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، 2007م ص:77.

(2) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1980م، ص: 76.

استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة"[1].

وأقول: إنّ علم القياس في النحو جاء ليسُدّ فجوة تركها السَّماع خلفه، فلم يصل كلُّ مسموع إلى آذان اللغويين، بل ضاع منه الكثير، أو ترفّع جامعوا الشواهد عن الإتيان به لعلّة في الراوي كالفسق والكفر والكذب وغيرها، أو لأسباب أوهى منها كالنسيان أو الوفاة، وهنا يأتي دور القياس، إنّ المهمَّة المنوطة به تتمثل في إيجاد الصلات والعلائق التي تربط بين أطراف اللغة المتباعدة، ومحاولة الجمع بينها تحت مُسمّى واحد، بقياس الأصول على الأصول، أو الفروع على الأصول نظرا لتحقق مجموعة من الشروط بين هذه الظواهر فيما بينها نتناولها لاحقا في هذا المبحث.

2 -**أركانه:** أمّا أركان القياس فأربعة لا يصح إلاّ بها وهي:

أ – المقيس عليه: وهو المسموع الذي هو أصل القاعدة، يتّكئ على شواهدَ تشفع له، حتّى ولو كانت قليلة، إذ العبرة ليست بكثرتها، وإنّما يُشترط أن يكون حوله إجماع بصحّته، إذ لا يجوز القياس على الشّاذ والنادر والضعيف وغير الفصيح، ومن أمثلة القياس: إعمال أخوات "كان" عملَها على الرغم من عدم ورودها كلِّها في شواهد العرب، فاكتفى النحاة ببعضها، وقاسوا على ما بقي منها.

وأنواع المقيس عليه أربعة بحسب قوة حجّته في الاستعمال والقياس:

- مطّرد في السماع مطّرد في القياس.
- مطرد في السماع شاذ في القياس.
- قليل في السماع شاذ في القياس.
- قليل في السماع شاذ في القياس[2].

(1) ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد)، لمع الأدلّة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د.ر.ط.سنة:1957م. ص:95.

(2) للاستزادة والتفصيل يراجع: السيوطي (جلال الدين)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.ط. المجلد الأول، ص255.

ب -المقيس: وهو الأصل أو الفرع الذي وقع بينه وبين الأصل الموثوق شَبَه في الرتبة أو المحلّ أو الوزن، يشتركان في مجموعة من الخصائص التي يمكن بها تطبيق القاعدة الأصلية عليه، ومن أمثلة ذلك: أوزان الفعل الماضي المتحرّك العين بأنماطها الثلاثة، وطريقة إثباته في المضارع، مع وجود بعض السماع غير المطابق فيها .

ج -الحكم: وهو القاعدة التي تشملهما أصلا وفرعا وتنسحب على الفرع كانسحابها على الأصل.

د -العلة: وهي الوجه أو الأوجه التي يتشابه فيهما المقيس بالمقيس عليه، وهي نوعان:

- ❖ عِلَّة تطَّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم.
- ❖ وعلَّة تُظهر حِكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدَهم في موضوعاتهم.

فالأولى أكثر استعمالا، وأشدُّ تداولا وهي واسعة الشُّعَب[1] .

3 -أنواعه:

لو عدنا إلى جذور اتخاذ النحاة للقياس كطريقة للتقعيد، نجد أنّهم استنبطوه من الفكر اليوناني، وبخاصة من فكرة المنطق وأنواعه، فاليونان قسّموا المنطق إلى نوعين: المنطق الطبيعي أو المادي أي: تطابق العقل مع الواقع؛ ويقابله عند النحاة "القياس اللغوي أو الاستعمالي"؛ والمنطق الصوري ويعني تطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة وأشكال محددة؛ ويقابله عند النحاة "القياس النحوي"، فالفرق بينهما فرق ما بين السلوك والحكم على السلوك، أو فرق بين الاستعمال والمعيار، أو فرق بين العقل ونقد العقل، [2] وفيما يلي تفصيل لهذين النوعين من القياس:

(1) الفارسي (أبو عبد الله محمد بن الطيب)، فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح ، تحقيق: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات،ط2، 2002م،الجزء الأول، ص:61.

(2) تمام حسان، الأصول (دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، عالم الكتب، بيروت، د.ر.ط، سنة: 2000م.ص:151. ويراجع: عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، ص: 104.

أ – **القياس اللغوي (الاستعمالي):** عرّفه الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه "أسرار اللغة العربية" بأنه: " مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللّغوي، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية"(1).

ب –**القياس النحوي:** ويُقصد به ما يبتدعه النحوي في استنباط قاعدة خاصة من أخرى عامة (2)، أو بتعبير آخر: ردّ كلام العرب إلى قواعد ثابتة مطّردة، حيث تصبح القاعدة الفرعية أصلا لكل ما دخل تحت مسمّاها .

وفي الفرق بين هذين الوجهين من وجوه القياس؛ يقول الدكتور تمام حسان: "القياس في عرف النحاة إمّا من قبيل القياس الاستعمالي، وإمّا من قبيل القياس النحوي، والأول هو انتحاء كلام العرب، وبهذا لا يكون نحوا، بل تطبيقا للنحو. . .وهذا القياس هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة، وهو كذلك مما يطبّقه مجمع اللغة في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة. .أمّا القياس الثاني؛ فهو النحو كما يراه النحاة، وإذا كان الأول هو الانتحاء، فإنّ الثاني هو النحو " (3)

4 –**شروطه:** أمّا شروطه فقد لخّصها في ثلاثة وهي:

– شرط المطرد في السماع ألا يكون شاذاً في القياس ، فإذا شذّ في القياس مع اطّراده في السماع كما في (استحوذ) و(استنوق) فإنّه يُحفظ ولا يقاس عليه.

– إذا اطرد المقيس عليه في القياس، وقلّ في السماع جاز القياس عليه ترخصّاً في كثرة المسموع ، كأن تقيس على النسب إلى شنوءة (شنئي) فتقول في حلوب (حلبي) .

– إذا كثر في السماع وخالف القياس لم يجز أن تقيس عليه كما في (قرشي) وسلمي وثقفي.

(1) إبراهيم أنيس، أسرار اللغة العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط:6، سنة: 1978م. ص: 09.

(2) يراجع: محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 1995م. ص:20.

(3) تمام حسان، الأصول، ص:156.

ومغزى هذا أنّ موافقة القياس في هذا المجال أولى من كثرة السماع ، فإذا عرفنا هذا ، فهمنا السبب في قول النحاة، وأنّ النحو هو القياس [1] .

5 -موقف النحاة القدماء من القياس:

في سياق الحديث عن موقف النحاة من القياس، تتبادر إلى أذهاننا الأسئلة التالية:

-هل كان القياس عند النحاة ضرورة أم اجتهادا ؟

-هل اعتمد النحاة على أركان القياس المتعارف عليها ؟

-كيف رجَّحت كلُّ مدرسة قياسها على الأخرى؟ وما هي الضوابط التي اعتمدتها ؟

في نشأة النحو، أي منذ عهد أبي الأسود الدؤلي، لم يكن للقياس تلك الأهمية التي صارت له في عهد الصراع العلمي بين مدرستي البصرة والكوفة، فاقتصر البصريون على جواز القياس على المشهور والشّائع، في حين أنّ الكوفيين اكتفوا بالقليل وأجازوا القياس على الشاهد والشاهدين.

وعلى الرغم من اتفاق النحويين بأنّ الشاهد المسموع المتواتر مأخوذ بقاعدته، إلاّ أنّ هذا الحكم لم يكن مطلقا عندهم، فهناك ما نسبوه إلى الشذوذ، وحفظوه ومنعوا القياس عليه، من الشعر والأمثال وحتى القرآن الكريم والحديث الشريف[2]، مما فتح الباب واسعا أمام التأويل والتسويغ والخروج عن الظاهر، ومسمّيَات كثيرة حاولوا بها رفع الحرج عنهم، ومنهم من يأخذ بالكثير يقيس عليه، ويسمّي ما بقي لغةً من اللغات التي لا يعنيها القياس.

يقول ابن فارس: "أجمع أهل اللغة إلا من شذَّ عنهم؛ أن لغة العرب قياسٌ، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض إقامة الدليل على صحة شيء لا يعرف معناه، ولا يدري ماهو. ونعوذ بالله من سوء الاختيار"[3] .

وتجدر الإشارة إلى أنّ النحاة – وخاصة الكوفيين منهم- كانوا أميلَ للقياس، يتقبّلون منهجه وطرقه، إلاّ أنّ مشاكلهم لم تكن في القياس بحد ذاته، وإلاّ لهان الأمر، لكن مشكلتهم كانت في المقيس عليه، فقد عُرف عنهم

(1) المرجع نفسه، ص:150.

(2) كحذف "أن" المصدرية في قول المثل: "تسمَعَ بالمعيدي خير من أن تراه" وقوله تعالى: "ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا" الروم 24، وحديث: "يتعاقبون فيكم ملائكة" وغيرها كثير. يراجع: المرجع نفسه، ص:09.

(3) ابن فارس، الصاحبي، ص:35.

القياس على الشاهد الواحد الشّاذ، وبالتالي، اختلفت لغتهم، وازداد غموضها، واضطرب نحوُهم، وابتعد الناس عنه، ومن ثَمَّ إهماله إلى حين.

أقول: وإذا عرضنا إلى أسباب اختلاف العلماء في القياس؛ نجدها تنحصر في بضعة أمور يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن يتوافر لأحد النحاة من المسموع ما يغنيه عن القياس، ولا يتوافر لنحوي آخر ذلك فيتّجه إليه، فيختلف استنتاجهما للقاعدة.

- أن يكون الخلاف في نسبة الشواهد التي تنبني عليها القاعدة النحوية، فهناك من النحاة من يكفيه الشاهد الواحد؛ فلا يحتاج إلى القياس، ومنهم من لا تكفيه الأدلة العشرة، ويلجأ إليه، أي أنّ المشكلة في نسبية (الكثير) الذي تحدث عنه النحاة.

- الخلاف حول أمانة الناقل للشاهد وحججه السياقية والمقامية، فمَن كان ثقة عند هؤلاء، قد يكون كلامه مردودا عند أولئك، وكنتيجة لذلك، فقد تختلف نتائج القياس بينهم، ورأينا هذا في شرعية الشواهد الشعرية بالنظر إلى الزمن الذي قيلت فيه.

ننتقل إلى القضيّة الثانية، وهي تلكَ المتعلّقةُ بتوظيف القدماءِ من بصريين وكوفيين لأركان القياس مع الإشارة إلى ذلك أو عدمها، فلو حلّلنا أقيسة الخليل (إمام البصريين) والفرّاء (إمام الكوفيين) ومَن كان قبلهما أو بعدهما؛ ما وجدناها تتفلَّت أركان القياس، رغم كونهم لم يصرحوا بأركان أقيستهم؛ ويعني بذلك أن أقيستهم كانت تتضمن الأركان الأربعة حتماً، إلا أن التحديد المصطلحي لهذه الأركان لم يكن في عصرهما، ومثال أقيسة الخليل: أن سبب بناء الأسماء غير المتمكنة هو مضارعتها ومشابهتُها بعض الحروف، فإنَّ الخليل لم يصرح بأن الحروف مقيس عليها، وأن الأسماء غير المتمكنة مقيسة، وأن الحكم هو البناء، وأن العلّة هي الشبه اللفظي أو الوضعي

أو المعنوي أو الافتقاري، ولكننا مع ذلك لم ننتظر سيبويه ليبلّغنا بهذه الأركان؛ بل فهمناها بأنفسنا، وهذا يعني أنه لا يعقل أن نعتبر أن أيَّ قياس حملي في عصر النشأة خالياً من أركانه الأربع[1].

ومن أمثلة اختلاف المدرستين في القياس المسائل التالية:

– حذف عامل المصدر في الدعاء مثل: (ضربا له) وما جرى مجراه مقيس عند الأخفش والمبرّد والفرّاء، بينما لا ينقاس عند سيبويه.

– جواز الجرّ في قولهم: (هذا الحسنُ الوجهِ) قياسا على قولهم: (بالضارب الرجلِ) عند سيبويه، ومنعه عند غيره[2].

– جواز القياس في قولهم: (شنوءة) فهو (شنئي)مثل: ركوبة=ركبي، وحلوبة=حلبي عند الأخفش، ومنع سيبويه القياس في: قريش=قرشي، ثقيف=ثقفي وما جرى مجراهما[3].

أ – موقف البصريين من القياس:

رُوي أنّ أبا عمرو بن العلاء، سأله سائل قائلا: [خبّرني عما وضعت مما سمّيته عربية؛ أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟ فقال: لا. قال: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهي حجّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأُسمّي ما خالفني لغات] [4].

هذه الرواية تلخّص لنا مذهب البصريين في القياس، وذلك أنّهم بعد أن استقرَوْا ما ورد لهم من نصوص اللغة؛ اتخذوا مما كثُر شيوعه، وزادت نسبة وروده مقياسا يؤسسون عليه القاعدة، ويستنبطون منه الصحيح المقبول،

(1) يراجع: فضل خليل الشيخ حسن، في القياس النحوي عند الخليل والفرّاء، مقال بالمجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، العدد:3، المجلد:9، جوان 1434هـ-2013م.ص: 269.

(2) للاستزادة يُراجع: معجد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، عالم الكتب، القاهرة، ط:4، سنة: 1989م ص:73 وما بعدها.

(3) يراجع: سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره)، ص:23.

(4) الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1984م. ص: 39.

وتلك هي الطريقة العلمية الحديثة في تقعيد القواعد واستخراج مسائل اللغة. وكلّ ما يُؤخذ على البصريين؛ أنّهم لم يحددوا نسبة المقيس عليه تحديدا دقيقا، بل اختلفوا فيه بعض الاختلاف، فما سمّاه أبو عمرو "بالأكثر" سمّاه غيره بالكثير أو بالباب أو بالأصل، وغير ذلك من مصطلحات وردت في كتب البصريين من اللغويين.

وظهر أثر هذا الخلاف في أنّ فريقا منهم كانوا يعدّون بعض المسائل قياسية، ويعدُّها غيرهم سماعية: كالتعدية بالهمزة والتضعيف، وبعض صيغ المشتقات، ونحو هذا . .ذلك لأنّ فكرة الكثرة والشّيوع لم تكن محددة النسبة في أذهانهم تحديدا واضحا، فإذا ظهر لأحد علمائهم أنّ ظاهرة ما قد ورد لها عن العرب قدر من الأمثلة أو الشّواهد، وبدا له أنّ هذا القدر يكفي لاعتبار هذه الظاهرة قياسية، على حين أنّ عالما آخر كان يرى هذا القدر غير كاف، ويقول بسماعية تلك الظاهرة [1].

يقول سيبويه، وهو من أئمة البصريين في حديثه عن جواز القياس:"ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المُنكر في القياس"[2]. ويقصد بقوله أنه يجوز الاعتماد على القياس لكن هذا الاعتماد ليس مطلقا، حيث يمكن القياس على الشّاذ الذي لا يتحرّج العرب من الإتيان به في شواهدهم، كالذي نجده في الأحاديث والمسموع من الأشعار الفصيحة التي لا يشكّك أحد في فصاحتها، وعليه، يُشترط في المقيس عليه أن لا يكون شاذا مُنكرا.

أمّا ابن عصفور فيرى أنّ القياس جائز على ما كثُر استعماله، وما لم يكثر؛ فلا سبيل للقياس عليه[3].

ب – موقف الكوفيين من القياس:

أمّا الكوفيون؛ فقد أسسوا القياس على كلّ ما رُوي عن العرب مهما قلّت شواهده، وقد يُظنّ لأوّل وهلة أنّ في نظرة الكوفيين تيسيرا علينا نحن –المولّدين–، وأنّ في مسلكهم رخصة لنا تُجيز لنا كثيرا من الأمور التي أباها البصريّون، غير أنّ الأخذ بمذهب الكوفيين قد يؤدّي بنا في آخر الأمر إلى نوع من الاضطراب والفوضى في تقعيد القواعد وتنظيم مسائل اللغة، إذ يترتب عليه خلوّ اللغة من اطّراد وانسجام، وهما شرط هام في الفهم والإفهام،

(1) إبراهيم أنيس، أسرار اللغة العربية، ، ص:11.

(2) سيبويه، الكتاب. ج2، ص: 402.

(3) ابن عصفور(علي عبد المؤمن) ت: 669هـ،تحقيق: علي عبد الستار الجواري وآخرون، د.د.ط، ط1–سنة الطبع:1972م، ج2، ص: 206.

ومقياس دقيق يُقاس به ما بلغته كلّ لغة من نموّ وتطور، وبغير ذلك الاطراد والانسجام تصبح اللغة كالثوب المُرقّع، وإن كانت تلك الرقع من الحرير والديباج[1].

من ه نا يتضح أنهم كانوا أوسعَ أفقا ، وأرحبَ صدرا من البصريين في مجال ا لاستشهاد بالقرآن الكريم، فقبلوا كل ما جاء من القرآن مؤثرين في كثير من ا لأحيان عدم التأويل والتخريج، وسائرين في الأعم الأغلب على ظواهر الآيات لا تثنيهم عن ذلك قاعدة سابقة، ولا يقف من دون قبولهم للآيات القرآنية عائق من قياس ؛ لأنهم يقيمون لكل مسموع وزنا ، وليس في المسموعات ما هو أجدر من القرآن الكريم بأن يؤخذ بكلّ ما جاء فيه من شواهدَ تمنح القاعدة شموخا وتعضيدا وقوة[2].

نخلص مما سبق فيما يتعلّق بالقياس، أنّه مسألة عقلية بحتة، تعتمد على دراية النحوي بقواعد المنطق والحجاج العقلي وفروعه، قد تلازم الصواب وقد تجانبه، لأنّه في آخر المطاف اجتهاد لا أكثر، وعليه، فإنه لم يكن بالأهمية التي كان عليها السَّماع المتواتر الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والغاية كانت واحدة، وهي الحفاظ على كلام الله من اللحن والتحريف.

المطلب الثاني- التأويل:

1 -**تعريفه:** حين تطرّقنا في العنصر السابق إلى القياس، قلنا إنّه جاء ليسدّ الفجوة التي خلّفها السّماع وراءه، على اعتبار أن المسموع فيه نقص وقلّة، وما شذّ منه عن القاعدة حُفظَ ولم يُقسْ عليه، لكن السؤال هنا:

- كيف تعامل النحاة مع هذا المسموع الشّاذ الذي خرج عن القاعدة، وحفظوه ولم يقيسوا عليه؟

هل تركوه على حاله؛ أم حاولوا ضمّه إلى تخريج ما ؟

هنا يأتي دور التأويل، إنّه يتتبع ما شذّ عن القياس اللغوي، ويحاول أن يجد له عذرا فلسفيا خارجا عن النص الأصلي، وبذلك يجعل القاعدة شاملة لكل مسموع بشكل ما ، حيث كان للفلسفة دور كبير في بلورة الكثير من المفاهيم المتعلقة بالمنطق والحجاج والتفسير بالاعتماد عليها في تحليل الظواهر اللغوية ومحاولة الدفاع عن

(1) إبراهيم أنيس، أسرار اللغة العربية، ص:12.

(2) عبد العال سالم مكرم، القرآن وأثره في الدراسات النحوية، مؤسسة علي جراح الصباح، ط2، 1978م. ص: 108.

التفكير النحوي المنطقي الذي يستخدم العقل كأداة لحل المشكلات التي لم تستوعبها القاعدة، وعجز عنها القياس، وهنا يأتي دور تأويل النصوص باعتباره أداة لتطويع الغريب عن طريق استقراء ما وراء الشاهد إذا دعت الحاجة إلى مزيد من الفهم والإدراك، فما هو التأويل؛ وما أساليبه وما الأسباب التي دعت إلى اللجوء إليه؟

في اللغة : جاء في تعريف التأويل لغةً في اللسان: " وأَوَّلَ الكلامَ وتَأَوَّله: دَبَّره وقدَّره، وأَوَّله وتَأَوَّله: فَسَّره. . . قال ابن الأَثير: هو من آلَ الشيءُ يَؤُول إِلى كذا أَي رَجَع وصار إِليه، والمراد بالتَّأْويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأَصلي إِلى ما يَحتاج إِلى دليل لولاه ما تُرِك ظاهرُ اللفظ. . . وسُئل أَبو العباس أَحمد بن يحيى عن التأويل فقال: التأويل والمعنى والتفسير واحد . . . والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصح إِلاّ ببيان غير لفظه"[1].

أمّا في الاصطلاح فهو: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية لتقدير وتدبر، وأن النحاة قد أوّلوا الكلام وصرَفوه عن ظاهره؛ لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه"[2]. وقد أشار السيوطي إلى معنى قريب منه نقلا عن أبي حيان النحوي قوله : (وإنما يسوّغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ؛ ثم جاء شيء يخالف الجادة فيُتأول)[3].

أمّا الدكتور علي أبو المكارم فيرى أن التأويل النحوي : "يمتد مفهومه امتدادا مباشرا عن مدلوله اللغوي "[4] وأشار في ذات السياق بأنه يدل أيضا على العاقبة والمآل والتدبر والتقدير.

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج:1، ص: 172.

(2) محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ص: 157.

(3) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)، الاقتراح، ص158.

(4) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي. ص231.

إذن، ومما سبق؛ يتضح أنّ التأويل ما هو إلاّ "محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة نحويًا إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية، أو بتعبير آخر هو: صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالبِ هذه القواعد"[1].

وأهم ملاحظة في هذه التعاريف التي سُقتُها آنفا، هو التطابق والتشابه بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي في شرح معنى التأويل؛ مع خاصية وهي أنّه حين ظهر لأوّل مرّة واعتمده العرب المسلمون، كان لهدف تقريبِ لغةِ القرآنِ الكريم مع ما يناقضها من القواعد؛ أو إيجاد قواعدَ استثنائية لأساليب القرآن الغريبة، في محاولة منهم لدفع الحرج، وإيجاد صيغة موحّدة لتفسير القرآن دون الخروج عن مضامين النحو. ثم تداوله الناس وتوسّعوا فيه؛ حتّى لم يعد يشمل القرآن فحسب، بل تعدّاه إلى الحديث الشريف والشّعر وأقوال العرب وأمثالهم، وبالغوا في ذلك، وقد أشار أبو حيّان النحوي إلى ضرورة عدم المبالغة في التأويل أو الإفراط فيه بقوله: " إنَّه متى أمكن حمل الشيء على ظاهره، أو على قريبٍ من ظاهره؛ كان أَولى من حمله على ما لا يَشمله العقلُ، أو على ما يخالف الظاهر جُملةً"[2].

إنّ الاعتماد على التأويل يعني عدم الوثوق في أحادية القراءة وأحادية الرّأي والافتراضات المسبقة، بل هو في الأصل مدعاة إلى تعدد وِجهات النظر، حيث إنّه لا يحكم على النص بالصّحة والخطأ، بقدر ما يحاول فهمه بأكثر الأشكال كمالا وشمولية.

2 أساليبه:

إنّ تأويل النصوص يهدف إلى غايتين اثنتين:

- أولاهما: جعل كل النصوص مطابقة للقواعد موافقة لها، خاصة تلك النصوص ذات الوزن في السماع.

(1) علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، سنة: 2007م. ص:204.

(2) أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي) (ت: 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط2، سنة: 1420هـ، ج: 5، ص: 64.

– ثانيهما: التخفيف من شدة التعارض بين النص والقاعدة، حيث يتم تفسيره بشكل يقرّبه منها؛ أو على الأقل يقلّل من تأثير هذا التعارض والاختلاف.

ولهذا؛ لدى النحاة ثلاثة أساليب في التأويل لتحقيق هاتين الغايتين على حد قول الدكتور أبي المكارم في كتابه (أصول التفكير النحوي):

أ. الأسلوب الأول: ومضمونه ادعاء القصور كميًّا عن الأخذ بها في مجال التقعيد.

ب. الأسلوب الثاني: ومفهومه وجود اختلاف نوعيٍّ بين النصوص يقصر بعض الظواهر على بعض أنواع منها.

ج. الأسلوب الثالث: يقتضي إعادة صياغة التركيب ليظهره بصورة لا يتعارض فيها مع القواعد[1].

إنّ صاحب هذا التقسيم يقصد بالقصور الكميّ؛ تلك النصوص التي اصطُلح على تسميتها بـ: الغريب والشاذ والنادر والقليل، والتي تقابلها مصطلحات أخرى تدل على الكفاية الكمية من حيث الكثرة مثل: المطّرد والشّائع والكثير والغالب، فهذا يفتح مجالا لتأويل هذا النوع من النصوص القاصرة كميّا لردّها إلى القاعدة الأصلية عن طريق إعمال العقل في حُسن تفسيرها، وتبقى مسألة العدد نسبيةً بالنظر إلى توجهات النحاة وطريقة تناولهم للشاهد النحوي[2].

أمّا الأسلوب الثاني؛ فهو اختلاف النحاة في درجة فصاحة الشّاهد بالنظر إلى صاحبه، وتاريخه، والمنطقة التي قيل فيها، فكما هو معلوم؛ فإنّ الشواهد– وخاصة الشعرية منها– لم تنل جميعها الدرجة نفسَها من الوثوق، ففي حين أنّ البصريين كانوا يتميّزون بالحزم فيما يتعلّق بقيمة الشواهد؛ فإنّ الكوفيين كانوا–على العكس من ذلك– أكثرَ لِينا وتساهلا في قبولها والاعتماد عليها كالشاذ والغريب والنادر وحتّى المُنكر، وهذا بالضبط ما جعل تأويلها عند البصريين ضرورة، بينما لم تكن الحاجة تدعو إلى ذلك عند الكوفيين، بل إنّ بعضه لم يتعدّ مرحلة الاجتهاد[3].

(1) أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، ص:233.

(2) المرجع نفسه ص:237-239.

(3) المرجع نفسه، ص:240-246.

وبخصوص الأسلوب الثالث؛ فهو أكثر أساليب التأويل تطرفًا، إذ أنّه يفترض مبدئيا، أنّ لكل نص معانيَ مخفية في التركيب، وعلى المفسّر البحث عنها، هذا الأسلوب الثالث لا يعترف بأحادية المعاني، بل بتعددها، إذ أنّ لكل نص معنيين: أحدهما ظاهر، وآخر مخفي، وهو الأصل[1].

وللنحويين طرق عديدة يعمدون إليها في تطبيق هذا الأسلوب على النصوص وهي: الحذف والزيادة، التقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف. هذه هي الأسس، إضافة إلى طرق أخرى هي: التقدير، الاتساع، الإضمار، الاستتار، الفصل والاعتراض، والتعليق والإلغاء، وغلبة الفروع على الأصول، ورد الفروع إلى الأصول، وسأكتفي في هذا المبحث بالتفصيل في الأساسية التي ساقها ابن جني في خصائصه تحت بند (باب في شجاعة العربية) وهي: الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف [2]، واستغنيت عن بقيتها لضيق المقام عن دراستها كلّها.

أ. الحذف والزيادة:

أ- تعريف:

تعتبر ظاهرة الحذف أكثر الظواهر النحوية تداولا في اللغة العربية، إذ لا يكاد يخلو من مصطلح "الحذف" أيُّ كتاب من كتب النحاة القدماء وكذا المحدثين، واختلفت تعاريفه، واختلطت فيه المفاهيم خاصة في خصوصية كونه حذفا كليّا أو جزئيا، لكن الأمر المشترك بين النحاة هو أنّهم يعتبرونه أهمَّ فرع من فروع التأويل، وعليه تنبني الكثير النظريات حول قدرة القدماء على توظيف العقل والاستنتاجات المنطقية منه، بوصفه ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية، حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام، أو إلى حذف ما يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة حالية كانت أو عقلية أو لفظية، كما يعتري الحذف بعض عناصر الكلمة الواحدة فيسقط منها مقطع أو أكثر[3].

(1) المرجع نفسه، ص: 247-250.

(2) ابن جني، الخصائص، ج2، ص:360.

(3) طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،د.ر.ط، 1998م، ص:4

وقد جاء في تعريف الزركشي للحذف بأنّه: لغة الإسقاط، ومنه حذفتُ الشِّعر إذا أخذتُ منه.

واصطلاحا: إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل. وأما قول النحويين الحذف لغير دليل، ويُسمَّى اقتصارا، فلا تحرير فيه، لأنه لا حذف فيه بالكلية" [1]. ويرى ابن هشام أنَّ: "الحذف الذي يُلزِم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصّنَاعَةُ، وذلك بأنْ يجد خبرًا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفًا أو معمولاً بدون عامل"[2].

أما تعريف المتأخرين فهو أكثر تخصّصا، وأكثر تركيزا على الجانب التركيبي للجملة، ومنها تعريف علي أبي المكارم حيث يقول عن الحذف إنّه:"إسقاط لصيغ داخل النصّ التركيبيّ في بعض المواقف اللغويَّة، وهذه الصيغ يُفترَض وجودها نحويًا لسلامة التركيب وتطبيقًا للقواعد، ثمَّ هي موجودة – أو يمكن أن توجد – في مواقف لغويَّة مختلفة"[3].

نستنتج من هذه التعاريف أنّ الحذف لا يتعلّق فقط بفضلات الكلام، بل إنه يتجاوز ذلك ليشمل كلّ عناصر الجملة، أساسية كانت أو ثانوية، بل ويتعدّاه إلى أبعد من ذلك، إذ يتناول في بعض الأحيان حذف جمل بأكملها إن دلّ عليها دليل السّياق أو الحال أو غيرها، وفي بعض الأحيان المتطرّفة؛ يمكن للحذف أن يصل إلى حدود الفقرات والنصوص، أو أجزاء من الأبيات أو القصائد، إن كان ذلك ممكنا أو مفهوما من سياق الكلام أو مقام الحال.

الأمر الثاني، وهو أنّ الحذف أمر ضروري في اللغة، فهو مما يتعلّق ببلاغتها وحسن توظيف مفرداتها بالشكل المناسب دون إفراط ولا تفريط، حيث تعتبر كثرة الكلام أمرا غير محبوب عند العرب، إلاّ أنّه في بعض الأحيان يكون الحذف وجوبا، كخبر المبتدإ بعد "لولا"، وفي بعض الأحيان الأخرى يكون جائزا، شرط أن يدُلّ عليهما دليل في الحالتين أيضا.

(1) الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر) (ت 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه،ط1، سنة:1957م. ج3-ص:102.

(2) ابن هشام، المغني، ج6، ص: 535.

(3) أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص:202.

وقد تناول القدماء هذه الظاهرة بالدراسة ونعتوها بمصطلحين هما: (الحذف) و(الإضمار)، وهناك فرق واضح بين المعنيين حيث إنّ المحذوف يُستغنى عنه كليّة ولا يظهر له أثر في الجملة، بينما المضمر، فإنّه يبقى ضمن عناصر الجملة فإنّه لا يُرى، لكنّ عمله فيما بعده يظهر، كـ"أن" المضمرة وما ضارعها، غير ظاهرة لكن عملها بالنصب فيما بعدها يدل على وجودها[1].

" والواقع أنّ المصطلحين يُستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداء من سيبويه، ولا توجد تفرقة دقيقة تراعي استعمالهما باستثناء إضمار الفاعل الذي لا يُسمّونه حذفا، وسيبويه يتكلّم في مواضع كثيرة عن الحذف في الأسماء والأفعال، وعن الإضمار في الأفعال بحيث لا يُتبيّن من استعماله تفرقة بينهما"[2].

وقد أشار الدكتور عبد اللطيف حماسة في كتابه "بناء الجملة العربية" إلى فائدة السياق أو المقام أو كليهما معا في تحديد قيمة الحذف في اللغة حيث قال أنّ الحذف: " أحد المطالب الاستعمالية؛ وقد يعرض لبناء الجملة المنطوقة أن يحذف أحد العناصر المكونة لهذا البناء – أو الجملة المكتوبة – وذلك لا يتم إلا إذا كان الباقي في بناء الجملة بعد حذفها مغنيًا في الدلالة، كافيًا في أداء المعنى، وقد يحذف أحد العناصر؛ لأن هناك قرائن معنوية أو مقالية تشير إليه" [3].

وليس اختلاف النحاة في إقرار الحذف من حيث المبدأ، ولا في ضرورة تقديره للوصول إلى المعنى أو لغير ذلك من مقتضيات الصيغ، ولكنهم اختلفوا في بعض المواضع أو في ذات المقدّر المحذوف أو مقداره[4].

أنواعه:

1. **الحذف الجائز :** تعمُّد إسقاط عنصر (إسناديٍّ أو غيره) من عناصر بناء النصِّ ؛ لغرض، مع سماح النظام النحويِّ بذكره، ومع دلالة باقي عناصر النصِّ عليه، وإمكان ذكر هذا العنصر في مقام آخر ولغرض

(1) يراجع: طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص:19-20.

(2) المرجع نفسه ص: 19.

(3) حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية،دار غريب – القاهرة، د.ر.ط، سنة: 2003م. ص: 259.

(4) طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص: 26.

أخر[1]، "وكلّ عنصر إسنادي يجوز حذفه إذا اقتضى الموقف الاستعمالي ذلك، سواء أكان ذلك في الجملة الاسمية أم في الجملة الفعلية، وقد يجب حذفه إلاّ الفاعل. . .وقد منع بعض النحاة، ومنهم ابن جني أن يُحذف الفاعل حذفا جائزا، ونصّ على استحالة ذلك" [2]، ويعتبر المفعول به أكثر العناصر غير الإسنادية حذفاً في الجواز، وكذا الحال إن دلّ عليها دليل.

2. **الحذف الواجب :** إسقاط عنصرٍ إسناديٍّ من نصٍّ لا يسمح النظام النحويُّ بذكره فيه، مع دلالة الأصل التركيبيّ للنصّ عليه، وامتناع ذكره في كلِّ الأحوال [3]، وهذا النوع من الحذف من أدلّ الدلائل على أنّ النحاة كانوا في تحليلهم لبناء الجملة يتعاملون مع البنية الأساسية للجملة الاسمية والجملة الفعلية، فالجملة قد تكون في ظاهرها المنطوق غير مستوفية لعنصريها الإسناديين، ولكنّها تنتمي لنموذجها الخاص بها[4].

أسبابه:

للحذف في اللغة العربية أسباب ارتبطت في معظمها بالواقع الاستعمالي للجملة، حيث تدعو هذه الأسباب في مجملها بضرورة الحذف أو جوازه، وهي كالتالي بحسب الأهمية:

1 -كثرة الاستعمال: كما في الأمثال والحكم ومشهور الأقوال مما تداولته العرب، وعرفت تتمّته دون الحاجة إلى إسهاب أو توصيف، وتعتبر كثرة الاستعمال أكثر الأسباب تداولا بين النحاة نظرا لارتباطها بالسياق الذي تُؤدّى فيه، كقولهم في المثل الرائج: "أحشفاً وسوء كيلة؟" فهما مفعولان به (معمولان) لفعلين محذوفين (عاملين) تقديرهما: تبيع-تكيلُ، والمقصود: (أتبيع حشفا، وتكيل سوء كيلة)، وفي ضوء كثرة الاستعمال يعلَّل الحذف الواقع في قولهم: لم أكُ-أصلها-أكن، وكذا حذف الفعل في قولهم: أهلا وسهلا-أصلها: حللتَ أهلا ونزلتَ سهلا، وغير هذا كثير[5]،ولعلّ من أفضل الأمثلة التي تحتفظ بها اللغة العربية شاهدا على الحذف لكثرة الاستعمال أو

(1) حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية:ص:261-268.

(2) المرجع نفسه ص: 261.

(3)المرجع نفسه ص:269-279.

(4)المرجع نفسه ص:270.

(5) يراجع:طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص:31.

لطول الكلام ما يعتري كلمة "أيمن" من قولهم:"أيمن الله" في القسم؛ إذ ترد على الصور التالية وكلّها مازالت مستعملة: أيمن الله= ايمن الله= أيم الله= من الله = مُ الله.[1] .

2 -الحذف لطول الكلام: تميل اللغة العربية في جوهرها إلى الاختصار والإيجاز، وتحيد عن الإطناب والإسهاب الذي لا طائل من ورائه، وتبتعد في ذات السياق عن التكرار والمبالغة في الشرح. وانطلاقا من هذا المعنى؛ يعتبر الحذف لطول الكلام عند النحاة ضرورة اقتضاها السياق شرط أن يدلّ عليه دليل، كحذف بعضٍ من جُمل الصّلة إذا استطالت، أو جُملِ الشرط، أو الجمل المعطوفة ، وغيرها ممّا يُضعف الكلام، ويحيد عن مقصده الذي هو الفهم والإفهام[2] .

3 -الحذف للضرورة الشعرية: يتناول الحذف للضرورة الشعرية في الغالب حرفا واحدا سواء أكان هذا الحرف كلمة أو جزء من كلمة، وقليلا ما يتناول أكثر من حرف من أحرف الكلمة، وفي بعض الأحيان يكون الحذف في إشباع الحركة بحيث تُنطق مختلسة (تقصير الصائت الطويل أو القصير)، أو يقع الحذف في التنوين[3] .

4 -الحذف للإعراب: ونعني بالإعراب هنا ما يعنيه النحاة من أنه الأثر الظاهر أو المقدّر الذي تجلبه العوامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع، ولهذا الأثر دلالته المعنوية والموقعية في الأسماء والأفعال، مما يسمح بصنوف من التقديم والتأخير في الجملة التي يظهر في أجزائها الأثر الإعرابي في الوقت الذي يُقيّد فيه التصرف في ترتيب الجملة عندما يختفي هذا الأثر، سواء عُدّ ما اختفى فيه الأثر مُعربا تُقدّر عليه الحركات أو مبنيا يلزم حالة واحدة[4] .

5 -الحذف للتركيب: علّل النحاة أنواعا من الحذف بالتركيب المزجي أو الإضافي ودخول ياء النسب، وهذه العلل مطّردة مؤثّرة في الغالب استقراء المادة اللغوية؛ بحيث تُعدّ بمثابة قوانين أساسية لأنواع معيّنة من الحذف[5] .

(1) يراجع:طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص:42.

(2)المرجع نفسه ص:43.

(3)المرجع نفسه ص:47.

(4)المرجع نفسه ص:64.

(5)المرجع نفسه ص:65.

6 -الحذف لأسباب صرفية أو صوتية: ويشمَل هذا النوع من الحذف التقاء الساكنين فيُحذف أحدهما، وحذف اللام من الفعل الناقص، وحذف الألف من الناقص، وهي بمجملها لها مؤشّرات صرفية غايتها التخفيف، وتجنّب الثقل والتعذر، ومراعاة تناسب الحركات في العموم[1].

7 -الحذف لأسباب قياسية تركيبية: ونعني بالأسباب التركيبية (النحوية) حذف كلمة أو أكثر من الجملة، أو حذف جملة أو أكثر من الكلام، وهو أمر خاص بالتراكيب الإسنادية وهيئاتها وأحكامها، ونعني بالكلمة ما يعنيه النحاة من أنّها ما لا يدلّ جزؤه على معناه، وهي بذلك تشمل الاسم والفعل والحرف، مع اشتراط الرابط الحالي أو المقالي فيها [2].

أقول: والمدقّق في أسباب الحذف عند النحاة؛ لا بدّ أن يلاحظ مدى اعتمادها على بعض أسس التداولية كالسياق والمقام والاستلزام الحواري، خاصة تلك المتعلّقة بكثرة الاستعمال وطول الكلام والأسباب القياسية التركيبية التي تُبنى قواعدها على إشراك المخاطب في انتقال المعلومة واختصارها إلى أشدّ ما يكون مع المحافظة على المعنى الذي تؤدّيه، والتأكد من أدائه على الوجه الصحيح.

شروطه:

أشار ابن هشام في المغني إلى ثمانية من الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الحذف حتّى يكون سليما من حيث التركيب وإصابة المعنى، وسهولة الوصول إلى التأويل الصحيح، وهذه الشروط هي:

أولا: وجود دليل حالي أو مقالي للحذف، ويُفتقَرُ إلى هذا الدليل إذا كان المحذوف: جملة بأسرها، إذ يجب في هذه الحالة مراعاة السياق الذي جاء فيه الحذف، كقولك: زيدًا، لمن سأل: مَن أضربُ؟ أو أحد ركنيها، كما في قوله تعالى: ﴿ **قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ**﴾ سورة الذاريات، 25. أي سلامٌ عليكم أنتم قومٌ منكرون، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية. أو لفظًا يفيد معنىً فيها هي مبنيَّة عليه، كما في قوله تعالى: ﴿**تَاللَّهِ تَفْتَأُ**﴾ سورة يوسف، 85.

(1) المرجع السابق ص:73.

(2) المرجع نفسه ص:93.

أي : لا تفتأ . أمّا إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه الدليل، ولكن يُشترط أن لا يضرَّ حذفه بالمعنى ولا بالصناعة النحويّ[1] .

ثانيا: ألاَّ يكون ما يحذف كالجزء، فلا يُحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبـ ـهٌ بهما كا سم "كان" أو إحدى أخواتها[2] .

ثالثا: ألاَّ يكون مؤكَّدًا، فلا يصحّ: الَّذي رأيت نفسه زيد ؛ لما يُوقع فيه ذلك من التناقض، فالتوكيد إسهاب، والحذف إيجاز، ولا يجتمعان[3] .

رابعا: ألاَّ يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله ؛ لأنَّه اختصار للفعل[4] .

خامسا: ألاَّ يكون المحذوف عاملاً ضعيفًا، فلا يحذف الجارُّ والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة على المحذوف وكثر فيها الاستعمال، ولا يُقاس عليه[5] .

سادسا: ألاَّ يكون المحذوف عوضًا عن شيء[6] .

سابعا: ألاَّ يؤدّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه [7] .

ثامنا: ألاَّ يؤدّي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القويّ [8] .

الزيادة:

أمّا الزيادة، فلا يُقصد بها ما يتبادر إلى الذهن من إضافة حروف إلى الفعل، والمسمّاة حروف الزيادة، وإنّما ما يعنيه المصطلح؛ فهو المعاني الإضافية التي تكتسبها بعض الحروف، عن طريق إدراجها في حكم حروف

(1) ينظر: ابن هشام، المغني، ج6، ص:317-318.
(2) ينظر: المصدر نفسه، ج6، ص:336.
(3) ينظر: المصدر نفسه، ج6، ص:338.
(4) ينظر: المصدر نفسه، ج6، ص:343.
(5) ينظر: المصدر نفسه، ج6، ص:345.
(6) ينظر: المصدر نفسه، ج6، ص:345.
(7) ينظر: المصدر نفسه، ج6، ص:347.
(8) ينظر: المصدر نفسه، ج6، ص:347.

أخرى، مقاربة لها دلّ عليها الاستعمال، فقد ابتكر النحاة أسلوبا من أساليب التأويل وفروعه سمّوه "الزيادة"، وهذا الأسلوب كما قال عنه الدكتور أبو المكارم في (أصول التفكير النحوي): "ينطلق من المنطلق الذي ابتدأ منه الحذف والتقدير، وهو دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية، ولكنه مع ذلك ينبني على ركائز تختلف –تطبيقيا– عن ركائز الحذف، وأهم هذه الركائز؛ أنّ النص اللغوي يشمل بالفعل صيغاً زائدة من الناحية التركيبية، وإن لم ينطبق عليها وصف الزيادة دائما من حيث أداؤها للمعاني"[1].

والزيادة في التراث النحوي، اصطلاح يمتد من البحث الصرفي إلى الدرس النحوي ، فلم تكن أساليب الحذف والتقدير الوحيدة التي استخدمها النحاة لتسويغ ما أحسوا به من اختلال وقصور في قواعدهم عن الاستعمالات اللغوية المخالفة للمألوف اللغوي ؛ مما أحدث فجوة كبيرة بين القاعدة والاستعمال ، فقد لجأوا إلى عدد من الأساليب لتحقيق شمولية القاعدة ، ومن هذه الأساليب وجود زيادات في الصيغ والتراكيب، فكما قدروا وجود صيغ لا وجود لها لإثبات عدم قسرية القاعدة عن الاستعمال ؛ ولإكمال أطراف العمل النحوي ، فإن الزيادة قد فرضت إغفال بعض الصيغ الموجودة في الاستعمال وإلغاء ما لها من تأثير ، لذلك شكلت قضية خلافية كبيرة بين النحاة في معناها ودلالتها ، فمن النحاة من يرى أن الزيادة ليس لها معنى، أي وجود الصيغة المزيدة، وعدمه واحد، فلو حذفتها لا يتغير الكلام عن معناه الأصلي [2]، ومنهم من يرى أنها لغاية وهي التوكيد[3].

وتتعلق الزيادة بحروف المعاني، وهي: إن، وأن، وما، ولا، ومن، والباء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ**﴾ سورة النساء، الآية:155. فـ"ما" هنا زائدة، لا تغيّر في لفظ الجملة ولا في معناها، وإنّما جاءت للتوكيد فقط على قول سيبويه[4].

(1) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص: 249.
(2) السيوطي، الأشباه النظائر، ج1، ص:250.
(3) يراجع: سيبويه، الكتاب، ج1، ص:180-181.
(4) يراجع: المصدر نفسه، الصفحات نفسها.

وأقول: إنّ من عادة العرب إذا أرادت تثبيت الكلام وتقويته في الذهن، أطالت في بعض لفظه، وأدخلت فيه ما ليس منه، مما لا يزيد في المعنى ولا يُنقص، لكنه مؤثر في المتلقّي، ويزيد من قناعته به، ومن ذلك قولهم في القسم مثلا: والله الذي لا إله إلا هو لأفعلنّ كذا"، أو "والذي خلق السماوات والأرضين لأفعلنّ كذا"، عوضا عن: "والله لأفعلنّ"، ومعناهما واحد، ولكن إطالة الكلام في هذا المقام تستوجب الاستماع والانتباه إلى ما سيأتي بعد القسم، وهو أدعى إلى إثارة الخوف إن أتبعه تهديد مثلا.

أمّا ابن يعيش في شرح المفصل؛ فقد قال بأن لا إضافة لها من حيث المعنى فقال: الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، ونعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى، وجملة الحروف التي تُزاد هي هذه الستة، وقد أنكر بعضهم وقوع الأحرف زوائد لغير معنى، لأنّه إذ ذاك يكون كالعبث. . . . وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنّهم لم يجدوه في اللغة، أو لما ذكروه من المعنى"[1].

ب. التقديم والتأخير:

أولا: تعريف: النوع الثاني من أنواع التأويل الشائعة؛ هو التقديم والتأخير بين مراتب المسند والمسند إليه بحسب الأهمية وأخذ صدارة الكلام، وقد أسهب النحاةُ قدماءَ ومحدثين في تفسير هذه الظاهرة وتعليلها وتبيان أُسسها وأنماطها التي تأتي عليها، لكنّ أولّ من قال بهذه الظاهرة هو سيبويه في "كتابه" حيث يُفسّر المثال القائل:"ضرب زيداً عبدُ الله" بقوله: إنّك إنّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوّلَ منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ فَمن ثمَّ؛ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّما وهو عربيٌّ جيّد كثير، كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهُم ببيانه أَعْنَى؛ وإن كانا جميعاً يُهمّانِهم ويَعْنِيانهم"[2].

أمّا ابن فارس فيقول عنه: " من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر، وتأخِيره وهو في المعنى مقَدم"[3].

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص:128.
(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص:34.
(3) ينظر: ابن فارس، الصاحبي، ص:189.

وتهدف مسألة التقديم والتأخير في صيغ التركيب اللغوي إلى تمكين القواعد النحوية من الاستعمالات التي خرجت عن المألوف اللغوي ، وهذا بدوره يجعل التقديم والتأخير قضية سهلة في نظر النحاة ، ويدل على ذلك وجودها بكثرة هائلة في جزيئات البحث النحوي"[1] .

وتمتاز اللغة العربية بأصالة ترتيب عناصرها الأساسية في الجملتين؛ الفعلية: فعل+فاعل، والاسمية: مبتدأ+خبر، وتُسمّى (البنية المحورية) [2]، كما تمتاز أيضا بإمكانية إدراج عناصر أخرى لتكون أكثر استطالة كالمفعول به، والمفعول المطلق والحال والتمييز وغيرها . وأيُّ إخلال بهذا الترتيب الأصلي لعناصر البنية المحورية لابدّ وأن يكون سببه وجيها ، انطلاقا من فكرة أنّ هذا الوضع التراتبي ليس اعتباطيا لا نظر فيه، وإنّما جاء على حسب قيمة العنصر، ومنزلته بين المسند والمسند إليه، أو بين الموضوع والمحمول. إنّ تقديم هذه العناصر بعضِها عن بعض أو تأخيرها كافٍ لإيجاد علل ومسوّغات ترجّح كفّة هذا التحويل عن الأصل، والعلة من ورائه، ولا يجب أن تكون هذه العلّة أقلّ من الإخلال بالنظام النحوي، والخروج عن القاعدة، مع عدم القدرة على توظيف فروع التأويل الأخرى كالقياس والضرورة وغيرها .

ولا يرتبط التقديم والتأخير بالوظائف الإعرابية للمفردات، بل إنّ التغيير يختص بالمعنى فقط؛ عن طريق تقديم ما حقّه التأخير إمّا لأهميّته، أو للإشارة إليه، أو لضبط المعنى وتمامه، وغير ذلك من الأسباب التي سيأتي تفصيلها تاليا .

ثانيا- أسبابه:

أمّا أسباب التقديم والتأخير، فقد حصرها الزركشي في سبعة أمور معظمها متعلق بالجانب الاستعمال وهي:

1. أن يكون أصله التقديم، ولا مقتضى للعدول عنه كتقديم الفاعل على المفعول والمبتدأ على الخبر وصاحب الحال عليها .

2. أن يكون في التأخير إخلال ببيان المعنى .

(1) ينظر: نواف مسلم عودة الهوانية، المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال، ص:101.

(2) ينظر: عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، ص:247.

3. أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب فيقدم لمشاكلة الكلام ولرعاية الفاصلة .

4. لعظمه والاهتمام به، وذلك أن من عادة العرب الفصحاء إذا أخبرت عن مخبر ما – وأناطت به حكما – وقد يشركه غيره في ذلك الحكم أو فيما أخبر به عنه وقد عطفت أحدهما على الآخر بالواو المقتضية عدم الترتيب؛ فإنهم مع ذلك إنما يبدؤون بالأهم والأولى.

5. أن يكون الخاطر ملتفتا إليه والهمة معقودة به.

6. أن يكون التقديم لإرادة التبكيت والتعجيب من حال المذكور.

7. الاختصاص، وذلك بتقديم المفعول والخبر والظرف والجار والمجرور ونحوها على الفعل[1].

غير أن ظاهرة التقديم والتأخير ليست مطْلقةً في اللغة العربية، فهناك حالات لا يجوز ذلك؛ مخافة اللبس وعدم الفهم، وهذه الحالات هي:

1. الصلة لا تتقدم على الموصول.

2. الفعل لا يتقدم على الفاعل[2].

3. المضاف إليه لا يتقدم على المضاف.

4. والصفة على الموصوف.

5. معمول الأفعال غير المتصرفة لا يُقدّم عليها .

6. معمول الصفات المشبهة وأعمال الفاعلين لا يُقدّم عليها .

7. والتمييز على ناصبه.

8. الحروف التي تدخل على الأسماء كحروف الجرّ، و"إنّ" وأخواتها، وغيرها لا يقدّم عليها معمولها .

9. الحروف التي لها الصدارة كالاستفهام، ولام الابتداء لا يُقدّم ما بعدها عليها .

(1) ينظر: الزركشي، البرهان، ج:3، ص:233-236

(2) يرى الكوفيون جواز تقدّم الفاعل على الفعل مع الحفاظ على محلّه الإعرابي، فلا يصبح مبتدأ على رأي البصريين، يراجع: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج2، ص:65.

10 . لا يُفرّق بين العامل والمعمول فيه بما ليس للعامل فيه سبب، وهو غريب عنه.

11 . لا يُقدّم المضمر على الظاهر في المعنى.

12 . التقديم إذا ألبس على السامع أنّه مقدّم.

13 . إذا كان العامل في معنى الفعل ولم يكن فعلا لا يقدّم معموله عليه. (1)

وللتقديم والتأخير علّة هي الرتبة، والرتبة مبدأٌ نحويٌّ لولاه لم يكن ثَمَّ تقديمٌ ولا تأخير .فهي قرينة نحويّة من قرائن المعنى، يمكن تعريفها بأنّها جزءٌ من النظام النحويّ يحدّد موقع الكلمة من بناء الجملة ويفرض لكلمتين بينهما ارتباط أن تأتي إحداهما أوّلاً والأخرى ثانيًا، ويمتنع العكس إذا كانت الرتبة محفوظة، أمّا إذا كانت الرتبة غير محفوظة؛ فيجوز أن تتقدّم إحدى الكلمتين في تعبيرٍ ، وتتأخّر في تعبيرٍ آخر من غير اتّصاف أحد التعبيرين بالخطأ النحويّ(2) .

هناك تجاذب بين الرتبة والإعراب، فالرتبة في اللغات غير الإعرابية تحدّد الوظيفة التركيبية لأجزاء الجملة، أمّا في اللغات الإعرابية، فتظهر مرونة الرتبة وإتاحتها حرية الحركة لتلك الأجزاء؛ بسبب تكفُّل الإعراب بتحديد الوظيفة التركيبيّة لها، فإذا خفي الإعراب، انتفى ذلك، ووجب الالتزام بالرتبة.

قدّم الدكتور تمام حسان تفصيلا في الفرق بين الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة قائلا إ نَّ الترتيب السياقيّ للكلمات في حالة الرتبة المحفوظة يُراعى في نظام اللغة وفي الاستعمال، ولا يقع خلافه إلاَّ موصوفا بالخطأ النحويّ، أمّا في حالة الرتبة غير المحفوظة؛ فترتيب الكلمات في السياق أصل افتراضيّ اتّخذه النظام النحوي ، وقد يُحتّم الاستعمال – حسب المقام والغرض – خلافه بتقديم المتأخّر .

ويوصَف العنصر المتقدّ م في الرتبة المحفوظة بأنّه متقدّم وجوبًا – ومن ذلك تقدُّم الموصول على الصلة ، والموصوف على الصفة ، وحرف الجرّ على المجرور ، وغيرها– أمّا في الرتبة غير المحفوظة – كالتي بين المبتد أ

(1) فضل الله نور علي، ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية، مجلة العلوم والثقافة، جامعة السودان، كلية اللغات، المجلد 12، سنة: 2011، ص:180-181.

(2) المرجع نفسه، ص:186.

والخبر، والفاعل والمفعول به ، والضمير والمرجع ، وغير ذلك – فالتقديم والتأخير اختيار أسلوبيّ جائز للمتكلّم بحسب ما يعبّر عن غرضه ويُفهِم معناه المقصود[1] .

وقد يُلغى هذا الاختيار وتحفَظ الرتبة ؛ إمّا لاتّقاء اللبس، كما في (ضرب موسى عيسى)، أو لاتّقاء مخالفة القاعدة، كما في (رأيتُكَ)، فانتقال الرتبة من دائرة الرتبة غير المحفوظة إلى دائرة الرتبة المحفوظة أمرٌ وارد.

والفرق بين الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة هو عينه الفرق بين الواجب والجائز في النحو ؛ فالتقديم في الرتبة المحفوظة حكم تركيبي نحوي صِرف لا مجال فيه لاختيار المتكلّم، فهو إمَّا جارٍ على القاعدة بحفظها، أو مخالفٌ للقاعدة مخلٌّ بسلامة التركيب بإهماله لها، أمَّا الرتبة غير المحفوظة فالتقديم فيها أمر اختياريّ يمكّن من التصرّف في العبارة ؛ لأنَّه يصبح وسيلة أسلوبية تُستجلب بها المعاني وتُقلَّب العبارة لتناسب مقتضى الحال ، ولهذا دار البحث البلاغيّ في علم المعاني حول الرتبة غير المحفوظة[2] .

ثالثا: اختلافات النحاة في التقديم والتأخير:

يظهر واضحا الخلاف التأصيلي بين النحاة في التقديم والتأخير فيما يتعلّق بالفعل وفاعله، ففي حين أنّ البصريين لا يجيزون أن يتقدّم الفاعل على فعله، أي أنّ الجملة عندهم تنتقل–حال التقدم– من الفعلية إلى الاسمية، فإنّ الكوفيين يجيزون أن يتقدم الفاعل على الفعل، ويبقى محتفظا بمحله الإعرابي كونه فاعلا، وبالتالي؛ فإنّ الجملة الاسمية عند الكوفيين لا يجوز أن يكون فيها المسند والمسند إليه إلا أسماء .

أقول: ومن هنا يتضح فساد رأي الكوفيين، الذين يهملون أداة عقلية مهمّة وهي التأويل، وينسون فرعا أساسيا من فروعه وهو التقديم والتأخير، وينكرون قدرته على التغيير النوعي للجملة، لتصبح اسمية بعد أن كانت فعلية، وهذا واضح، فالأدلة العقلية لها من التأثير ما يجعلها قادرة على تحويل الجملة، وتغيير وظائف المسند والمسند إليه بشكل جذري لا يطرأ عليه شك.

(1) يراجع: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط1، 1993م، ص:227.

(2) المرجع نفسه،ص:228.

ومن جهة أخرى، لا بن يعيش رأيٌ آخر أكثر شمولية، حيث يُدرج معيارا هاما وهو أسبقية الوجود الكوني فيقول:"اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل ؛ أن يكون بعد الفاعل ، لأن وجوده قبل وجود فعله[1] .

فالمبدأ هنا تميَّز بالثبات؛ إذ لا يتأثر بقاعدة نحوية، أو باستعمال لغوي، وإنما هو منطق الكون الذي يتحكم في كل الظواهر الكونية، بما فيها قانون اللغة وأحكامها . فلو أن النحاة انطلقوا من مثل هذه الأسس، و لم يغلّبوا الافتراضات التي أملتها عليهم فلسفة العامل، وسيطرت على توجيه النماذج التي وضعوها، لما وقعوا في اضطراب بين التنظير و التطبيق[2] .

ج. الحمل على المعنى:

يقصد بالحمل على المعنى- وهو فرع من فروع التأويل- الخروج بالنص الذي شذّ عن القاعدة عن ظاهره، ومحاولة ردّه إليها عن طريق معناه، لأنّ اللفظ لم يُطاوع، فبذلك يصبح المعنى الذي آل إليه النص هو المطابقَ للقاعدة والموافقَ لها .

قال ابن جنّي في تعريف هذا الباب من العربية: " اعلم أن هذا الشَرْج غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح . قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك مما تراه بإذن الله"[3] .

وقد عرّف الدكتور عبد اللطيف حماسة في كتابه (بناء الجملة العربية) بقوله:" هو ردّ الصورة المنطوقة أو البناء الظاهري إلى بنيتها الأساسية الكامنة وراء هذا التعبير المنطوق"[4] .

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص:75.

(2) دليلة معزوز، الأحكام النحوية بين النحاة و علماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية، دكتوراه، جامعة بسكرة،2008، ص:14.

(3) ابن جني، الخصائص، ج2، ص:411.

(4) حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص:246.

ويعتبر الحمل على المعنى من أهم الطرق النحوية التي تتم على أساسها تخريج النصوص المخالفة لقواعد التطابق خاصة، وهو بدوره يحاول إضفاء جانب استعمالي على الأصول النحوية، ويعتمد في ذلك على بعض القواعد التي تنظم بين الاستعمال والقاعدة لتنتج آثارها في مجال التطبيق.

وقد أولى النحاة القدماء لمسألة الحمل على المعنى أهميّة بالغة لكونها طريقة من طرق تأويل النصوص التي يخالف ظاهرها القواعد، إذ جعلوه سببا من أسباب الخروج عن القاعدة أو وسيلة من وسائل فهم العدول اللغوي، وقد عرّفه ابن فارس بقوله: "هذا بابٌ يُترك حكم ظاهر لفظه، لأنه محمول على معناه، يقولون: (ثلاثة أنفس) والنفس مؤنّثة لأنّهم حملوه على الإنسان. ويقولون: (ثلاث شخوص) لأنّهم يحملون ذلك على أنّهن نساء"[1]، أمّا ابن جني فيقول: "إن العرب إذا حملت على المعنى؛ لم تكد تراجع اللفظ"[2].

أقول: وفي هذا التفصيل إشارة إلى مدى إيغال النحاة القدماء في قضية الحمل على المعنى، واهتمامهم الشديد بها؛ إلى درجةٍ صَرفَتهم عن ظاهر النصوص، فعدّوها كلَّها من قبيل التأويل، متشدّدين بواقعها الاستعمالي وبالغوا في ذلك، وهذا فاسد، لأنّ النص مهما تشعّبت معانيه، واتّسعت تأويلاته؛ لابدّ وأنّ له جذورا متأصلة في اللفظ لا يحيد عنها، وإلاّ لوقعنا في مشكل قصور اللغة عن إدراك المعاني، وهذا بعيد.

أمّا السيوطي؛ فيشترط أمرين لاتخاذ الحمل على المعنى مسوّغا لخروج النص عن القاعدة وهما: اللبس أي الخلط؛ وعدم تبيان المعنى واضحا، والقبح وهو خروج النص عن القاعدة خروجا قبيحا لا يصح معه القياس بقوله: "ويجب مراعاة المعنى إن حصل بمراعاة اللفظ لبسٌ أو قُبح"[3]، ومن هذا المنطلق يترتب علينا أن لا يذهب بنا الحمل على المعنى بعيداً، ويكون سببا في التعسف والإفراط في تحميل اللفظ ما لا يحتمل.

(1) ابن فارس، الصاحبي، ص: 195.

(2) ابن جني، الخصائص، ج2، ص:420.

(3) السيوطي، همع الهوامع،، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة الطبع:1998م، ج1،ص:284.

ومن أكثر نماذج الحمل على المعنى تداولا بين النحاة، تأنيث المذكّر وتذكير المؤنث، وهم في كلّ مرّة يؤوّلون الاسم الذي وقعت فيه شبهة؛ بردّه إلى ما لا تقع فيه، ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿ **فَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا**﴾[1] قال ابن فارس: "حَمَله على المكان"[2] .

ولا يتفق كلّ النحاة على جواز الأخذ بالحمل على المعنى؛ إن لم تكن هنالك ضرورة تدعو إلى ذلك، إذ يراه كثيرون على أنّه نوع من الغلط، حيث إنّ نتائجه ليست بالقطعية ولا اليقينية، إنما هي اجتهادات عقلية قد تصيب وقد تخطئ، خاصة في تطبيقه على القرآن الكريم، أمّا بعضهم؛ فإنّه لا يتحرّج من استعماله، ويرى أنّه من صميم التفسير والتعليل، يقول ابن جني: " فقد رأيت غلبةَ المعنى للفظ، وكون اللفظ خادمًا للمعنى مشيدًا به، وأنه إنما جيء به له ، ومن أجله، وأما غير هذه الطريق : من الحمل على المعنى ، وترك اللفظ – لتذكير المؤنث وتأنيث المذكر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف ، والأجزاء التّوامّ، والجُمل ، وغير ذلك حملاً عليه ، وتصوُّرًا له، وغير ذلك مما يطول ذكره، ويمل أيسره – فأمر مستقرٌ، ومذهب غير مستنكر"[3] .

وهذا ما ذهب إليه السيوطي في "الأشباه والنظائر"، حيث يرى أنّه: "إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى؛ بُدئ بالحمل على اللفظ، وعِلل ذلك بأنّ اللفظ هو الشّاهد المنظور إليه، وأمّا المعنى؛ فخفيّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، وبأنّ اللفظ متقدم على المعنى، لأنّك أول ما تسمع اللفظ؛ فتفهم معناه عقبه، فاعتُبر الأسبقَ، وبأنّه لو عُكس؛ لحصل تراجع، لأنّك أوضحت المراد أولا ثم رجعت إلى غير المراد، لأنّ المُعوّل على المعنى، فحصل الإبهام بعد التبيين"[4] .

(1) سورة ق، الأية:11.

(2) ابن فارس، الصاحبي، ص:195.

(3) ابن جني، الخصائص، ج2، ص:237.

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص:227.

د. **التحريف:**

يُقصد بالتحريف في البحث النحوي، ما اتصل بالتحليل اللغوي للنصوص، وبما يحدث في صيغها وتراكيبها من تغييرات صوتية وصرفية بصفة خاصة، ولذلك فإنّه يدل على هذه التغيرات التي تحدث في الصيغ والتراكيب عند إعادة تقليبها وتركيبها، كما يتضمن -في الوقت نفسه- النظام أو النظم التي تحكم هذه التغيرات، والذي يُتوصل إليه من تحليل مفردات التراكيب[1].

وقد أفرد ابن جني في خصائصه فصلا له، وقسّمه إلى ثلاثة أقسام: التحريف في الاسم، التحريف في الفعل، والتحريف في الحرف[2].

1. تحريف الاسم: كحذف بعض حروفه أو نحته وما إلى ذلك مثل: "المنا" وهو يقصد "المنازل"، "أبي سلام" وهو يقصد "أبي سليمان"، و"ميسنان" وهو يقصد "ميسان" وغيره كثير[3].

2. تحريف الفعل: من ذلك ما جاء من المضاف مشبهاً بالمعتل. وهو قولهم في ظللت: ظلت، وفي مسست: مِسَتْ، وفي أحسست: أحَسْت[4].

3. تحريف الحرف: بين "بل" و"بن"، وبين "ثم" و"فم"، وبين "سو" أفعل و"سف" أفعل و"سوف" أفعل، وبين "رُبَّ" ثقيلة ومخففة[5].

أقول: هذه الظاهرة؛ وأقصد بها التحريف بأنواعه الثلاثة؛ تتطلب إعمال العقل لكشف ما وراءها من جهة الاستعمال، ومعرفة السّياق الذي حصلت فيه النصوص، حتى يكون الوصول إلى نتيجة ما ممكنا، فلا نستطيع بأي حال من الأحوال اقتطاع النصوص التي حدث فيها التحريف من سياقها الحَدثي، مع الاحتفاظ بالقدرة على فكّ رموزها التي تختبئ بين ثنايا النص، دون الاستعانة بالدلائل السياقية الضرورية من أجل التأويل الصحيح.

(1) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص:250.

(2) ابن جني، الخصائص، ج2، ص:436.

(3) المصدر نفسه ج2، ص:437.

(4) المصدر نفسه ج2، الصفحة نفسها.

(5) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص:250، وينظر: ابن عصفور، المقرب، ج1،ص:201.

المبحث الثالث-أسباب لجوء النحاة إلى الاجتهاد العقلي:

كما مرّ معنا في هذا الفصل، تعتمد اللغة العربية على العقل والمنطق في كثير من الأحيان، خاصة وأنّ لها قوانينها ومعاييرها الاستعمالية، ونظامها المطرد القياسي، فلا عجب إن وجدنا الكثير من النحويين، يستفيدون من توظيف العلوم الأخرى لدراستها وتقنين ظواهرها، وخاصة في ما يتعلق بجوانبها الوظيفية لما لها من علاقة بالمجتمع وتغيّراته؛ وكذا السياقات وتحوّلاتها، وهذا -بطبيعة الحال- يؤدي بنا إلى استخدام المزيد من النظريات والفرضيات للوصول عن طريق العقل والمنطق إلى فهم سليم للنصوص.

ولا شكّ في أنّ الفلسفة، ليست وليدة الفكر العربي، بل إنّ هذا الفكر-وعلى الرغم من أصالته وتجذّره- استنجد بها لزيادة قدرته على تفسير الظواهر اللغوية؛ والتي لم يكن باستطاعة القاعدة احتواؤها إمّا بسبب شذوذها، أو بسبب تعارضها مع الشّائع، أو المطّرد، أو بسبب الكثرة التي يصعب معها الحصر، وغيرها من الأسباب. كلّ هذا؛ دفع العرب دفعا مضطرّين إلى الاعتماد على الأدلة العقلية في نمذجة النحو العربي وظواهره، اقتداء بما صار عليه مَن سبقهم من الأصوليين، ونجاح تجربتهم في الاعتماد على علم الكلام في الفقه، على الرغم من خطورة ذلك عندهم بالنظر إلى المحاور التي يتناولها، بقدر خطورة إعراب القرآن وتفسيره لغويا عند النحاة.

إنّ اعتماد العرب على العقل عامة في تفسير الظواهر النحوية، يدلّ على قناعة اللغويين بأنّ السّماع وحده لا يكفي لصياغة النحو والوصول إلى نتائجَ يقينية، أو على الأقل لا يفي كلّ حالة منها، وكذلك القياس، فلْنقُل عنه؛ إنّ به قصورا عن استيفاء جميع الظواهر اللغوية. فما المانع عندهم من الخروج إلى آليات جديدة؛ تكون لها القدرة على مسايرة النص من جميع جوانبه ظاهرها وباطنها، والتي تمنح-على الأقل- قناعةً لدى صاحبها، على الرغم من قابليتها للنقد والتجريح كونها غير قابلة للاستدلال.

فالسبب الرئيس في هذا المنحى؛ هو محاولة النحاة العرب، إثبات قدرتهم على دمج القواعد الفلسفية مع النحو للوصول إلى صورة أشمل قادرة على تغطية النقص الذي شابه جرّاء شذوذ بعض نصوصه، وإغراقها في الغموض من جهة، والخروج عمّا اعتبروه قواعد صارمة لتعلّم النحو لغير العرب عن طريق المطّرد منها والمتداول.

والمتفحّص لتطور النحو عند العرب في مختلف مراحله؛ لا بدّ وأن يُدرك ما أحدثته هذه النظريات الفلسفية المنبثقة عن الفكر اليوناني من تغيير على مستوى دلالات الألفاظ والمعاني، والتي كان من الصعب-قبل ذلك- الحصول على تفسير دقيق شامل صارم، يحتوي جميع الحدود، ويصل في النهاية إلى نتيجة قطعية، فلا يمكن الأخذ بظاهر النص اللفظي فقط، والحصول على استنتاجات يقينية منه، ولا حتّى بالبنية قليلة العمق، لأنّ هذا لا يصل بنا إلى نتائج قطعية، لأنّهُ -ببساطة- قيل في زمنٍ غيرِ زمن النحوي، ولم يكن بين الحاضرين أثناء إنتاجه وإلقائه، كما أنّه قيل بلغة ليست حالها كما هي الآن، ولا ألفاظها، ولا معانيها . لقد اختلفت الأسس، وتوسّعت الأفكار أو ضاقت، وتباعدت العقليات تباعدا مطّردا، صار معه الوصول إلى فهم حقيقي للغة مستحيلا، أو لنقل: صعباً . إذن: فالاعتماد على جميع ما يقع تحت يد الدارس من نظريات وأساليب وطرق يُعتبر حتمية لا مفرّ منها، وهذا ما حدث بالفعل مع النحاة الأوائل، ويحدث الآن مع النحاة المتأخرين، فالقدماء استعملوا القياس والتأويل وما صاحبهما من العمليات العقلية، والمتأخرون ساروا على نفس المنهاج بالاعتماد على العديد من مستويات دراسة الظاهرة اللغوية من مستوى صوتي، وصرفي، ونحوي وتركيبي وتداولي وغيرها كثير.

أ - في القياس:

النحاة القدماء لم يَعْرفوا كلّ كلمة من العربية، ولا كلّ اشتقاق لها، ولكنهم مع ذلك، استعانوا بالمعروف للكشف عن المجهول، وبذي القاعدة لما لا قاعدة له، ويثبت هذا الرأي ما قاله أبو علي وقت القراءة عليه كتابَ أبي عثمان: لو شاء شاعر، أو ساجع، أو متسع، أن يبنيَ بإلحاق اللام اسماً، وفعلاً، وصفة، لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب. وذلك نحو قولك: خرججٌ أكرم من دخللٍ، وضربب زيد عمراً، ومررت برجل ضرببٍ وكرمٍ ونحو ذلك. قلت له: أفترتجل اللغة ارتجالاً؟ قال: ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذاً من كلامهم[1].

(1) ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص: 358-359.

توضّح هذه القصة التي ساقها ابن جنّي في خصائصه إلى أيّ مدىً بلغ تعلّق النحاة بالمهامّ العقلية، وطريقة افتراضاتهم للّغة غير الموجودة أصلا، عن طريق الاجتهاد في القياس، والذهاب به بعيدا في الاشتقاقات والتفرعات، حتى ليُخيّل إلينا-كباحثين معاصرين- أنّهم كانوا قادرين على الاستغناء عن السّماع، والاكتفاء بالتأويل والقياس، علماً بأنّ ما وصلهم من المسموع المطّرد قليل جدًّا مقارنة بما ضاع.

غير أنّ ابن جني نفسَه يعود فيرفع من شأن السّماع، ولا يرى القياس قادرا على الحلول محلّه؛ حيث يستدرك قائلا: "ومعاذ الله أن ندَّعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبَّهنا عليه؛ كما فعله من قبلنا ممن نحن له متَّبعون"[1].

ب -في التأويل:

والأمر نفسه ينطبق على التأويل، فإنّ تأويل النصوص مثلاً؛ باعتباره طريقةً عقلية من طرق التقعيد النحوي، لا بدّ وأنّه وقع في بعض المشاكل الابستيمولوجية التي لها علاقة بجدواه من الناحية الوظائفية، مادام لا يمكن الاستدلال عليه، ولا إثبات صحته ولا إثبات خطئه، إنّه لا يؤثّر في الموقع الإعرابي، ولا في البنية الصرفية، ولا التركيبية للمفردات والنصوص، فمن أين يستمدّ قوّته؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ ينبغي العودة إلى أصل هذا التأويل لدى الأصوليين، لمعرفة القوة التقعيدية التي يتحلّى بها، فهو عندهم ضروري لاستنباط المسائل الفقهية، حيث "يعتمد التأويل في مبناه على الدليل. وحتّى يكون التأويل مستساغا مقبولا؛ لا بدّ أن يتوافق مع مقتضيات النص من جهة اللفظ والمعنى. . .فمناط صحة التأويل متعلق بمدى ظهور الدليل فيه، فإذا ترجّح التأويل بأدنى مرجّح؛ صار تأويلا قريبا صحيحا، وإلاّ كان تأويلا فاسدا"[2].

(1) ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص: 43.

(2) إسماعيل نقاز، مناهج التأويل في الفكر الأصولي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، سنة:2017م. ص:456.

هذه الثقة في التأويل عند الأصوليين، هي التي جعلت قدرته على فكّ رموز النصوص النحوية ممكنة من الجانب الدلالي والمعنوي، وأعطت للنحاة مزيدا من الثقة في كونه حلاً جيّدا لمشكلة قصور اللفظ، وأداةً فعّالة في ربط النص بمحيطه، لأنّ عُرف الاستعمال غالب على عُرف اللغة، حيث تُقدّم الحقيقة الاستعمالية ومقتضى الحال على الحقيقة العرفية، كمفهوم الصلاة بين اللغة والاصطلاح، وكذا الصوم والحج وغيرها، فمراعاة ما عهده العرب من المعاني في الكلام؛ يُعدُّ مقتضًى من مقتضيات التأويل، وشرطا لازما من شروطه[1].

ويكفي في هذا المقام أن نعترف بأنّ جهود القدماء لتطويع الشواهد الناشزة إلى القواعد العامة، كان عملا جبّارا، اُستُنفِذت فيه جميع المقترحات العقلية من قياس وتأويل وتعليل وتفسير، على الرغم من الاختلاف بينهم في الطريقة والنتيجة، لكن الغاية كانت واحدة، وهي الحفاظ على اللغة العربية من الزوال، وإيجاد قوانين مضبوطة من أجل فهمها على الوجه الصائب المقبول.

(1) إسماعيل نقاز، مناهج التأويل،ص: 478.

خاتمة الفصل:

وبعد، فهذا تفصيل في الخلاف بين المدارس النحوية ، وطرق استنجادها بالمنقول والمعقول؛ وقد خرجتُ من هذا الفصل بالأسباب الموضوعية التي أدت إلى الاختلاف وهي كالتالي:

- لم يُدرج النحاة في تعاملهم مع الشّاذ عنصر الزمن في الحسبان أثناء اختيارهم للشّواهد الموثّقة والشّواهد الشّاذة، حيث إنّ اللغة متطوّرة غير جامدة أو ثابتة، فلا بدّ أنّ للزمن تأثيرا على النصوص من حيث الجودة والمضمون، والأمر نفسه ينطبق على السياق الذي قيلت فيه.

- إنّ القدْر في المسموع الذي يُسمّيه النحاة بالكثير كان نسبيًّا، لا تحدده الدقة، وهو أمر غير متّفق عليه، وهذا هو سبب الاختلاف، فقد يكفي البيت والبيتان لتسويغ ظاهرة نحوية خرجت عن القاعدة، وقد لا تكفي الأبيات العشرة في بعض الأحيان لتسويغها .

- أن يتوافر لأحد النحاة من المسموع ما يغنيه عن القياس، ولا يتوافر لنحوي آخر ذلك فيتّجه إليه، فيختلف استنتاجهما للقاعدة.

- الخلاف حول أمانة الناقل للشاهد وحججه السياقية والمقامية، فمَن كان ثقة عند هؤلاء، قد يكون كلامه مردودا عند أولئك، وكنتيجة لذلك، فقد تختلف نتائج القاعدة بينهم، ورأينا هذا في شرعية الشواهد الشعرية بالنظر إلى الزمن الذي قيلت فيه.

- علم القياس في النحو جاء ليسُدّ فجوة تركها السَّماع خلفه، فلم يصل كلُّ مسموع إلى آذان اللغويين، بل ضاع منه الكثير، أو ترفّع جامعوا الشواهد عن الإتيان به لعلّة في الراوي كالفسق والكفر والكذب وغيرها، أو لأسباب أخرى كالنسيان أو الوفاة.

- ظاهرة الحذف أو منعها عند النحاة ترجع إلى الاختلاف في توظيف بعض أسس التداولية كالسياق والمقام والاستلزام الحواري، خاصة تلك المتعلّقة بكثرة الاستعمال وطول الكلام والأسباب القياسية التركيبية التي

تُبنى قواعدها على إشراك المخاطب في انتقال المعلومة واختصارها إلى أشدّ ما يكون مع المحافظة على المعنى الذي تؤدّيه، والتأكد من أدائه على الوجه الصحيح.

- يهمل الكوفيون قدرة التأويل على التغيير في تراكيب الجملة، وينسون فرعا أساسيا من فروعه وهو التقديم والتأخير، وينكرون قدرته على التغيير النوعي للجملة، لتصبح اسمية بعد أن كانت فعلية، فالفاعل عندهم يبقى فاعلا حتى ولو تقدم عن فعله.

- الظاهرة التحريف بأنواعه الثلاثة؛ تتطلب إعمال العقل لكشف ما وراءها من جهة الاستعمال، ومعرفة السّياق الذي حصلت فيه النصوص، حتى يكون الوصول إلى نتيجة ما ممكنا، فلا نستطيع بأي حال من الأحوال اقتطاع النصوص التي حدث فيها التحريف من سياقها الحَدثي، مع الاحتفاظ بالقدرة على فكّ رموزها التي تختبئ بين ثنايا النص، دون الاستعانة بالدلائل السياقية الضرورية من أجل التأويل الصحيح.

الفصل الرابع

تداولية الخطاب النحوي بين القاعدة والاستعمال –الجانب التطبيقي–

الفصل الرابع

تداولية الخطاب النحوي بين القاعدة والاستعمال (الجانب التطبيقي)

المبحث الأول– آليات الحجاج في الخطاب النحوي وأثرها في ثبات القاعدة.

المبحث الثاني– الاقتضاء وأثره في انزياح المعاني النحوية ودلالاتها .

المبحث الثالث– الأسس الاستعمالية للشواهد النحوية

خاتمة

المبحث الأول– آليات الحجاج في الخطاب النحوي وأثرها في ثبات القاعدة

يعتبر الحِجاج (Argumentation) من أهم الآليات التي تعتمد عليها التداولية في تحليل الخطاب، إذ أنّها تربطه بالقدرة على الإقناع والتأثير في المخاطَب عن طريق توظيف بعض المعايير التي تعتبر من صميم الفلسفة، كالاستدلال المنطقي، وأبجديات الحوار المفيد، والبرهنة وغيرها، كما أنّ الهدف منه بالدرجة الأولى البحث عن أفضل الطرق والوسائل التي يتحقق بفضلها انصياع السامع إلى قرارات المتكلّم، بغضّ النظر عن قناعاته وآرائه التي لا تعتبر– بالضرورة– مخالفة للواقع.

إنّ الحجاج، وخاصة في ميدان اللغة – بوصفها خاضعةً لمقاييسَ متّفق عليها مسبقا– هو وسيلة فعّالة لنقل صورة الواقع، مع احتمالية نقل صورة مخالفة لهذا الواقع، إن كان صاحبها يمتلك الأدوات اللازمة لتغييره، حيث يعتبر التأثير الإيجابي على السامع من أهم الأهداف التي يسعى إليها .

ولفهمٍ أكثرَ لهذه الآلية، لابد من الإشارة إلى المعاني التي يحملها تعريف الحجاج لغة واصطلاحا .

فالحجاج لغة: من الفعل "حَجَجَ"، وقد جاء في لسان العرب: "والحجة: البرهان؛ وقيل : الحجة ما دوفع به الخصم؛ وقال الأزهري: الحجة الوجه الذي يكون به الظَّفَر عند الخصومة. وهو رجل مِحْجَاجٌ أي جدِل. والتحاجّ: التخاصم؛ وجمع الحجة: حجج وحجاج. وحاجه محاجة وحجاجا: نازعه الحجة. وحجه يحجه حجا: غلبه على حجته"[1].

وعرّف غيره الحجاج بأنه: " غلبة بالحجة، أو حاجة محاجّة، وحجاجا: جادله، واحتجّ عليه، أقام عليه الحجة، وعارضه مستنكرا فعله، وتحاجّوا: تجادلوا، والحجة: الدليل والبرهان"[2].

فمن التعاريف السابقة يمكن ملاحظة ما يحمله الحجاج من معاني الغلبة والخصام والمساجلة بين طرفين، وقد يؤدّي هذا إلى اقتناع أحدهما برأي الآخر نظرا لقوة لسانه، وبلاغة خطابه، ولا علاقة للأمر بالحقيقة والزّيف، أو بالصدق والكذب، فالقدرة على الإقناع قد لا تكون دائما في صفّ المُصيب، ومن هنا يتّجلى بوضوح أنّ

(1) ابن منظور، لسان العرب، ص: 779. باب: حجج.

(2) شوقي ضيف وآخرون، المعجم الوسيط. مكتبة دار الشروق الدولية، مصر،ط:4، 2004م، ص: 156.

الحجاج، بغض النّظر عن صاحبه، لا يعدو أن يكون وسيلة من وسائل القدرة على التخاطب لا غير، لكنه في الوقت نفسه؛ لا يعتبر ناقلا للصحّة والثبات.

أمّا اصطلاحا، فقد تبلور مفهوم الحجاج في ظل النظريات اللسانية الحديثة، وخاصة ما اصطُلح على تسميته بالبلاغة الحديثة[1] التي تنساق أكثر إلى المناهج السياقية في تفسير الظواهر اللغوية، ويعتبر الفيلسوف البلجيكي شاييم بيرلمان Chaïm Perelman أوّل من أعطى الحجاج مفهوما توصيفيا خاضعا للاستنباط الديالكتيكي[2] الأرسطي، إذ هو يقوم على حجج تسعى نحو قبول أو رفض فرضية مطروحة للنقاش، فدراسة أسلوب وشروط عرض الحجج الإقناعية هو الموضوع الذي تعمل على دراسته نظرية البلاغة الجديدة (La nouvelle Rhétorique)، هذا الحقل الذي كلما اتسع نطاق دراسته، تتجدد بلاغة أرسطو في آن واحد"[3].

فهدف البلاغة الحجاجية عنده هو "دراسة التقنيات الخطابية التي من شأنها إحداث أو زيادة موافقة الآخرين على الأطروحات المقدمة إليهم بقصد قبولها"[4].

لقد شدّد بيرلمان على أنّ الغاية من الحجاج أن يجعل العقول تُذعن لما يُطرح عليها أو يزيد في درجة ذلك الإذعان، فأنجع الحجاج ما وُفّق في جعل حدّة الإذعان تقوى درجتها لدى السّامعين بشكل يبعثهم على العمل المطلوب (إنجازه أو الإمساك عنه)، أو هو "ما وُفّق على الأقل في جعل السّامعين مهيّئين لذلك العمل في اللحظة المناسبة"[5].

---

(1) البلاغة الحديثة (La nouvelle Rhétorique) هي محاولة لوصف الخصائص الإقناعية للنصوص. يراجع: عباس حشاني، مصطلح الحجاج: بواعثه وتقنياته، مجلة المخبر، جامعة بسكرة، العدد التاسع، سنة: 2013، ص: 268.

(2) **ديالكتيك** في الفلسفة الكلاسيكية، الديالكتيك (باليونانية διαλεκτική) :هو الجدل أو المحاورة: تبادل الحجج والجدال بين طرفين دفاعًا عن وجهة نظر معينة.المصدر: ويكيبيديا.

(3) Chaïm Perelman, L'EMPIRE RHÉTORIQUE, RHÉTORIQUE ET ARGUMENTATION, Librairie Philosophique J. Vrin, France, 1977, p:19.

(4) ينظر: أمينة الدهري، الحجاج وبناء الخطاب في ضوء البلاغة الجديدة، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط1، سنة:2011، ص:06.

(5) ينظر: عبد الله صولة، نظرية في الحجاج: دراسات وتطبيقات، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، ط1، سنة:2011، ص:13.

وكرّس الفيلسوف الفرنسي أوزفالد ديكرو (Oswald Ducro) مفهوم الحجاج في نظريته التداولية المدمجة في "العلاقة الدلالية التي تربط بين الأقوال في الخطاب الذي تنتج عن عمل المحاجة، ولكن ه ذا العمل محكوم بقيود لغوية ، فلابد م ن أن تتوفر في الحجة (ف1) شروط محددة حتى تؤدي إلى (ف2)، لذلك؛ فإن الحجاج مسجَّل في بنية اللغة ذا تها، وليس مرتبطا بالمحتوى الخبري للأقوال، ولا بمعطيات بلاغية مقامية، فالخطاب ه و وسيلة الحجاج وهو في آن واحد منتهاه"[1]، إذ أنّ العلاقات الحجاجية هي في الواقع تأليف بين المفردات في حد ذاتها، ولا علاقة لها بالعالم الخارجي بقدر مالها علاقة بالمتلفَّظ في حدّ ذاته، حيث يعتبر تصويرا لتصور المخاطِب كما يرى العالم، بوصفه مسؤولا عن أقواله، وليس كما هو في الواقع بالضرورة[2].

يتضح من التعاريف السابقة، أنّ البلاغة الجديدة التي تحمل في طيّاتها النظريات الحجاجية، جاءت كثورة على البلاغة القديمة التي تعُنى في الأساس بتنميق الخطاب المتفق على الاعتقاد به وصدقه، ولتخرج به من طابعه المتفق عليه، إلى ما ليس متفقا عليه، ولا صادقا، لتظهر الحاجة إلى الاعتماد على وسائل الإقناع المنطقية لتغيير المفاهيم عند المخاطَب، لأن " كل من يعتقد بإمكانية الكشف عن الحقيقة بمعزل عن الحجاج، لا يحمل إلا الازدراء للبلاغة التي ترتكز على الآرا ء . لأن البلاغة وفي أحسن الأحوال، قد تستعمل لأغراض الترويج لحقائق مضمونة لدى المتكلم بواسطة الحدس ومبدأ الوضوح في ذاته، لكنها لا تعمل أبدا على جعل تلك الحقائق ثابتة. فإذا كنا لا نعترف سوى بإمكانية تأسيس فرضيات فلسفية على حدوس بديهية، ينبغي علينا إذن اللجوء إلى تقنيات حجاجية من أجل تحويل تلك الفرضيات إلى قضايا عقلانية قابلة للتداول. وبذلك، تصبح البلاغة الجديدة أداة ضرورية ولا غنى لنا عنها في الفلسفة" [3].

(1) هندة كبوسي، بلاغة الحجاج: الأصول والامتداد، مجلة تاريخ العلوم، جامعة أم البواقي، العدد التاسع، سبتمبر 2017، ص:30.

(2) Jean-Claude Anscombre, Oswald Ducrot, L'Argumentation dans la langue, In: Langages, 10e année, n°42, 1976. P:20.

(3) Chaïm Perelman, L'EMPIRE RHÉTORIQUE, RHÉTORIQUE ET ARGUMENTATION, p:21.

كما عرّف بعض المحدثين مصطلح الحجاج، ومنهم طه عبد الرحمن على أنه: "كل منطوق به موجّه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها"[1].

إضافة إلى هذا التعريف، فإنّه يربط الحجاج بالتداولية حيث يقول إنه: " فعالية تداولية جدلية، فهو تداولي لأن طابعه الفكري مقامي واجتماعي، إذ يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الحال من معارف مشتركة ومطالب إخبارية وتوجهات ظرفية، ويهدف إلى الاشتراك جماعيا في إنشاء موجّها بقدر الحاجة ، وهو أيضا جدلي لأن هدفه إقناعي قائم بلوغه على التزام صور استدلالية أوسع وأغنى من البنيات البرهانية الضيقة"[2].

وترتكز نظرية الحجاج على الكثير من المعايير والمقوّمات والنظريات التي يمكن اعتبارها محدّدات لمدى حجاجية الخطاب وإقناعيته، ولن أتناولها جميعها نظرا لكثرتها وتشعّبها، لكنني بالمقابل سأركّز على أهمّها فيما يلي:

- السلالم الحجاجية (Les Échelles argumentatives).
- الروابط الحجاجية (les connecteurs).
- العوامل الحجاجية (les operateurs).
- نظرية الأفعال الكلامية (Les Actes de language).
- السياق والمقام (Le contexte et La situation)

وفي المطالب الآتية تفصيل لما تمّت الإشارة إليه أعلاه.

(1) طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، مرجع سابق، ص: 226.

(2)طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، سنة: 2000. ص:65.

المطلب الأول– السلالم الحجاجية في الخطاب النحوي:

تنطلق السلالم الحجاجية من فكرة مفادها أنّ الكلام سواء أكان وصفا أو حكما أو تقريرا؛ يهدف إلى الوصول إلى نتيجة لدى المتلقي، مصرّحا بها أو مضمرة مثلا، ويجب أن يكون مدعوما بحجج منطقية لا تتساوى، لكنّها تتوالى في تراتبية معيّنة من الضعف إلى القوة بحسب درجة اليقين عند المتلقّي.

فالسلالم الحجاجية عند شكري المبخوت " إقرار التلازم في عمل المحاجة بين القول الحجة (ق) ونتيجة (ن)، ومعنى التلازم هنا هو أن الحجة لا تكون حجة بالنسبة إلى المتكلم، إلا بإضافتها إلى النتيجة؛ مع الإشارة إلى أن النتيجة قد يصرح بها وقد تبقى ضمنية "[1].

وهي عند طه عبد الرحمان،"عبارة عن مجموعة غير فارغة من الأقوال مزوّدة بعلاقة ترتيبية، وموفّية بالشرطين التاليين:

أ -كل قول يقع في مرتبة ما من السلّم؛ يلزم عنه ما يقع تحته، بحيث تلزم عن القول الموجود في الطرف الأعلى جميع الأقوال التي دونه.

ب - كل قول كان في السلم دليلا على مدلول معيّن؛ كان ما يعلوه رتبة دليلا أقوى عليه"[2].

ولسَوق أمثلة عن هذه السلالم الحجاجية، ضرب المبخوت بعضها مثل:

- (ن) زيد ذكيّ.
- (ق1) فقد نجح في البكالوريا بامتياز.
- (ق2) ونال منصب رئيس الجمهورية.

فالنتيجة (ن) دعمتها الحجتان (ق 1) و(ق2)، وبالتالي فهما ينتميان إلى قسم حجاجي واحد يحدده القول (ن).

(1) شكري المبخوت، الحجاج في اللغة، ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم إشراف حمادي صمود، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، منوبة، تونس، ص: 351.

(2) طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، مرجع سابق، ص: 271.

1.1 – قانون الخفض:

مقتضى هذا القانون، أنّه إذا صدق القول في مراتب معيّنة من السلّم، فإنّ نقيضه يصدق في المراتب التي تقع تحتها، وقد نضع له الصيغة الرمزية التالية:

با ⇐ ¬ با م- ن

حيث ترمز **با** إلى القول الطبيعي أيا كان، والعلامة ⇐ إلى اللزوم، والعلامة الثانية ¬ إلى النفي، وحيث المؤشران السفليان م و م- ن يرمزان إلى الرتبة مع **م ≥ 2 و ن ≤1 .**

ويتخذ الرسم السّلّمي لهذا القانون الصورة التالية:

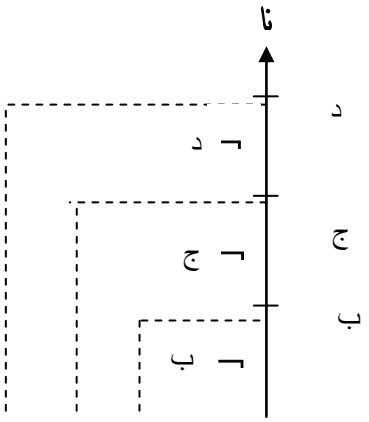

2.1– قانون تبديل السّلّم: مقتضى هذا القانون الثاني أنه إذا كان القول دليلا على مدلول معين؛ فإن نقيض هذا القول دليل على نقيض مدلوله، وقد نصوغ هذا القانون على الصورة الرمزية التالية:

(با ⇐ نا) (¬با ⇐¬نا) . [1]

3.1– قانون القلب: مقتضى هذا القانون الثالث أنه إذا كان أحد القولين أقوى من الآخر في التدليل على مدلول معين، فإنه نقيض الثاني أقوى من نقيض الأول في التدليل على نقيض المدلول ، وقد يتخذ هذا القانون الصيغة الرمزية الآتية:

[(با ⇐ نا)] > [جا ⇐ نا] ⇐ [(¬جا ⇐¬ نا)> (¬با⇐¬نا)]

(1) طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص: 277.

حيث **جا** ترمز إلى دليل آخر غير الدليل الذي ترمز إليه **با** وترمز العلامة > إلى علاقة "أقوى" مع احتفاظ الرموز الأخرى بدلالاتها السابقة.

والجدير بالذكر هاهنا، هو أنّ بين قوانين السلّم وقوانين الاستدلال القياسي وجوها قويّة من التماثل.[1]

وبالعودة إلى النحو القديم والحديث، نجد أنّ قانون السلالم الحجاجية له أثر ظاهر في بعض الأساليب النحوية ودلالاتها؛ وأسلوب الشرط واحد منها، ففيه تتجلى بصورة واضحة هذه القوانين السُّلّمية التي يستنبط منها الحجاج أبعاده وأهدافه، وأخص بالذكر – في هذا المقام– أسلوب الشرط الجازم وغير الجازم المقترن بالفاء.

وهنا نتساءل: إلى أي نوع من أنواع السلالم الحجاجية يمكن إدراج أسلوب الشرط؟فإنّ ما بعد هذه الفاء– وخاصة إن كان جملة اسمية– لا بد وأن يكون أعلى أو أدنى مرتبة في الحجاجية مما سبقه بحسب نية المتكلم، ألا يستدعي ذلك بالضرورة استدراج المتلقّي إلى الاقتناع بالكلام وحمله على المعنى الأصلي الذي يؤديه؟

لتوضيح أكثر لهذه الظاهرة الحجاجية في النحو من خلال أسلوب الشرط، لا بأس أن أسوق الأمثلة التالية:

أ. متى تفِ بوعدك/ فأنت الصديق المخلص.

(ن) (ق)

ب. إن غلبت أقرانك/ فأنت أكثرهم خبرة / ولا أحد مثلك في الشجاعة.

(ن) (ق1) (ق2)

فالملاحظ في المثال (أ) أن شرط الصداقة الحقّة في مفهومها العام؛ قد ارتبط بأمر واحد وهو الوفاء بالوعد، ورغم أنّ هذه الصداقة الحقّة قد تتعدد شروطها، إلاّ أنّ صاحب القول قد قرنها مباشرة بالوفاء بالوعد، فالنتيجة (ن)، امتلكت صفة الشمولية والعموم، نظرا إلى أنّ صاحب القول يريد أن يوجّه السامع إلى ضرورة الالتزام بهذه النتيجة، عن طريق ربطها بما هو أهم منها شأنا، وأقصد بالقول: "أنت الصديق المخلص"، فغياب الوفاء بالوعد ينفي بالضرورة الصداقة الحقة.

(1) طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص: 278.

إنّ ترتيب السّلم الحجاجي في هذا المثال جاء على الشّكل التالي:

(ن) < (ق) ، فإذا كان (ق)⇐ ≤(ن) فإنّ : – (ن) =<– (ق) . أي مَن ليس وفيا بالوعد ليس صديقا مخلصا .

وسنحاول الآن، عكس المثال لمحاولة اكتشاف ما يحصل في ترتيب الأقوال الحجاجية وقدرتها على الإقناع، فيمكننا القول في هذه الحالة:

– إن كُنت صديقا مخلصا، فأنت ممّن يفي بوعده.

الملاحظ أنّ الجملة الحجاجية السابقة الذكر قابلة للتقديم والتّأخير، وإن تغيّر مفهومها من حيث العموم، حيث صارت أكثر منطقية من الجملة الأولى، فالمعنى أصبح أنّ الوفاء بالوعد شرطٌ فقط من شروط الصداقة الحقة.

ولننتقل إلى المثال (ب) .

– إن غلبت أقرانك، فأنت أكثرهم خبرة، ولا أحد مثلك في الشجاعة.

ترتّبَت الحجج في هذا المثال بالتدرج من المهم إلى الأهم، أي من الأصغر إلى الأكبر، فغلبة الأقران قد تعني الخبرة، والخبرة قد تعني التفرّد بالشجاعة، لكن هذه الأدلة –وعند تفسيرها بدقة– قد لا تبدو واقعية، لأنّ الغلبة قد تعني الخبرة وقد تعني غيرها، والشجاعة قد تعني الخبرة وقد تعني غيرها أيضا، فلا شيء مطلق في هذه الحالة، لكن النتيجة التي ارتبطت بالعطف تبدو أكثر منطقية من سابقتها، وهي أن لا أحد مثلك في الشجاعة –على الأقل في فئة عمرية واحدة (الأقران)– رغم أنّ هذه الحجة (ق 2) لا تنطبق على كل أطفال العالم ممن هم في سنّه، ولا يمكن ذلك بأي حال من الأحوال، كما أنّ نقيض النتيجة (ن) لا يستلزم نقيض الحجّتين (ق1) و(ق2)،

وبالتالي يمكن أن ترتّب هذه الحجج انطلاقا من النتيجة على الشكل التالي:

(ن)⇐ (ق 1)، و(ق 1)⇐(ق2)، وبالتالي فإنّ: (ن) ⇐ [(ق1) + (ق 2)]، أو:–(ن) ≠ – [(ق1)+(ق2)] .

ولنر إن كان هذا المثال ينطبق مع قانون القلب، حيث يتم عكس النتائج والحجج لرؤية مدى صدق هذه الحجج وقوة استدلالها، فيكون المثال كالتالي:

– إن لم تغلب أقرانك، فلست أكثرهم خبرة، ولا أكثر الناس شجاعة.

وبعكس المثال، نحصل على الجملة التالية:

– إن كان لا أحد مثلك في الشجاعة فأنت أكثر الأقران خبرة، ويمكنك غلبتهم.

– إن كنت أكثر الأقران خبرة، فلا أحد مثلك.

فالملاحظ أنّ التبديل بين النتيجة والحجة (ق 1) و(ق2) لم يغيّر من منطقية الحجج في شيء، لكنّ التدرج اختلف من الملمح التصاعدي (أي من أصغر إلى الأكبر) إلى الملمح التنازلي (من الأكبر إلى الأصغر)، ومع هذا التغيير في الترتيب، فإنّ أسلوب الشرط في هذه الحالة قد حافظ على انسيابيته الإقناعية، وربما صار أكثر قُربا من قبول السامع، بحكم أنّ البداية كانت عموما، وانتقلت إلى الخصوص بطريقة منهجية واضحة.

ومن الملاحظ أيضا أنّ قانون السلالم الحجاجية، لا يصح مع أسلوب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء (أي: إذا كان جوابه جملة فعلية)، أو بتعبير آخر: أسلوب الشرط الجازم في فِعلَي الشرط (أي جملة جواب الشرط الفعلية)، لأنّ بينهما عاملا زمنيا لا يمكن تجاوزه فلو قلت مثلا:

إن تجتهد / تنجح، فلا يمكنك أن تغيّر في ترتيب الحجج صاحب القول عن طرق تبديل النتيجة بالحجة، والعكس صحيح، فلا يجوز أن تقول: **إن تنجحْ / تجتهدْ.**

وإذا استُبدلت جملة جواب الشرط الفعلية بجملة أخرى اسمية شرط دخول الفاء، يمكنك حين ذلك تغيير النتيجة بالحجة والعكس صحيح، نظرا إلى أن الاشتراك في الزمن –في هذه الحالة– معدوم.

فتقول:

–(أ) **إن نجحت / فأنت مجتهد.**

أو: – (ب) **إن اجتهدت / فأنت ناجح.**

والفرق بين المعنيين ظاهر، ففي الجملة الخالية من الفاء لا يصح القول، أمّا في الجملة الاسمية المقترنة بها؛ يصبح الأمر منطقيا ومقبولا عقلا، ويمكن النظر إلى المثال من جانبين مختلفين، لكل منهما حُجيّته الخاصة به، إذ لا تطابق في المعنى بينهما، حيث إنّ المثال (أ) يضع النجاح نتيجة للاجتهاد، بينما في المثال (ب)، فإنّه يضع الاجتهاد سببا في النجاح، وقوة الحجة وضعفها يعتمد على المنظور الذي يرى المتلقي القضية من خلاله.

وبالتالي، يمككنا القول أنّ أسلوب الشرط المقترن بالفاء، أي المتعلّق بالجمل الاسمية خاصة يتحقق من خلال قانونين من قوانين السلالم الحجاجية هما:

- قانون القلب.
- قانون تبديل السلم.

المطلب الثاني– دور الأدوات اللغوية في تأصيل حجاجية الخطاب النحوي:

2–1– الروابط الحجاجية(les connecteurs Argumentatifs):

تتأسس نظرية الحجاج في اللّغة عند ديكرو على أنّ القيمة الحجاجية لقول ما ليست هي حصيلة المعلومات التي يقدمها فحسب، بل إنّ الجملة بإمكانها أن تشتمل على مورفيمات وتعابير أو صيغ تصلح لإعطاء توجيه حجاجي للقول، إضافة إلى محتواها الإخباري، وتوجيه المتلقي في هذا الاتجاه أو ذاك. وهذه المورفيمات والصيغ التي ذكرها "ديكرو" هي المكونات اللغوية التي تحقق الوظيفة الحجاجية، وهي نوعان: أما النوع الأول فهو ما يربط بين الأقوال من عناصر نحوية مثل أدوات العطف، والشرط وما إلى ذلك، ويسميها: روابط حجاجية.

وأما النوع الثاني؛ فهو ما يكون داخل القول الواحد من عناصر تدخل على الإسناد مثل: النفي والحصر وغيره، ويسمّيها عوامل حجاجية.[1]

وسأركّز في هذا المطلب على هذين العنصرين الهامين من عناصر الحجاج لإدراك مدى تأثيرهما على الوظيفة بدلالة المعنى الذي يؤدّيانه في الخطاب.

يُقصد بالروابط الحجاجية في النحو القديم أو الدرس التداولي المعاصر– ولا اختلاف في المفاهيم العامة بينهما– تلك الأدوات التي تستطيع بواسطتها الجمل (بمفهومها النحوي) والقضايا (بمفهومها الفلسفي) أن ترتبط بأدلّتها وبراهينها ارتباطا منطقيا – في غالب الأحيان– قادرا على التأثير في المتلقي عن طريق توجيهه بعملية ذهنية يحددها النسق العام للكلام.

وقد قدّم التداوليون تعريفا مقتضبا لهذه الروابط من خلال دورها الذي تقوم به، حيث تُعرّفها آن روبول بأنّ الرابط هو "كل لفظ يمكّن من ربط قضيّتين أو جملتين أو أكثر لتكوين قضايا وجمل مركّبة".[2]

(1) شكري المبخوت، الحجاج في اللغة، مرجع سابق، ص:376–377.

(2)آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ص: 265.

لكن استعمال هذه الروابط ليس اعتباطيا، بل إنّ لحسن استعمالها دورا هاما في الإقناع والتوجيه المسبق للقضايا الحجاجية التي يردها المخاطِب. وهذا لأنّ" الربط بين القضايا إنّما يتحدد بنوع من تجانس تعلّق الأحداث مما تشير إليه تلك القضايا "[1]

وأهمّ هذه الروابط:

– حروف العطف: الواو، الفاء، ثم، بل، لكنْ. .

– أدوات الشرط: إن، لو، إذا، لولا. .

– الروابط المتعلقة بالتعليل أو السببية : لأنّ، بسبب، تبعا لـ. . .

– الروابط التنظيمية و الترتيبية : أمّا، و بخصوص، وقبل كلّ شيء. .

– المنظمات المكانية و الزمانية : تارة أخرى، من جهة، ومن جهة ثانية.

– المنظمات العددية :أولا ، ثانيا ، ثالث

– الروابط التنظيمية المهمة في اقتناص المتلقي و شدّ انتباهه. مثال : نحن الآن في هذه المرحلة . . . لقد أنهينا الحديث في الموضوع السابق، وسوف نخوض لاحقا في مسألة كذا...

هذه هي مجمل الروابط الحجاجية التي تستعمل عادة للتأثير في المتلقي، أو لتنظيم الأدلة والبراهين القادرة على إقناعه وترتيبها .

ولن أتعرض لكلّ هذه الروابط الحجاجية لضيق المقام عن تناولها جميعا، لأنّ دائرة الروابط الحجاجية أوسع وأشمل من الروابط النحوية، و لا نستطيع أيضا أن نتحدّث عن روابط دلالية أو مقامية لا تُمثَّل لُغويّا ، والسبب هو أنّ الرابط الحجاجي يمكن أن يكون: حرفا أو اسما مفردا أو تركيبا أو جملة أو صوتا أو تعبيرا صوتيا ، كما أن بعضها بعيد عن المستوى النحوي وتأثيره، لذلك فضّلت أن يتم الحديث في هذا الإطار عن بعض حروف

(1)فان دايك –النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ص 76.

العطف فقط، بوصفها قادرة على تبديل المعاني في القضايا، وبالتالي يمكن رصد قوتها الحجاجية في مختلف حالاتها .

2–1–1: حرف العطف "بل":

من حروف العطف التي تفيد الإضراب عن الأول إمّا تركا له، وأخذا في غيره لمعنى يظهر له، وإما لأنّه بداء نحو: ضربت زيدا بل عمرا . (1)

وأضاف المرادي لهذا التعريف قوله: " وله حالان: الأول أن يقع بعد جملة فهي للإضراب. . .وإن وقعت بعد مفرد فهي للعطف"(2)

ويرى ابن هشام أنّ "بل" ليست حرف إضراب، بل إنّها حرف استدراك وإضراب، فإنّها بعد والنهي بمنزلة "لكنْ" سواء عنده. (3)

واختلف النحاة في تشريك ما قبلها في حكم ما بعدها، فمنهم من يرى أنّ ما قبلها قد يكون مشتركا في الحكم، بينما يرى آخرون أنّها تنفي الحكم عن الأول وتثبته للثاني. (4)

ومن الغريب في حرف العطف "بل"، أنّه يمكنه الجمع بين المتناقضات فيما يتوسطه، ولا يعتبر الكلام نابيا، بل على العكس تماما من ذلك، قد يكون لها معنى أبلغ من استعمالها بين المعنى وضده، كأن تقول مثلا:

– فلان ليس رجلا بل فتى.

ويلاحظ في المثال أنّ "بل" أفادت المعنى الأصلي الذي تعنيه، ألا وهو "الإضراب"، بمعنى أنّها نفت الحكم الأول نهائيا، أي صار خاطئا، على اعتبار أنّ هناك من ظن أنّ فلانا رجلاً، وهو في الحقيقة ليس كذلك، فأثبت

(1) ينظر: أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، سنة الطبع: 2002م، ص: 230.

(2) ينظر: المرادي (الحسين بن قاسم)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة– محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة: 1992م.ص: 235. بتصرف.

(3) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 549.

(4) ينظر: رصف المباني في حروف المعاني، ص: 231.

المتكلّم خطأه بذكر ما هو عليه فلان في الحقيقة والواقع، وفي الوقت نفسه، فإنّ ما قبلها ليس منفيا مطلقا، بدليل أنّ فلانا لابدّ وأن يصبح رجلا في قادم الأيام، فالمسألة مسألة وقت فقط.

أو أن تقول أيضا:

– فلان ليس رجلا. . .بل رجلاً ونصفًا.

في هذه الحالة، لم تعد "بل" مفيدة لمعناها الأصلي، وهو "الإضراب"، بما أنّ الحكم الأول قبلها ليس منفيا على الإطلاق، بل صار أكثر وضوحا وتجذّرا، إذ لم يعد هذا الشخص رجلا فحسب، بل هو خير من كثير من الرجال بمواقفه وأفعاله.

ويتجلّى هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ الفرقان–44.

حيث لم ينفِ الله عزّ وجلّ عن الكفار صفة البهيمية، كما هو من المفترض أن يقوم حرف العطف "بل" بذلك، وإنّما أضاف إليها شدّة الضلال وسوء الخاتمة، لأن البهائم تهتدي لمراعيها ومشاربها وتنقاد لأربابها الذين يتعهدونها، وهؤلاء الكفار لا يعرفون طريق الحق ، ولا يطيعون ربهم الذي خلقهم ورزقهم ، ولأن الأنعام تسجد وتسبح لله وهؤلاء الكفار لا يفعلون، فصار الخطاب – في هذه الحالة– يحمل في طيّاته القضيّة مصحوبة بدليلها، والبرهان مرفوقا بآلته، ولم يعُد هذا الحرف دالاّ على الإضراب، بل صار المعنيان كلاهما يصبان في اتجاه واحد، لأنّ هذه الصورة الحجاجية أكثر تأثيرا وإقناعا لدى السّامع من الأولى.

ويشير شكري المبخوت إلى أنّ "بل" يمكن أن توجّه الكلام إلى ما يخالف عمل الأدوات، فلو دخلت على الجملة "كل" و"بعض"؛ فمن الممكن أن تكون لمفردة "بعض" قوة إقناعية أشدّ من "كلّ"، وقد ساق المثال التالي:

أ– لم يقرأ زيد كلَّ آثار الجاحظ.

ب– لم يقرأ زيد آثار الجاحظ كلّها، بل قرأ بعضها. [1]

(1) شكري المبخوت، الحجاج في اللغة، ص:378.

فمن خلال المثال، يبدو أنّ القول "ب" أكثر حجيّة من القول "أ"، والسبب هو أنّه يوجّه الخطاب توجيها إيجابيا، بعكس القول "أ" الذي يوجّه الخطاب توجيها سلبيا، وقد تم هذا بفضل التعامل مع النفي والإثبات، وإدراج "بل" التي –كما أشرت سابقا– قد لا تعني بالضرورة إضرابا، ونفيا للقول الأول على وجه اليقين.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أنّ حرف العطف "بل" يملك الكثير من الخصائص الحجاجية التي تمكّنه من إعادة توجيه الخطاب إلى ما يناسب غرض المتكلّم وميوله، بغض النظر عن المفردات المستعملة في الجملة الواحدة بما أنه في الإمكان عكس الدليل إيجابا ونفيا وبطرق مختلفة.

2–1–2: حرف العطف "لكنْ" (المخففة)

وتنقسم إلى قسمين: قسمٌ تكون فيه عاطفة، وقسم تكون مخففة من الثقيلة.

القسم الذي تكون فيه عاطفة: وهي تُشرّك بين الاسمين والفعلين في اللفظ لا غير، وهو الاسمية في الاسمين، والفعلية في الفعلين، والرفع والنصب والجر. (1)

ويقع قبلها نفي لازما، ومعناها الاستدراك، نحو: ما قام زيد، ولكنْ قام عمرو.

القسم الثاني: الذي تكون فيه مخففة من الثقيلة: هي التي تكون بعدها الجملة الاسمية لا غير، لأنّ أصلها أن تكون مشددة عاملة عمل "إنّ" في المبتدأ والخبر نصبا ورفعا، فإذا خُفّفت بطُل عملها، ولم يُسمع لها عمل بعد التخفيف عند أحد من النحويين. نحو: ما قام زيد، لكن عمرو قام. (2)

وليس يعنينا في هذا المقام "لكنْ" المنقولة عن "لكنَّ" لأنّها تتعلق ببعض أحكام المشدّدة التي هي من أخوات "إنّ"، والفرق بينهما هو إلغاء عملها فقط، وتعتبر "لكنّ" المشدّدة من العوامل الحجاجية لا الروابط، نظرا لتأثيرها على مسار الخطاب الحجاجي، بل سنسلّط الضوء على "لكنْ" الخفيفة لأنّ أهم خاصية من خصائص "لكنْ" العاطفة هي الاستدراك، ومعنى الاستدراك رفض القول الأول (أ) قبلها، وإثبات القول الثاني (ب) بعدها، لأنّ فيها إشكالا فيما يتعلق بجواز العطف بها بعد الجملة الموجبة، حيث يرى البصريون أنّ هذا غير جائز، بينما يرى

(1) ينظر: رصف المباني، 246

(2) المصدر نفسه،247.

الكوفيون أنّه جائز عطفا على عمل "بل" لاشتراكهما في صفة العطف. فيجوز في نظرهم أن تقول: "أتاني زيد لكنْ عمرو". [1]

وبملاحظة هذا المثال من وجهة نظر تداولية، يتضح أنّه غير سليم من الناحية المنطقية لترتيب الحجج وإقناعيتها، فإنّ الأداة "لكنْ" المخففة تنتمي إلى مجموعة **روابط التعارض الحجاجي**[2]، بمعنى أنّ طرفي الكلام لا بد أن يكون بينهما تعارض واختلاف، فإن كان ما قبلها مثبتا، جاء ما بعدها منفيا مثل: حضر زيد، لكن لم يحضر عمرو. أو أن يكون العكس تماما، أي أنّ ما قبلها يأتي منفيا، بينما يأتي ما بعدها مثبتا مثل: لم يحضر زيد، لكن حضر عمرو.

ودورها في الحالات السابقة الذكر هو إثبات النفي السابق لها، وإثبات عكسه فيما بعدها، أو إثبات حكم ما قبلها الموجب، مع تبديله فيما بعدها، أمّا أن يكون طرفاها موجبين معا، أو سالبين معا، فقد اختلت قاعدتها التي أساسها الاستدراك (إثبات الحكم والزيادة عليه) أو (إثبات الحكم والانتقاص منه)، والمثالان الآتيان يوضحان المقصود:

أ. حضر زيد، لكنْ حضر أخوه معه ⇐ (+،+)

ب. لم يحضر زيد، لكنْ حضر أخوه مكانه.⇐ (–، +)

ج. حضر زيد، لكنْ أخوه لم يحضر.⇐ (+، –)

د. لم يحضر زيد، لكنْ أخوه لم يحضر أيضاً.⇐ (–، –)

ففي المثال (أ)، لم تنتقِ القضية الأولى (حضر زيد) على الإطلاق، وإنّما تغير مدلولها الإقناعي إما إيجابا أو سلبا بدخول القضية الثانية (حضر أخوه معه) بحسب توجه المتكلم الذي يرى: هل حضور الأخ أمر مرغوب أو غير مرغوب؟ ولعلّ الأقرب إلى المنطق، أنّ حضور الأخ غير مرغوب في غالب الأحيان، لأنّ "لكن" في هذه

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص:388 وما بعدها.

(2) ينظر: أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، العمدة في الطبع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، سنة الطبع: 2006م.

الحالة توجه الكلام توجيها سلبيا على اعتبار أنّ المتلقّي كان ينتظر حضور زيد وحده، وحضور الأخ معه ربما يسبب إزعاجا أو إحراجا لم يكن متوقّعا .(1)

أمّا الجزء الثاني من المثال (ب)، فنفي حضور زيد لم يعد مهمّا، بما أنّ حضور الأخ هو بنفس مرتبة المعني بالحضور، لذلك استعمل المتكلّم "لكنْ" للدلالة على بساطة الموقف حيث يمكن القيام بما كان مخططا له في الأصل بفضل حضور الأخ مكان زيد .

أما في المثال (ج)، فإنّ حضور زيد لا يبدو أنّه محور الاهتمام، بل حضور أخيه أكثر أهميّة منه، لذلك، تُرك حضور الأخ الذي هو أكثر أهمية لما بعد "لكنْ" للدلالة على أنّه أهمّ جزء في القضيّة، أو يبدو أنّ غياب الأخ سوف يؤثّر على القيمة التي يحملها حضور زيد، حيث كان متوقّعا حضورهما معا .

أمّا الجملة الأخيرة (د)، فالمعنى الذي تؤدّيه الجملة، هو تساوي طرفي "لكنْ" في الأهميّة، إمّا حضورهما معا، وإمّا غيابهما معا، لذلك، فلا يبدو أنّ القائل مكترث لغيابهما معا، ويتضح من خلال المثال، أنّ غيابهما معا، أفضل من حضور احدهما ،وبعكس الجمل السابقة فالحالة (–،–) هي الوحيدة التي يتم فيها المساواة بين طرفي القضية، دون النظر إلى النتيجة من ذلك.

ويُفهم من خلال ما سبق، أنّ أهم خصائص "لكنْ" الحُكمية متعلقة بما بعدها، وليس ما قبلها، بمعنى أنها لا تتدخل في الحكم على السابق، وغايتها هي:

– إمّا الزيادة في إثباته.

– تأجيل هذا الإثبات.

– استبداله بإثبات أقوى منه في الحجية.

– مساواته مع الحكم اللاحق.

(1) للاستزادة يراجع: شكري المبخوت، الحجاج في اللغة ، ص 380.

وقد أشار ابن الأنباري إلى أنّ عطفها بالنصب على ما بعدها يشترط الخلاف عمّا قبلها –وهو قول الكوفيين– باطل " لأنه لا يحسن تكرير الفعل؛ فخالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف" قلنا: هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين نحو قولك: "ما قام زيدٌ لكن عمروٌ، وما مررت بزيدٍ لكن بكرٍ" وما بعد "لكن" يخالف ما قبلها، وليس بمنصوب، فإن لكن يلزم أن يكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها على كل حال، سواء لزمت العطف في النفي عندنا أو جاز بها العطف في الإيجاب عندكم؛ فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوبًا لمخالفته الأول، وإذا كان الخلاف ليس موجبًا للنصب مع "لكِنْ" وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفًا لما قبله، فلأنه لا يكون موجبًا للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى، وكذلك أيضًا يبطل بلا في قولك "قام زيدٌ لا عمروٌ، ومررت بزيدٍ لا عمرو" وما بعد "لا" يخالف ما قبلها كـ"لكن"، وليس بمنصوب، فدلَّ على أن الخلاف لا يكون موجبًا للنصب." [1]

2–1–3:حرف العطف "أو" "ou":

ذكر صاحب "رصف المباني" أنّ حرف العطف "أو" تأتي على نوعين، حيث إنّها تأتي إما تلك التي ينتصب ما بعدها بـ"أن" مضمرة، وتأتي بمعنى "إلى أن"، وإمّا للعطف، ولها خمس معانٍ وهي: التخيير، الإباحة، الشك، الإبهام، التفصيل. [2]

وهذا النوع الثاني هو موضوع البحث، والمقصود به الفرق بين معنَيَيْ التخيير أو الإباحة، لأنّه متعلّقٌ بإدراك المخاطب لفحوى الكلام، إذ لا دليل على استعمال إحداهما دون الأخرى، وكلاهما يستلزم أن يُسبق بطلب (أي فعل أمر) حيث إنّ " الفرق بين التخيير والإباحة؛ أنّ للمكلّف المخاطَب أن يجمع بين الشيئين في الإباحة، وليس له ذلك في التخيير،(يفعل أحد شيئين ويترك الآخر)، وإن تركهما معاً عوقب أو ذُمَّ، وكذلك إن جمع بينهما ." [3]

وكمثال على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ الصافات– 147

(1) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1–ص:201–202.

(2) للاستزادة يراجع: رصف المباني في حروف المعاني، ص: 210–211.

(3) المصدر نفسه ص: 210.

وقوله تعالى أيضا: ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ ۚ ﴾ الإسراء–50.

وكما هو ملاحظ، فالمعنى الذي تحمله "أو" في الآيتين مختلف تماما، فهي في الآية الأولى لا تعني التخيير بين شيئين متناقضين، حيث لا بدّ أنّ ما قبلها مرتبط في المعنى بما بعدها، بل هي للإباحة في اختيار العدد المناسب مما لا تناقض فيه، المهم هو أنّه يفوق المائة ألف، وأضف على هذا العدد ما شئت من الأرقام. أمّا في الآية الثانية، فالأمر مختلف قليلا، لأنّ الحجارة والحديد شيئان مختلفان في الجوهر، بحيث لا يمكن الجمع بينهما، أو الزيادة في أحدهما بواسطة الآخر.

وهنا نطرح سؤالا: هل تأتي "أو" بمعنى الواو فتكون للإباحة، أو بمعنى "بل" فتكون للتخيير، ويجوز في هذه الحالة أن تعوَّض "أو" بحرف العطف"بل"، وهو قول الكوفيين؟ أم أنّ لها معنى جديدا يُفهم من سياق الكلام، وهو قول البصريين؟

بالنظر إلى آراء النحاة القدماء في المسألة، نجد أن ابن الأنباري قد فصّل في المسألة فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن "أو" تكون بمعنى "الواو"، وبمعنى "بل"، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى "بل". (1)

وقد وقف ابن الأنباري مع قول البصريين حيث يقول: " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في "أو" أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف "الواو" و"بل"؛ لأن "الواو" معناها الجمع بين الشيئين، و"بل" معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى "أو"(2)

إنّ الشواهد النحوية التي غصّت بها كتب الأقدمين، ترى أنّ اللغة العربية عاجزة عن تفسير حرفي لأداء الرابط الحجاجي "أو"، حتّى إنّه " غير مدرج ضمن الروابط الحجاجية التي تتحدث في هذه المسألة. " (3)

وبالتالي، فإنّ المفهوم المطلق لحرف العطف "أو" هو إمّا ترك الاختيار دون تحريم، وإمّا دفع إلى الاختيار مع تحريم في حالة الترك.

(1) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص: 391.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص: 393.

(3) يراجع: شكري المبخوت، الحجاج في اللغة، ص 280 وما بعدها، وأبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج ص:53 وما بعدها.

وهذا يماثل ما جاء في اللغة الفرنسية من استعمال الحرف " ou" إمّا للتخيير أو الإباحة فمن أمثلة الإباحة قول النادل في المقهى للشخص الجالس على الطاولة:

monsieur, du thé ou du café?– سيّدي. .أتشرب شايا أو قهوة؟ في حالة الإباحة.

أمّا حين يتعلّق الأمر بالتخيير الفعلي بين شيئين وضرورة عدم الخروج عنهما، فإنّ اللغة الفرنسية تضيف إلى حرف التخيير مفردة تدعو إلى ضرورة التخيير وتشير إليه وهي: " bien" والتي ليس لها ما يقابلها في اللغة العربية، فتقول:

tu es son ami ou bien son voisin ? - هل أنت صديقه أو جاره؟.

والدليل على ذلك أنّ الإجابة في العادة تكون : et bien, je suis seulement sans ami.

-حسنا . .أنا صديقه فحسب.

والقاعدة الأصلية في هذا المقام كنظرية تقول أنّ: "الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضِعَ له، ولا يدل على معنى حرف آخر؛ فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مُرْتَهَنًا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادَّعَوه." (1)

(1) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص: 393.

2–2– العوامل الحجاجية(les operateurs Argumentatifs) :

يُقصد بالعوامل الحجاجية تلك الأدوات التي يكسب القول بواسطتها صفته الإقناعية التي كان مجرّدا منها بدونها(ويقصد بالأدوات من وجهة نظر تداولية الاسم أو الفعل أو الحرف أو العبارة) . ، فهي لا تضيف إلى المعنى كما هو الحال مع الروابط الحجاجية، ولكنّها تعطي القول قوة حجاجية أكبر، فالعوامل الحجاجية لا تربط بين متغيرات حجاجية (أي بين حجة ونتيجة أو بين مجموعة الحجج)، ولكنها تقوم بحصر وتقييد الإمكانات الحجاجية التي تكون بقول ما، وتضم أدوات من قبيل (ربما، تقريبا، كاد، قليلا، كثيرا، ما . . . .إلاّ، وجل أدوات القصر . (1)

وسأتطرق في هذا المبحث لأكثرها شهرة، وأشدّها قبولا لتطبيق مبادئ التداولية عليها وهي كالآتي:

2–2–1– النفي والحصر(ما . . .إلاّ):

تنطلق العوامل الحجاجية في اللغة من فكرة مفادها أنّ الاحتمالات التي يتضمنها القول لا ينبغي أن تكون مطلقة، فهي تشوش ذهن السامع وتمنعه من الاستفادة التامة من القول، لأنّه كلّما قلّت الاحتمالات المصاحبة للقول، زادت قدرته على الإقناع وحسن التوجيه .

ولنضرب مثلا على هذه النظرية بما يلي:

– قوله تعالى: ﴿ **مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ** ﴾ الفتح–29 .

– وقوله تعالى أيضا: ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ** ﴾ آل عمران– 144 .

ونلاحظ أنه عند إدخالنا لأداتي القصر " لا " (النافية) وأداة الحصر (إلاّ) وهي العامل الحجاجي لم يحدث أي تغيير في القيمة الإخبارية أو المحتوى الإعلامي للجملة، وما تغيَّر هو القيمة الحجاجية التي يتيحها القول، إذ يخدم القول الأول : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ (الخالي من أدوات القصر) إمكانات حجاجية كثيرة من قبيل: (ونبيّه وحبيبه وما إلى ذلك)، بعكس القول الثاني: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ ﷺ، الذي يحمل في طياته معنى إلغاء

(1) ينظر: اللغة والحجاج، ص: 28.

الاحتمالات الأخرى، والتركيز على احتمال واحد [1]، خاصة وأنّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه استخدم الآية للاستدلال على أن الرسول ﷺ ليس إلاّ بشرا حيث قال كلمته الشهيرة لمّا أبى الناس تصديق وفاة الرسول ﷺ: (أَمَّا بَعْدُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا، فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لاَ يَمُوتُ) . [2]

وتتجلى أهمية العوامل الحجاجية في قدرتها على حصر التأويلات إلى أقلّ قدر ممكن، حتى لا يضيع المتلقي في متاهة الاحتمالات الكثيرة التي ربما تؤدي به إلى خلاف المعنى المرغوب.

ولفهم أكثر لهذه الظاهرة الحجاجية، لنفرض مثلا القولين الآتيين:

– الساعة تشير إلى الثامنة، أسرع.

– لا تشير الساعة إلاّ إلى الثامنة، أسرع.

سنلاحظ أنّ القول الأول سليم ومقبول تماما، أمّا القول الثاني فيبدو غريبا، ويتطلب سياقا خاصا وأكثر تعقيدا– محل تهكم وسخرية مثلا– حتى نستطيع تأويله، وبعبارة أخرى، فهو يتطلب مسارا تأويليا مختلفا. [3]

وفي قول القائل مثلا:

– أنا مريض.

فإن هذه الجملة الخالية من العوامل الحجاجية قد تفتح لدى السامع تأويلات مختلفة وإن لم تكن ملفوظة من قبيل:

– حالتي خطيرة.

–أنا على وشك الموت.

– إنه زكام فحسب. وما أشبه ذلك من قائمة طويلة من الاحتمالات، ينتقل بالتأويلات من الأبسط إلى الأخطر وصولا إلى الموت.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص: 28 بتصرف.

(2) ينظر: السلمي (أبو عبد الرحمان) (ت 416هـ)، مناهج العارفين، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.ط، ص:86.

(3) ينظر: اللغة والحجاج، ص 28 بتصرف.

وعلى العكس من ذلك؛ فقولك:

– لست إلاّ مريضا . . يلغي بقية الاحتمالات ويحتفظ بحقيقة المرض فحسب، ويهمل ما سواها، تسهيلا على السامع، وتأكيدا له بعدم خطورة الموقف.

فتسمية الأداة "إلاّ" بـ "أداة الحصر" مطابق للمعنى الذي تؤدّيه في الجملة وظيفيا، حيث إنّها تلغي التأويلات التي تطرأ على ذهن السامع، وتحصرها في تأويل واحد هو "المقصود". وكلّما كان العامل الحجاجي أسرع في الربط بين الحجة والنتيجة، كانت قوته الحجاجية Force Argumentative أكبر. (1)

وفي كتب النحاة إشارة إلى قوتها الحجاجية التي يمتلكها هذا النوع من العوامل الحجاجية، والدليل على ذلك كثرة ورودها في القرآن الكريم والشعر القديم، مرّة للحصر ومرّة للاستثناء، وقد تكون زائدة لإضافة قوة في المعنى. (2)

2–2–2– لكنّ (المشدّدة):

هي حرف من الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر، تفيد معنى الاستدراك كالخفيفة، فتقول: ما قام زيد، لكنَّ عمرا فعل، وما خرج عمرو، ولكنّ عبد الله ذاهب. (3)

وتتجلّى قيمة "لكنَّ" المشددة في أنّها تستطيع الجمع بين الحجج المتنافرة التي تقود في النهاية إمّا إلى النتيجة أو عكسها تماما، مع مراعاة ترتيب الحجج السابقة لـ"لكنَّ" واللاحقة لها.

وتوضح"لكنّ" مفهوما جديدا هو مفهوم **التناقض الحجاجي**.وتفترض هذه العلاقة أنّه إذا كانت حجّة (ق) تنتمي إلى قسم حجاجي تحدّده النتيجة (ن)، فإنّه توجد حجّة أخرى (ق ') تنتمي إلى قسم حجاجي آخر تحدّده النتيجة المناقضة لـ **ن**، وحين ينتمي القولان **ق وق'** إلى القسم الحجاجي نفسه، فإنّنا نقول: إنّ لهما

(1) ينظر: رصف المباني ص:348.

(2) يراجع: ابن الأنباري، الإنصاف، ص: 216 وما بعدها، وابن هشام في المغني، ص: 98.

(3) ينظر: اللغة والحجاج، ص 28 بتصرف.

الوجهة الحجاجية نفسها أو يشتركان فيها، وبالعكس، فإنّه إذا انتمى **ق وق'** كلاهما إلى قسمين حجاجيين متناقضين نقول إنّ لهما توجيها حجاجيا متناقضا. (1)

ويمكن أن نضرب مثالا على ذلك بقولنا:

– هي فاتنة الجمال، لكنّها بليدة.

ق عامل حجاجي ق'

فالحجة: فاتنة الجمال ⇐ ن= مؤهلة للزواج.

والحجة (بليدة)⇐ –ن = غير مؤهلة للزواج. (2)

فالملاحظ أنّ الشرطين (أو الحجتين) لا يحققان النتيجة نفسها، فالحجة الأولى تعني "تزوجها" والحجة الثانية تعني "لا تفعل".

لكن المثير للاهتمام هو هدف ترتيب الحجج التي ساقها القائل بدلالة "لكنّ"، فلو استقرأنا منطق المتكلم، نجد أنّه بتقديمه (ق) وتأخيره (ق ')، فكأنّه يدفع السامع ضمنيا كي يرفض هذا الزواج، لأنّ الحجة 2 هي آخر ما يعلق في ذهنه، ويبني عليه استنتاجه، وعلى العكس من ذلك؛ فإنّ التبديل بين الحجتين في المراتب مع "لكنّ" بينهما يعطي السامع انطباعا بأنّ عليه أن يقبل بهذا الزواج، بمعنى الجملة:

– هي بليدة ، لكنّها فاتنة الجمال.

ق عامل حجاجي ق'

لأنّ حجة الجمال أصبحت أقوى في المرتبة من حجة البلادة، ويمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

(ق) + عح + (ق')= (–ن)

(ق') + عح + (ق)= (+ن)

(1) ينظر: آن روبول–جاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة بإشراف: عز الدين المجدوب، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، ط:2، سنة: 2010.ص: 301.

(2) ينظر: العوامل الحجاجية في اللغة العربية، ص: 161.

فالنتيجة النهائية للقول؛ تعتمد على مدى قبولها لدى السامع، على الجزء الثاني من الحجة بعد "لكنَّ"، حيث يتطابق الرمز الموجب (+) أو السالب (–) مع رمز النتيجة النهائية التي سوف تؤثر تأثيرا مباشرا على رأي المتلقي وقراراته.

إنّ دور العوامل الحجاجية لا ينحصر في أدائها النحوي فحسب، بل يتعدّاه إلى الجانب الاستعمالي، حيث تساهم في توجيه تفكير المتلقي نحو نتيجة معيّنة يريدها الباث، وإن لم يصرّح برغبته في ذلك، كأن يكون توجيهه ضمنيا، لكنّه مع ذلك؛ قادر على التأثير في سلوك المتلقي عن طريق التلاعب بتراتبية الحجج بينها وبين العوامل الحجاجية المصاحبة لها. (1)

المطلب الثالث–القوة الإنجازية للأفعال الكلاميةفي الجمل الفعلية.

يقول الجرّاح للممرضة أثناء إجراء عملية جراحية:

– المشرطَ. (2)

هذا الكلمة، أو بالأحرى الجملة، تحمل بين طياتها فعلا كلاميا موجّها من الطبيب إلى الممرضة، رغم أن عدد الحروف قليل، لكنها مع ذلك تحمل أمرا بالقيام بفعل بعدها يتمثل في تقديم المشرط في يد الجراح، وقد تنازل عن عدد لا بأس به من المفردات، واكتفى بكلمة تحمل معنى جملة وهي: "المشرط"، وهذا يعني أنّه قد قام بفعل كلامي يتطلب إنجازا واقعيا قابلا للتطبيق، يمكن بعد القيام به أن نسمّي جملة الطبيب "موفّقة وناجحة تداوليا".

ما يميّز تداولية الدرجة الثالثة هو أنها تركز على ظاهرة الأفعال الكلامية التي قدّمها جون أوستين وطوّرها تلميذه "سيرل"(3)، والتي ترى أنّ كلّ كلام لا بد وأن يتحقق بعده فعلٌ هو النتيجة الطبيعية لذلك القول، حتّى ولو

(1) يراجع: ابن الأنباري، الإنصاف، ص: 175 وما بعدها.

(2) ينظر: أن روبول، جاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 51.

(3) للاستزادة حول ظاهرة الأفعال الكلامية عند أوستين يراجع: J.AUSTIN , How to do things with words, the William James lectures, delivred at Harvard University, in 1955, Edition 1962 . أو الترجمة العربية للكتاب: جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة: – ترجمة: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، سنة:1991م.

لم يتمّ التصريح بذلك نصاً كاستعمال الأمر والنهي وما شابه ذلك، بل إنّ مجرّد التلميح بالقيام بذلك يعتبر نوعا من الأداء الفعلي للقول سواء أحدث أم لم يحدث. (1)

وعلى ذلك، فأوستين يُرجع أفعال الكلام إلى ثلاثة أنواع: فعل الكلام، وقوة فعل الكلام، ولازم فعل الكلام. (2)

وبالتالي؛ فإنّ الأفعال تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

–**الفعل اللفظي:** هو ما تألّف من أصوات لغوية، تنتظم في تركيب نحوي صحيح ينتج عنه معنى محدد، وهو المعنى الأصلي، وله مرجع يحيل إليه.

–**الفعل الإنجازي:** وهو ما يؤدّيه الفعل اللفظي من معنى إضافي يكمن خلف المعنى الأصلي.

–**الفعل التأثيري:** ويقصد به الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في السامع. (3)

إنّ التصور الأساسي الذي انطلقت منه هذه النظرية هو أنّه "عندما يتلفّظ المتكلّم بجملة في مقام تواصلي معيّن؛ فإنّه يُنجزُ نمطا معيّنا من فعل اجتماعي"(4)

وبذلك، يتغير مفهومنا للخبر والإنشاء بشكل تلقائي، إذ قد تصبح بعض الجمل الإنشائية خبرا، وتصبح بعض الجمل الخبرية إنشاء، كما وضّحه المثال السابق، بالنظر إلى محتواها السياقي، ولتوضيح الأمر، أسوق الأمثلة التالية:

1 –قوله تعالى: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ. . .الآية**﴾ النساء–23.

2 –قول الأم لابنها المخطئ مثلا: والله لَأقتلنّك.

3 –قول الرجل لزوجته: أنت طالق.

(1) الحدوث وعدمه له صبغة بلاغية أكثر منها تداولية، حيث يحضى الذي حدث منه (المرتبط بالماضي) بالطابع الإنشائي، بينما يحضى الذي لا يقع (المرتبط بالمضارع الدال على المستقبل) بالطابع الخبري.

(2) جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة– كيف ننجز الأشياء بالكلمات، ص:07.

(3) ينظر: الزيني محمد راضي محمد، الأفعال الكلامية و وظائفها التداولية : دراسة نصية في ضوء نظرية التلقي، مجلة دار المنظومة، مصر،العدد:4 جوان 2012.ص:21.

(4) ينظر: روبير مارتن، مدخل لفهم اللسانيات، ترجمة: د. عبد القادر المهيري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط:1، سنة:2007م. ص:139.

ففي المثال الأول، يلاحظ أنّ الجملة صحيحة نحويا لأنّها تحتوي على عناصر الجملة النحوية كاملة، كما اشتملت على أسلوب خبري حسب الشّكل يحتمل الصدق كما يحتمل الكذب، ويجوز دخول أدوات النفي عليه لزيادة التأكيد على إغراقه في الخبرية والبعد عن الإنشاء، لكنّ السؤال هو:

– هل المقصود من الخطاب وأبعاده المضامينية خبرٌ أيضا ؟

أو بتعبير آخر: هل هذا المضمون اللفظي مطابق للمضمون الإنجازي؟

الجواب هو: قطعا لا، فهذه الآية الكريمة تحمل في طيّاتها بعدا إنشائيا لا يظهر إلاّ بالولوج في البنية العميقة ومقاصد المتكلّم–وهو في هذه الحالة الله عز وجلّ–، والنتيجة أن يصبح مضمون الجملة: لا تتزوجوا أمهاتكم وبناتكم. . .

فمن الجانب البلاغي، الآية الكريمة خبر، وكذا من الجانب النحوي فإنّها تحتوي على فعل ماض وليس فعل أمرٍ[1]، أو فعلا مسبوقا بأداة من أدوات النهي، أمّا من الجانب الاستعمالي – وهذا هو الأهم– فإنها تشتمل على فعل إنجازي يتلوه فعل تأثيري يكمن خلف الحقيقة القولية التقريرية الواردة في الآية الكريمة من قبيل: "لا تفعلْ".

أمّا المثال الثاني، فوعد الأم لابنها المخطئ بالقتل عن طريق القسم لا يمكن اعتباره إنشاء من الناحية التداولية، لأنه مستحيل الحدوث، أي بمعنى لن يكون لهذا القول نتيجة منطقية مترتبة عنه في الواقع، بل هو تعبير مجازي يُقصد به شدة العقوبة فقط، فالمعنى الحرفي لهذا الأسلوب الإنشائي لن يتحقق، وبالتالي، يمكننا إعادة صياغة الجملة على النحو التالي: سوف أعاقبك عقابا شديدا . لتصبح الجملة خبرية في المقصد والمضمون والتبعات بعد أن كانت إنشائية، حيث إنّ الإنشاء لم يعُد التلفظ فحسب، بل صار يعني عقد النية على القيام به، القدرة على تنفيذه، وفي هذه الحالة تصبح الجملة: لم يعجبني ما فعلت.

(1) أقول: ولو أنّ في هذه المسألة نظر، فبعض صيغ الماضي تحمل في مضمونها فعل أمر، وإن لم يتمّ التصريح بذلك، فيكون إنشاء رغم كون الجملة في ظاهرها خبرا، ومن أمثلة ذلك: أسلوب التعجب غير الطلبي الذي يكون بـ"عجبت" وما جرى مجراها، وأسلوب الدعاء في: "رحمه الله" و"عفا الله عنه" وما إلى ذلك.

أمّا المثال الثالث، فعلى الرغم من صبغته الخبرية، إلاّ أنّه يحمل بين طيّاته محتوى قضويا لا يمكن التغافل عنه، وهو أنّ الرجل يوجّه إلى زوجته أمرا، وهو أن تحمل أغراضها وتلحق ببيت أهلها، فالفعل اللفظي هو في الأصل مكون من مسند (طالق) خبر، ومسند إليه (أنت)، أمّا الفعل الإنجازي فهو طلب الزوج من زوجته مغادرة بيت الزوجية لأنّها صارت غريبة عنه، أمّا الفعل التأثيري المتوقع من الزوجة فهو المغادرة إلى بيت أهلها .

إن تمتّ عملية فعل القول كما بيّنتها في المراحل الآنفة الذكر= التلفظ بالطلاق+ تحقّق هذا الطلاق+ المغادرة، فقد صار الكلام ناجحا من حيث صدقه وكذبه، وهو في هذه الحالة يُعتبر صادقا وموفقا .

إنّ الجمل الفعلية عند "أوستين" لم تعد تملك خاصيتي الصدق والكذب– كما هو الحال عند النحويين أو الفلاسفة القدماء– بقدر امتلاكها لخاصيتي التوفيق والإخفاق بالنظر لقدرتها الإنجازية، وهذه القدرة ترجع بالأساس إلى نية المرسل في القيام بالأمر أو عدم القيام به، لتكون الجمل ناجحة أو فاشلة تداوليا .

ومن المعروف أنّ الجمل نوعان: اسمية وفعلية، فالجمل الاسمية وكذا الفعلية تشترط لصحتها النحوية أن تشتمل على عناصر تسمى "عمدة"، وهي صلب الكلام وأهمّ ما فيه، وما تبقّى منه فإنّه يُسمّى فضلة يساهم في أداء المعنى فحسب، فهو ممكن الحذف والإلغاء .

فقولك مثلا:

– إنّ زيداً أسدٌ .

يوحي بأنّ هذه الجملة اسمية بها ناسخ "إنّ" واسمه "زيدٌ" وخبره "أسدٌ"، وهي العُمَدُ التي يصح بها الكلام– نحويا على الأقل– لكن الذي يخفى علينا هو غياب أهم عنصر في هذه الجملة نقصد به ماهية صاحب القول والحكم ومستواه الحججي، من يكون؟ لأنّ هويّة صاحب هذا الحُكم هي التي تجعل من الكلام ناجحا أو فاشلا، وكذا درجة اقتناعه بالقول: إمّا الظن أو الاعتقاد، أو الشهادة وما إلى ذلك .

فأصلُ هذه الجملة الاسمية هو كالتالي: أظنُّ–أعتقدُ– أشهدُ أنّ زيدا أسدٌ .

و يمكننا– في السياق نفسه– إدراج قوله: أقول كاذبا أو مازحا "إنّ زيدا أسدٌ" .

ولنأخذ على سبيل المثال القول الآتي:

– يقول الأب لابنه : لقد عيّنتك مستشارا في أمور الدولة.

–يقول الرئيس لأحد معاونيه : لقد عيّنتك مستشارا في أمور الدولة.

فالجملتان متطابقتان نحويا ووظيفيا، لكن دلالتهما تختلف بحسب وضعية الباث ودرجة حجاجية أقواله.

ففي الجملة الأولى، لا يخرج القول عن كونه مزحة من الأب تُجاه ابنه الصغير، بحيث لن يترتّب عن هذا القول تبعات في المستقبل، لأنّ الكلام سينتهي مفعوله بمجرد التلفظ به، فهو من الناحية التداولية كاذب وغير موفّق.

أمّا الجملة الثانية، فهي تحمل في طياتها فعلا متضمنا في القول، وهو تكليف هذا المعاون بمسئولية أعلى، ولا بدّ أن يترتب عن هذا القول تبعات ووثائق للإمضاء ومكتب لأداء الوظيفة وما إلى ذلك، وفي هذه الحالة، يمكن الحكم على الكلام بأنه صادق وموفّق من الناحية التداولية.

وبهذا نستنتج أنّ الجمل –بصفة عامة– الاسمية منها والفعلية الخبرية أو الإنشائية، لا بدّ أن تسبقها – ضمنيا– بعض المؤشّرات التي تجعلها موفّقة وصالحة من وجهة نظر تداولية من بينها درجة الصدق عند المتكلم، ودرجة اقتناعه بما يقول من ملفوظ وما إلى ذلك.

ومعظم الجمل الفعلية في شواهد النحو، قد تحمل في طيّاتها أفعالا إنجازية وأخرى تأثيرية، هدفها تغيير توجه المتلقي إلى ما يريده الباثّ،

ومن أمثلة ذلك حديث النبي ﷺ في أصحابه: " تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللهِ"[1]، فالعبرة من هذا الحديث ليست إعلامية بحتة، بل هو أمر مباشر بالتمسّك والاعتصام، ولو أنّ سياق الحديث جاء خبرا، إلاّ أنّه يتطلّب التنفيذ حيث إنّ له خلفية تأثيرية على السامعين، فكأنّه شرح الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿**اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا**﴾ آل عمران–103.

(1) ينظر مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ت.ط، ج2، ص:886– كتاب الحج–باب حجة النبي ﷺ.

فالعبرة ليست في نوعية الجمل من حيث خبرها وإنشاؤها، بقدر ما هي في تحققها أو فشل تحقيقها، أو على الأقل، عدم فهم السامع لمتطلباتها الإنجازية التي هي سبب وجودها أصلا، وبالتالي أن لا تكون لها القدرة التأثيرية المطلوبة من أجل نجاحها .

إنّ المتأمّل للأمثلة النحوية، لا بُدّ وأن يجد فيها رسالة ما إلى المتلقّي مهما كان المثال بسيطا كقولك:

– ينزل المطرُ. [1] (جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب)

إلاّ المتحدّث لم يكن قصده في الجملة إعلاميا بقدر ما كان إيعازيا، حيث إنّ بثّ هذه المعلومة يستلزم تأثيرا لدى السامع وبالتالي إنجازا لفعل ما، وتفسيره:

– لا تخرج من البيت اليوم. (جملة إنشائية طلبية نوعها: نهي)

– ارتد ملابس شتوية. (جملة إنشائية طلبية نوعها: أمر)

– احمل معك مظلة (جملة إنشائية طلبية نوعها: أمر) . .وما إلى ذلك. بدليل أنّ ماهو مسكوت عنه في الجملة، لابدّ أن يكون: أثبت أنّ المطر ينزل.

وبإضافة بعض العوامل الحجاجية يمكن أن يصبح العامل التأثيري أقوى في الجملة مثل أدوات التوكيد كـ"إنّ " و"أنّ" والقسم، والتوكيد اللفظي والمعنوي مما يمكن للجملة الخبرية أن تتحمله، بحيث كلّما زادت إنكارية الخبر، زادت قوته التأثيرية في المتلقي خاصة إن كان منكرا للقول غير مصدق به، حتّى تصبح الجملة على سبيل المثال: والله والله إنّ المطر لينزل اليوم بغزارة.

فهذه الجملة الأخيرة أدعى إلى التأثير في السامع من الجمل الخبرية قبلها، بسبب أنّها تحتوي على تأكيدات أكثر وأقوى من سابقتها، فهي –بحق– تحمل الطابع الإنجازي والتأثيري المطلوب حدوثه لدى السامع أو القارئ على حدّ سواء .

(1) ينظر: آن روبول–جاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، ص:114.

نقطة أخرى مهمّة، أشار إليها مسعود صحراوي، في كتاب: التداولية عند العلماء العرب، وهي أنّ المدلول تابع للإنشاء، بينما الخبر تابع لمدلوله، بمعنى أنّ الإنشاء يقع ثمّ يقع بعده الإنجاز، أو التأثير، بينما الخبر هو في الأصل إخبار عمّا وقع فعلا، ومن أمثلة الأول (الإنشاء): بعتك كذا بقيمة كذا (صيغ العقود)، ومن أمثلة الثاني (الخبر): قام زيد . فالأول لا يكون مدلولٌ إلاّ بعد التلفظ بالصيغة، أمّا الثاني فهو إخبار عمّا حدث أصلا .ولا يمكن أن نغفل أنّ الإنشاء الأولي قد يشبه الخبر ويشترك معه في تبعيته للمدلول. (1)

غير أنّ الأفعال الكلامية، وخاصة على مستوى الإنشاء الأولي لا تخلو من عيوب، بسبب التباسها بالأقوال الوصفية –كما حدّدها أوستين–، حيث إنّ ما يمكن الاعتماد عليه هو بطبيعة الحال الإنشاء الصريح بوصفه قادرا على إبراز الطابع القضوي في جملة الأقوال التي يحتويها. وبالتالي، فإنّ نظرية الأفعال الكلامية، مع ما تبديه من قدرة على تصنيف الأفعال، إلاّ أنّها –في الوقت نفسه– تعتبر قاصرة عن حصر جميع الصيغ الإنشائية والوصفية في قالب واحد جدير بالتطبيق. (2)

(1) للاستزادة يراجع:مسعود صحراوي، االتداولية عند العلماء العرب، ص:140.

(2) للاستزادة يراجع: آن روبول–جاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، ص:65.

المبحث الثاني– الاقتضاء وأثره في انزياح المعاني النحوية ودلالاتها .

تبعًا للمفهوم اللغوي، فالاقتضاء : "هو ما يصاحب الشيء ويطلبه ويمنع تركه، فيكون كالموجب، وقد يجيز تركه فيكون كالنادب، والأول منهما يشمل الباعث المتقدم على ذلك الشيء والغاية المتأخرة عنه معا، أو يخص كلاّ منهما على حدة، في حين أنّ الثاني يكون خاصا بالغاية، فيقتصر على ما يهدف إليه" .(1)

أمّا في الاصطلاح التداولي، فيعرّف بأنّه المضمون الذي تبلّغه الجملة بكيفية غير صريحة، فإن قال القائل (كف زيد عن ضرب زوجته)، فإنّه قال صراحة أنّ زيدا لا يضرب زوجته الآن، . . .كما أنّه أبلغ بكيفية غير صريحة أنّ زيدا ضرب زوجته فيما مضى (وهذا هو المقتضى أو الاقتضاء) .(2)

وقد تحدث النحاة الأقدمون عن ظاهرة الاقتضاء، وإن لم يكن حديثهم عنها بمعناها الاصطلاحي الحديث، بل وردت في سياق كلامهم، فقد أشار ابن يعيش إليها في باب الفعل المتعدّي واللازم بقوله: " وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولا، مما تقتضيه تلك الحاسة. فالبصر يقتضي مبصرا ، والسمع يقتضي مسموعا ، والشمّ يقتضي مشموما . فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدى إلى مفعول، مما تقتضيه تلك الحاسة" .(3)

وفي شواهد النحو العربي دلالات كثيرة على ظاهرة الاقتضاء، ويبدو أنّ النحاة اعتمدوا عليها في الكثير من الحالات النحوية التي لا يكون فيها إعراب الظاهر ممكنا، حيث إنّ التغيير الطارئ على الجمل والأقوال لا بد وأن يقتضي عند المتلقي سببا لهذا التغيير، وإن لم يكن ظاهرا، فيُردُّ إلى أسباب أخرى: كالحذف، والإضمار (4)، والتقدير وما يلحق الإعراب المحلّي في الجمل وأشباهها، مما سيأتي بيانه في المطالب اللاحقة.

(1) ينظر:فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر، دمشق، سوريا ،الطبعة الاولى، ربيع الآخر 1424هـ–2003م، ص:125.

(2) ينظر:آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ص:47.بتصرف

(3) ينظر:ابن يعيش، شرح مفصل الزمخشري، ج7، ص: 62.

(4) يختلط في كثير من الأحيان مفهوم مصطلحي "الحذف" و"الإضمار"، لكن الفرق بينهما جليّ واضح، فـ"الحذف" عند ابن مضاء يختص بالأفعال والجمل، و"الإضمار" عنده مختص بالأسماء لا غير. للاستزادة يراجع: ابن مَضَاء (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن عمير اللخمي القرطبي) (ت592هـ)، الرّد عَلى النّحاة، دراسة وتحقيق :الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط 1، 1399 هـ - 1979 م. ص:83.

المطلب الأول– الحذف وعلاقته بالسياق في الشواهد النحوية:

لا يخفى على أحد ما لظاهرة الحذف من أهمية بالغة تردَّد ذكرها في كتب النحاة الأولين ترتبط بالتخفيف والإيجاز ومراعاة السياق والمقام وظروف الكلام، وتحقيق الإفادة من اللفظ القليل، واجتناب التكرار وما إلى ذلك من شروط حُسنِ القول، إلاّ أنّ تعريفها شابهُ الكثير من الغموض نظرا لالتباسها بظاهرة أخرى وهي الإضمار، مع ما يظهر من اختلاف جليّ بين المعنيين، وضّحه ابن مَضاء بقوله: " والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ويقولون (أعني حُذَّافهم) أن الفاعل يضمر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون في المضمر مالا بد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر، لا يجوز إظهاره. والفعل الذي بهذه الصفة لابد منه، ولا يتمّ الكلام إلا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصب. وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء". [1]

فقد عرّف ابن هشام الحذف بأنه: " الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه، هو ما اقتضته الصناعة. وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء، أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل". [2]

وأقرب تعريف لظاهرة الحذف – من وجهة نظر تداولية– ما لمسته في مقدمةٍ من كتاب "ظاهرة الحذف في الدرس العربي" للدكتور طاهر سليمان حموده، حيث يعرّفه بأنه:" ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية، حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام، أو إلى حذف ما قد يُمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة؛ حالية كانت أو عقلية أو لفظية، كما قد يعتري الحذف بعض عناصر الكلمة الواحدة، فيسقط منها مقطع أو أكثر". [3]

(1) ينظر: ابن مَضَاء ، الرّد عَلى النّحاة، ص: 83–84.

(2) ينظر: ابن هشام، المغني، ص: 853.

(3) ينظر:طاهر سليمان حموده، ظاهرة الحذف في الدرس العربي، ص:4.

إنّ سياق الجملة ومقام الحال، هو ما يفرض على المتكلّم حذفَ بعض عناصر الجملة –عمدة كانت أم فضلة– خاصة إن كان السامع على علم مسبق بها، وجاءت في سياق حديث خاص، وعلى سبيل المثال:

– قول السائل: ماذا اشتريت من المكتبة؟

– فتجيبه قائلا: كتاباً. ولا تزيد على ذلك شيئا.

فلفظة "كتابا" تُعرب مفعولا به لفعل محذوف وفاعل مضمر تقديره "اشتريتُ"، وفي هذه الحالة، فقد تمّ حذف الفعل + الفاعل، نظرا لأنّ المقام دلّ عليهما، ولا يمكن للسائل أن يقع في خطأ الاحتمالات الأخرى التي من الممكن تصورها.

وقد خصَّص ج.روبرت ستانتن Robert J. Stainton بحثا كاملا للتحليل التداولي للجمل الناقصة (Pragmatics of The Non-sentences) أي الجمل التي حُذف منها عنصر أو أكثر؛ أشا ر إلى "أن تلك الظاهرة اللغوية، – أي ظاهرة الحذف– ظاهرة مشهورة ومستعملة على نطاق واسع بين المتكلمين باللغة، فالمتكلم العادي لا ينطق جملا تامة – في كل الأحوال – وإنما ينطق، بطريقة روتينية، كلمات أو عبارات أو جملا ناقصة، ومع ذلك فهو ينجز لا ما مفهوما".[1]

ويؤكد ذلك ما جاء في كتابِ سيبويه قولِه في (باب يكون المبتدأ فيه مُضمرا، ويكون المبنيُّ عليه مُظهرا): "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الهوربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتا؛ فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت: زيدٌ وربيّ، أو مسستَ جسدا، أو شممتَ ريحا، فقلتَ: زيدٌ أو المسكُ، أو ذقتَ طعاما، فقلتَ: العسلُ".[2]

فالمتكلم لم ينطق جملا تامة، بل نطق بعضها فقط، إن لم يكن قد نطق أقلَّ من الكلام المحذوف أصلا، اعتمادا منه على السياق المقامي في إكمال السامع الجزءَ الناقص تركيبيا، والوقوف على الدلالة المقصودة من ك لا مه

(1) See: Robert J. Stainton, Robert, J. The Pragmatics of Non-sentences, P. 266. dans le livre de: Laurence, R. and Gregory, W. (The Handbook of Pragmatics), Blackwell Publishing. - Ibid, P. 268.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص:130.

المنطوق. وسيبويه هنا أشار إلى مجموعة من المؤشرات السياقية التي يتحقق بها ذلك الإكمال؛ نحو الإدراك بحاسة من الحواس الخمس: الرؤية، والسماع، والمس، والشم، والذوق. [1]

ويتناول الحذف الكثير من المفردات والعبارات والتراكيب التي ما كان الكلام ليستقيم بدونها؛ لولا السّياقُ الذي يغطّي الجزء الأكبر من الفراغ الذي تركته وراءها، فضلاتٍ وعُمداً، فيكون من واجب المتكلم أن يحترم هذا السياق الخطابي الذي تؤدّى فيه المعاني، فلا يحذف ما لا دليل عليه، فيقعَ في الإبهام، ولا يترك ما دلت عليه الأدلة السياقية الكثيرة؛ فيقعَ في الإطناب، كما يسعى الحذف لتحقيق غرضين تداوليين مهمين هما: الإفادة ومراعاة الغرض،

وصناعة النحو– كما أشار السيوطي لذلك– قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها ، إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء ، هو في المعنى شيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة" . [2]

"فقد ذكر في هذا النص مبدأين تداوليين: غرض المتكلم، ومراعاة حال السامع من أجل حصول الفائدة التي يجنيها من الخطاب" . [3]

2–1–1– الإفادة:

حاول اللساني إدريس مقبول أن يحصر مفهوم الإفادة فقال: إنّ "قصد الإفادة يقتضي أن يكون التخاطب مبنيا على فائدة محمولة أو مطلوبة. وأي تر كيب نحوي لابد من أن يرجع إلى تحصيل قدر من الإفادة، ولأجله قرر أرباب التر اكيب من النحاة في الكلام شرط الإفادة خلافا للجملة ، وقيده بعضهم، ومنهم ابن هشام، بـ

(1) ينظر: محروس السيد بُريِّك، التأويل التداولي في كتاب سيبويه، كتاب المؤتمر الدولي السادس لقسم النحو والصرف، سيبويه إمام العربية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2010م. ص: 1051 بتصرف.

(2) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج3، ص:148.

(3) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 201.

"بالمفيد"[1]، ومرادهم من ذلك أن قصد الإفادة (الإخبار) يجب أن يكون حاصلا ومتحققا بالقصد ، ولا اعتبار للفائدة التي تأتي من غير قصد".[2]

فمشكلة الحذف تكمن في طريقة التوفيق بين الاختصار والاقتصار، وبين الإفادة وعدم الإخلال بالمعنى العام للخطاب، لأنّ هذا الحذف يشمل العديد من المركّبات النحوية– كما أشرت لذلك آنفا– مما يصعّب عملية الاختيار بين ما يجوز وما لا يجوز، أو بتعبير آخر: بين الحذف الواجب، والحذف الجائز، والحذف الممنوع.

وهنا تأتي الإفادة لتعطي الحذف صفة المقبولية أو المرفوضية، لأنها تشترط وصول الرسالة القصدية لدى السامع دون الحاجة إلى كثير من التأويلات، وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى في شرح قوله تعالى: ﴿ **قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا** ﴾ البقرة– 153. أي بل نَتّبِعُ ملّةَ إبراهيم حنيفا، كأَنه قيل لهم "اتّبعوا" حين قيل لهم: كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى "، وهذا المعنى وارد في الآية السابقة في قوله تعالى:﴿ **وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا**﴾ البقرة–153.

فالمحذوف إنما فهم من الك لام السابق؛ إذ إنّ معنى : كونوا هودا أو نصارى = اتبعوا ذلك النهج. فحُذف الفعل (نتبع) استغناء بما يدل عليه من اللكلام السابق.[3]

ويمكن لظاهرة الحذف أن تحوّل الإجابة عن السؤال التي من المفروض أن تحمل معناه أو بعضا من مفرداته إلى كلام لا علاقة له بالسؤال لا من قريب ولا من بعيد كسؤال أحدهم مثلا:

– ألا تأتي معي للنزهة؟

فتجيبه: – أنا أنتظر مكالمة مهمة عند الخامسة.

فمن المفروض والمنطقي أن تحمل الإجابة بعضا من مفردات السؤال أو معانيه أو –على الأقل– أحرف جواب تعود عليه من قبيل: نعم – بلى – أجل –أو لا– لا أستطيع وما إلى ذلك، لكن محتوى الإجابة في المثال كان

(1) ينظر: ابن هشام، المغني، ج1، ص 490.

(2) إدريس مقبول، في تداوليات القصد، مقال بمجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) نابلس، فلسطين، المجلد 28 (5) ،2014، ص:1212.

(3) ينظر:سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 257.

بعيدا تماما عن السؤال، ومع ذلك، فإنّ المنطق لا يرفض هذا النوع من الإجابات لأنها تتطابق مع سياق الكلام ومقتضى الحال، فانتظار شيء مهم أولى من الخروج للنزهة، والمحذوف من الإجابة معروف وهو:

– لا، لن آتي معك إلى النزهة، فأنا أنتظر مكالمة مهمة عند الخامسة.

2–1–2– مراعاة الغرض:

ويراد به – عند النحاة القدماء– الغاية التوصيلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه، وعليه تكون "مراعاة الغرض من الكلام" في عُرفِ أغلب النحاة؛ قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة. (1)

ومفهوم (مراعاة الغرض) من المفاهيم التي يحاول اللغويون العرب استثمارها في التداولية الحديثة، اعتمادا على التعاريف التي اتفق عليها العرب قديما في فهمهم أن اللغة المنطوقة من القواعد على شكل لفظ معيّن، يؤديه المتكلم في مقام معين لأداء غرض تواصلي معيّن، وجعلوا من أهداف الدراسة النحوية (إفادة المخاطب معنى الخطاب وإيصال رسالة إبلاغية إليه. (2)

وأبسط الأمثلة على مراعاة الغرض هو استعمال الضمير مكان الظاهر المذكور مطلقا، فالأصل أن لا يُذكر الضمير إلاّ إذا كان السامع على علم مسبق به، وإذا تبعه كلام كثير، لا بدَّ من إعادة الاسم الظاهر خشية الالتباس.

لكن من الأمثلة أيضا ما اصطُلح على تسميته في عُرف النحاة: ضمير الشأن، وهو الضمير الذي يُذكر دون اسم ظاهر يعود إليه، "و سمي ضمير الشأن لأنه يرمز للشأن، أي: للحال المراد الكلام عنها، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة. وهذه التسمية أشهر تسمياته، كما يسمى: "ضمير القصة"، لأنه يشير إلى القصة

(1) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 200–201.

(2) فائزة علي محمد، نظرة في الآليات التداولية عند العرب، قسم اللغة والأدب العربي، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة كرميان، العراق،د.ت، ص:2.

"أي: المسألة التي سيتناولها الكلام. ويسمى أيضاً: ضمير الأمر، وضمير الحديث؛ لأنه يرمز إلى الأمر الهام الذي يجيء بعده، والذي هو موضوع الكلام والحديث المتأخر عنه". (1)

ومن ذلك قول القائل: "إنه لمن الضروري الحديث في هذه المسألة".

فضمير "الهاء" من "إنّه" ضمير شأن لا عائد له، وإنّما يُذكر لتعظيم شأن القول بعده، مراعاة لغرض الجملة وقصد القائل منها.

وضمير الشأن تقابله في اللغة الإنجليزية عبارة (It Is) وهما يحملان المعنى نفسه، حيث إنّ (It) تعود على غير عاقل في الجملة قبلها من قبيل:

" I dropped my phone, it doesn't work anymore"

"لقد أوقعت هاتفي، إنه لا يعمل ثانية".

والملاحظ أن في اللغة الإنجليزية يتم استعمال ضمير الشأن بالكيفية نفسها يمكن أن تبدأ الكلام بقولك:

"It is very important to get on well with our neighbours"

"إنّه من المهم للغاية أن تتواصل مع جيراننا"

وقد يقول قائل: لِمَ التطويل في الكلام؟ أليس من المفروض أن يقول الشخص مباشرة: " من المهم أن تتواصل مع جيراننا"؟

لكنَّ الذي يبدو تطويلا وإطنابا، هو في الأصل اختصار للكثير من الكلام الذي يؤذي المعنى ويسيء إليه، فضمير الشأن ينوب عن قولك: " ما سيأتي مهم، فانتبه واستمع".

(1) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة 15، سنة: 2010. ج1،ص:225.

2-1-3- أثر الحذف في تغيير الحركة الإعرابية ووظيفة الكلمة

سنتناول في هذا العنصر – إن شاء الله تعالى- أثر الحذف في دلالة انتقال الحركات الإعرابية إلى ما قبلها، وبالتالي تغيير وظيفتها الإعرابية مع المحافظة على وظيفتها المقامية التي هي الأصل، حيث إنّ بعض المفردات في الجملة قد تتحول بسبب الحذف من فضلات إلى عمد، والعكس صحيح، ولو كان المحذوف موجودا، لاتّخذ كلّ لفظ حالته الأصلية الوظيفية لا يحيد عنها، لكن الحذف قد يعطي الألفاظ المتقدمة حركةً ووظيفةً إعرابية تمنحهادلالات سياقية ومقامية جديدة، خاصة من الجانب البلاغي، ولشرح هذه الظاهرة النحوية، لا بأس أن أسوق المثال التالي في قوله تعالى في سورة يوسف في سياق حديث إخوته قولهم: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَالَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ يوسف-82.

قالوا المراد بالقرية هنا أهلها، فحُذف المضاف وهو بمنزلة المفعول به، وأُقيم المضاف إليه مقامه [1]، وقد قال الفخر الرازي في تفسيره الكبير: (إن الأمر إذا ظهر ظُهوراً تاماً كاملاً فقد يُقال فيه، سلِ الماءَ ، والأرضَ وجميع الأشياء عنه، والمراد أنه بلغ في الظهور إلى الغاية التي ما بقي للشك فيها مجال) .[2]

فلفظ "القرية" في الأصل مضاف إليه مجرور على اعتبار قولنا: "أهلَ القريةِ"، ولكنْ بسبب الحذف؛ صار هذا اللفظ مفعولا به، لتقدّمه في الرتبة، واختفى المفعول به الأصلي "الأهل"، وقد دلّ عليه دليل، فالقرية التي تعني الأبنية والمساكن والدُّور لا تُسأل، ولا تجيب، وإنّما يُسأل أهلها وساكنوها والقاطنون بها، فالحذف جاء في هذه الحالة لإعطاء القرية الأهمية التي تستغرقها، على اعتبار أنّ أهلها لا غنى لهم عنها، "وحَذفُ المضاف جائز في كل موضع يكون في الكلام قرينة تدل عليه" .[3]

وقد أشار ابن الأنباري إلى نقطة مهمة في الحذف، وهي تلك المتعلّقة بحذف بعض الكلم لكثرة استعماله وتداوله، حيث يقول: "الحذف لكثر الاستعمال إنما يختص بما يكثر في الاستعمال، ألا ترى أنهم قالوا في "لم يكن":

(1) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف،ج1، ص: 307، وابن حاجب، الأمالي، ج2، ص: 673.

(2) ينظر: الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي) (ت 606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، سنة: 1420هـ، ج5،ص:358

(3) ينظر: ابن حاجب، الأمالي، ج2، ص: 673.

لم يك، فحذف النون لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا في "لم يصن": لم يص، ولا في "لم يهن": لم يه، لأنه لم يكثر استعماله، وقالوا في "لم أبال": لمبل؛ فحذفوا الكسرة لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا في "لم أوال": لم أول، ولا في "لم أعال": لم أعل؛ لأنه لم يكثر استعماله، وكذلك قالوا في أي شيء": أيش –بالشين معجمة– لكثرة استعماله، ولم يقولوا في "أي سيء": أيس –بالسين غير معجمة– لقلة استعماله، وقالوا "عم صباحا" في أنعم صباحا؛ لكثرته، ولم يقولوا "عم بالا" في أنعم بالا؛ لقلته" .(1)

وهذا يوضح مدى أهميّة الاستعمال في تخفيف بعض الكلام إن كان متداولا ومعروفا عند السامع، اعتمادا على الافتراضات المسبقة لديه، ولم يكن الحذف مخلاّ بأركان الكلام المفيد، ويكون الإعراب في هذه الحالة إمّا ظاهريا على ما بقي من الكلام، أو تقديريا على الحرف المحذوف، يشبه إعرابه في هذه الحالة إعراب الاسم المرخم على اعتبار ماكان، أو على اعتبار ما هو كائن، والله أعلم.

وكذلك في سياق حديثه عن المحذوف استعمالا في الحروف حيث قال: "إنا نسلم أن الأصل فيه حاشى بالألف، وإنما حذفت لكثرة الاستعمال، وقولهم: "إن الحرف لا يدخله الحذف" قلنا: لا نسلم، بل الحرف يدخله الحذف، ألا ترى أنهم قالوا في رُبَّ: رُبَ، بالتخفيف، وقد قرئ به، قال الله تعالى: ﴿**رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ**﴾ الحجر: 2"(2)

والحذف عند ا بن الأثير أفضل من الذكر، لأنّ المعاني تتوسع، والدلالات تزيد؛ لتترك الأمر مفتوحا على مصراعيه في التأويل، حيث يقول في كتابه " المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ": أما الإيجاز بالحذف فإنه عجيب الأمر، شبيه بالسحر، وذاك أنك ترى فيه ترك الذّكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجدك أنْطَقَ ما تكون إذا لم تَنطِقْ، وأتَمَّ ما تكون مبيناً إذا لم تُبِنْ، وهذه جملة تُنكرها حتى تخبَرَ، وتدفعُها حتَّى تنظُرَ" .(3)

(1) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص: 440.

(2) المصدر نفسه، ج1 ص231.

(3) ينظر: ابن الأثير (ضياء الدين بن الأثير نصر الله بن محمد)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، د.ت.ط. ج2، ص:219.

ولكننا نرجع فنقول، ليس كلّ محذوف هو بالضرورة مهم، وليس الحذف دائما يملك الصفة البلاغية التي تجعله أفضل من القول حيث "إن تعليق الفارق بين المقتضى والمحذوف على طروء التغيير في الكلام في المحذوف بعد تقديره، وعدم طروء ذلك في المقتضى، هذا الفارق غير سليم من جهة أنّ هناك ألفاظا محذوفة من بعض النصوص، وبتقديرها لم يتغير الكلام عن صفته – بنية وإعرابا– التي كان عليها ."[1]

المطلب الثاني– مراعاة أمن اللبس في تأصيل القاعدة النحوية

" ليست مهمة التداولية الأساسية سوى وصف تأويل القول تأويلا تاما بالانطلاق مما تنتجه اللسانيات–في معناها الضيّق (الصوتية وعلم التركيب وعلم الدلالة)– من تأويل جزئي للجملة، ويتمثّل جانب من هذه المهمة في اختيار أحد التأويلات، هذا إذا ما أنتج التحليل اللساني أكثر من تأويل،في حين يكمن الجانب الثاني من المهمة في أن تُسند إلى مفردات إحالية مختلفة مراجع – بالمعنى العام للكلمة– أي أشياء من العالم."[2]

انطلاقا من هذا القول، يمكننا الاستنتاج بأن التأويل الصحيح للقول هو أهم من القول، بل هو –في بعض الأحيان–أهم من القائل في حدّ ذاته، وبالتالي، فإنّ أي خطأ في التأويل، يُنذر بفشل في العملية الخطابية كلّها، ويصعب الأمر أكثر فأكثر، إذا كان القول نفسه، يحتمل تأويلات عديدة، بعضها صائب، وبعضها خاطئ، وعلى المتكلّم مراعاة هذا الأمر، وتجنب اللبس والخلط في الكلام.

وقد وجدت أنّ النحو يراعي تمام المراعاة قاعدة أمن اللبس في درسين نحويين هما: أحرف الجواب والتوكيد بنوعيه اللفظي والمعنوي مما سيأتي بيانه في المطالب الآتية إن شاء الله تعالى:

(1) ينظر: مختار درقاوي، الآليات التداولية لتحليل الخطاب من وجهتي نظر الأصوليين والتداوليين المحدثين، الندوة الدولية الثانية (قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها) 2014م.ص229.

(2) ينظر: آن روبول–جاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، مصدر سابق، ص: 133.

2-2-1 مراعاة أمن اللبس في أحرف الجواب:

التمييز بين احرف الجواب وحسن استعمالها مما فصّل فيه النحاة في دروس النحو العربي، على اعتبار أنّ واضع اللغة لم يضع هذه الأحرف كُلّها اعتباطا، بل لكلّ حرف منها مميّزاته ومواضعه التي يُذكر فيها دون غيره، ويمكن ملاحظة ظاهرة أمن اللبس في القواعد النحوية في كلام النحاة وتفريقهم بين معاني أحرف الجواب، والتي قد يتوهّم السامع تطابقها مع ما بينها من اختلاف في المعنى والوظيفة.

وأخص من أحرف الجواب هذه حرفين هما: "نعم" و"بلى".

فحرف الجواب "بلى" كما قال عنه صاحب رصف المباني: " اعلم أن "بلى" تعطي من الإضراب ما تعطي"بل" إلا أنها لا تكون أبدًا إلا جوابًا للنفي، دخلت عليه همزةُ الاستفهام أو التقرير أو التوبيخ أو لم تدخل، فتقول في جواب النفي عاريًا من الهمزة، إذا قال القائل :ما قام زيدٌ؟، بلى، ومعناه: قام زيدٌ، فحلّت محل الجملة الواجبة جوابًا للنفي. وكذلك تقول في جوابه، إذا دخلت عليه الهمزةُ للمعاني المذكورة."[1]

ويري السهيلي أنّ حرف الجواب"بلى" يتألف من حرفين هما: "بل" للإضراب و"لا" النافية [2]، وأدغمت اللاّمان في بعضهما، وصارت الألف الممدودة مقصورة، للتفريق بينها وبين الصيغة الأخرى المؤلّفة من "الباء" حرف الجر، و"لا" النافية، "بلا". وبذلك يصبح المعنى الذي تؤدّيه "بلى" في الجواب عن استفهام هو: "ما تقول خاطئ، والعكس هو الصحيح".

لكنّ المرادي أضاف لها معنى آخر وهو دخولها على الجملة الاستفهام المثبتة كجواب على سؤال السائل: "هل يستطيع زيدٌ مقاومتي؟" فتجيب: "بلى"، إذا كان منكرا مقاومته. [3] بمعنى كأنّك تقول: "زيد لا يستطيع مقاومتك".

(1) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص: 234.

(2) ينظر:السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله الأندلسي) (ت 581هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، د.ت.ط.ص: 44-45.

(3) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص: 421.

أمّا "نعم" فقد فصّل فيها ابن هشام في المغني بقوله: "بفتح العين، وكنانة تكسرها، وبها قرأ الكسائي، وبعضهم يبدلها حاء، وبها قرأ ابن مسعود. وبعضهم يكسر النون إتباعا لكسرة العين تنزيلا لها منزلة الفعل في قولهم: نِعِم وشِهِد بكسرتين، كما نزلت "بلى" منزلة الفعل في الإمالة. والفارسي لم يطّلع على هذه القراءة، وأجازها بالقياس، وهي حرف تصديق ووعد وإعلام."[1]

ولكن؛ هل يجوز استعمال "بلى" مكان "نعم"، والعكس صحيح، إذا أمن الباث اللبس عند المتلقّي؟

لقد اتخذ النحاة في هذه المسألة آراء متباينة ما بين قبول ورفض، دون اعتبار للمقام ودون مراعاة لأمن اللبس، فابن هشام أتى بما يدل على استعمال إحداهما مكان الأخرى، بقوله:"ويشكل عليهم أن "بلى" لا يجاب بها الإيجاب، وذلك متفق عليه، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد، ففي صحيح البخاري في كتاب الإيمان، أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟– قالوا "بلى". وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة: أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال: "بلى"، قال: فلا إذن. وفيه أيضا أنه قال: أنت الذي لقيتني بمكة؟ فقال له المجيب: بلى. وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك، لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل"[2]

ثم عدل عن رأيه لأنّ الفرق بينهما في الجوهر والمعنى، فقال "واعلم أنه إذا قيل: "قام زيدٌ؟"؛ فتصديقه: "نعم"، وتكذيبه: "لا"، ويمتنع دخول "بلى" لعدم النفي، وإذا قيل: "ما قام زيد؟"، فتصديقه: "نعم"، وتكذيبه: "بلى". [3]

ويوافقه على هذا الرأي صاحب الجنى، ويشترط في "بلى" أن تكون مسبوقة بنفي مقرون باستفهام، ويكون الجواب فيها عكسيا، حيث يقول: "ولا تقول لمن قال: "قام زيد؟"، "بلى"، لأنه موضع "نعم"، لا موضع "بلى"، لأن "بلى" إيجاب لنفي مجرد، كقولك: "بلى"، لمن قال: ما قام زيد. أو مقرون باستفهام حقيقة، نحو: أليس زيد

(1) ينظر: ابن هشام، المغني، ص: 451.
(2) ينظر: المصدر نفسه، ص: 154.
(3) ينظر: المصدر نفسه، ص: 452.

بقائم؟ فتقول: "بلى"، أو للتقرير، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ الأعراف- 172. أجرت العرب التقرير مجرى النفي. ولذلك قال ابن عباس: لو قالوا: نعم؛ لكفروا. لأن "نعم" لتصديق المخبر في الإيجاب والنفي. فإذا قال: ليس لك عندي وديعة، فقلت: نعم، كان تصديقا له. وإن قلت بلى، كان إيجابا لما نفى." (1)

وبالمقابل، أجاز المرادي استعمال "نعم" مكان "بلى"، وساق مثالا على ذلك في قوله:

"وقول النبي ﷺ للأنصار: ألستم ترون ذلك؟ قالوا: "نعم". ويُؤَوَّل قول الأنصار على أن ذلك لأمنِ اللَّبس." (2)

بمعنى أنّه إذا أُمن اللبس، ولم يكن لدى السامع غير طريق واحدة للفهم، جاز استعمال حرف الجواب الأكثر تكرارا وورودا.

وبالجملة، فإنّ من عادة العرب في اللغة إهمالَ غير المستعمل، والاستعاضة عنه بما في معناه أو ما يقرب منه إن كان أكثر منه تداولا وشيوعا، خاصة بتعدد المعاني التي يؤدّيها وكذا اتفاق النحاة على حدّها، كما حدث مع ما تبقى من حروف الجواب كـ"أجل" و"بجل" و"جير" المختلف في إسميتها أو حرفيتها، (3) فهي نادرة الحدوث، وقد استُغني عنها كلّها بحرف الجواب "نعم" لسهولته وشمولية استعمالاته اللغوية وبساطتها.

2-2-2 -مراعاة أمن اللبس في التوكيد اللفظي والمعنوي:

يقصد بالتوكيد كما عرفه ابن السراج، ذلك التابع الذي يأتي "إمّا بتكرير الاسم، وإما يجيء للإحاطة والعموم"، وقد قصد بالأول التوكيد اللفظي، وبالثاني التوكيد المعنوي." (4)

أمّا تقسيم الصيمري، فقد جعل التوكيد ضربين: قال: "اعلم أنّ التوكيد تابع للمؤكد في إعرابه، وهو في الكلام على ضربين: أحدهما: تمكين المعنى في النفس، والآخر: لإزالة الغلط.

(1) المرادي، الجنى الداني، ص: 421-422.

(2) المصدر نفسه، ص: 423.

(3) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص:331.

(4) ينظر: ابن السراج (ت 316هـ)، الأصول، ص: ج2، 19. بتصرف.

أ -مصطلح (تمكين المعنى): فأما تمكين المعنى فإنّه يكون بتكرير الشيء، كقولك: قام زيدٌ زيدٌ، وذهبَ ذهبَ".

ب – مصطلح (إزالة الغلط): (وأمّا التوكيد لإزالة الغلط، فكقولك: جاءني إخوتك كلّهم) لأنّه يجوز أن تقول: جاءني إخوتك، فيُتوهّم أنّه جاءك بعضهم، فإذا قلت: كلّهم، فقد أزلت وجه الشك. (1)

" ويفهم من هذا المقصود بـ (تمكين المعنى) هو (التوكيد اللفظي) . أمّا مصطلح (إزالة الغلط) فهو (التوكيد المعنوي) . (2)

وقد أشار ابن حاجب إلى احتمالية وقوع السامع في الغلط، وأوجب استعمال التوكيد لمراعاة أمن اللبس والخلط في التأويل حيث قال: " وكذلك قولنا: جاء القوم كلهم، لم يأت المتكلم بلفظ "كلهم" إلا رافعا بها التوهم عن السامع، لئلا يقدّر أنَّ بعضهم جاء، فليس في المتبوع الذي هم "القوم" احتمال أصلا مع كلّهم". (3)

ويقصد النحاة بإزالة الغلط، ما يتوهّمه السامع من احتمالات خاطئة للقول، فيأتي التوكيد ليستقر على حال واحدة ويتخلّى عمّا في نفسه من الشك والريب، وبذلك يصبح الحكم بعد التوكيد المعنوي قطعي الثبوت.

ومن أمثلة التوكيد المعنوي الذي يزيل الشك والإبهام، أو لمراعاة أمن اللبس فهو قوله تعالى: ﴿**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ**﴾ البقرة–73.

فقد يظن السامع أنّ الملائكة حين سجودها لآدم قد تخلّف بعضهم ولم يسجد، لكنّ الله تعالى أقرّ أنّ الملائكة سجدوا جميعا دون استثناء، باستعمال توكيدين معنويين متتابعين هما: كلُّهم وأجمعُون، وهذا حتى يعرف السامع أن المتخلفين عن السجود كانوا واحدا لا غير، وهو إبليس –لعنة الله عليه– ويضيف فكرة أخرى أيضا، وهو أنّه ليس من جنس الملائكة، لأنّ حكم السجود قد طالهم جميعا دون استثناء بفضل التوكيدين المعنويين المتتابعين.

وكذا قوله تعالى في قصة آدم عليه السلام: ﴿**وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾ البقرة– 35.

(1) ينظر: الصيمري (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق)، التذكرة والتبصرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 1982م. ص: 163.

(2) ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،د.ت.ط، ج2،ص:644.

(3) ينظر: ابن حاجب (أبو عمرو عثمان)، الأمالي، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، لبنان،1989م،ج2–ص:557.

فالأمر الذي ألقاه الله عز وجل على سيدنا آدم عليه السلام لا خيار له فيه، حيث إن تكرار الضمير مستترا وظاهرا بعده، يدل على توجيه الأمر لفاعل الفعل لا لغيره، وهو من عليه أن يأخذ امرأته معه، فجاء التوكيد ليزيلَ اللَّبس المتعلق بمن سيقوم بالفعل، ومن سيتبع الفاعل.

المطلب الثالث– الرتبة وأثرها في انزياح معنى الخطاب في التقديم والتأخير

يُعتبر التقديم والتأخير بابا واسعا من أبواب النحو العربي، ولذلك لأهميّته الاستعمالية من جهة تقديم الأهمّ، وتأخير المهمّ، حتى صار الأول من حيث الرتبة هو الذي يتمحور حوله الكلام، حتّى ولو كان فضلة، وبذات الوقت، قد يتأخر العمدة الذي هو صلب الكلام وعماده، نظرا لعدم الحاجة إلى تقديمه، ويعرف الجرجاني هذه الظاهرة اللغوية بقوله:

"واعلم أن تقديم الشيء على وجهين:

– تقديم يُقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل، كقولك: "منطلق زيد" و "ضرب عمراً زيدٌ"، معلوم أن "منطلقٌ" و "عمراً" لم يخرجا بالتقديم عمَّا كانا عليه، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله كما يكون إذا أخرت.

– وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا. ومثاله ما تصنعه بـ: زيدٌ والمنطلقُ، حيث تقول مرة: "زيد المنطلق"، وأخرى، "المنطلق زيد"[1]

وهذا النوع الثاني الذي ذكره الجرجاني هو الذي يهم الدرس التداولي من الجانب الاستعمالي، لأنّه يعطي المتكلّم حرية إعطاء الحق النحوي والإسنادي لأي المفردات يشاء بحسب الأهمية، مع تغيير في الوظيفة الإعرابية

(1) ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص:107.

بالنظر إلى تساوي اللفظين في الرتبة، فـ"زيدٌ" اسم علمٌ لا يمكن إلاّ أن يكون عمدة ومسندا إليه، خاصة إذا وقع في جملة تحوي عناصر أقل منه في الرتبة على غرار النكرة والجمل الاسمية والفعلية وأشباهها .

و"المنطلق" أيضا يمكن اعتباره عمدة، لأنه مفرد معرّف بـ"ال"، لو اتصل بما هو أقل منه رتبة كالنكرة والجمل وأشباهها، فلا بدّ من مراعاة التراتبية في قوة المفردات والجمل واعتباره هو المبتدأ وما عداه هو الخبر.

أمّا أن يكون في الجملة نفسها اسم علم ولفظ مفرد معرّف بـ"ال" – وهو من أقوى المفردات رتبة– فالترتيب يقع على عاتق المتكلم في إعطاء أيهما الحق في صدارة الكلام من جهة الإسناد، وإعطائه حق الابتداء من جهة الإعراب.

لكن من وجهة نظر استعمالية، يمكن أن نرى المثال الذي ساقه الجرجاني من وجهة نظر أخرى، وهي التي يراها السامع مع مراعاة قدرته على فهم الكلام فهما صحيحا .

فقولك: المنطلق زيد، لا بد وأن يكون إجابة عن سؤالٍ: من المنطلق؟ وبذلك تكون هذه الإجابة هي الكلام المنطقي لهذا السؤال، ولا مشكلة في وضع الترتيب الإسنادي البسيط من اعتبار "المنطلق" مبتدأ، و"زيد" خبرا .

أما في حالة تقديم الاسم المعرَّف وتأخير العَلم، بمعنى قولك: "زيد المنطلق" فلا بدّ أنّ السامع ينتظر تكملةً للجملة من قبيل طرح سؤال آخر أيضا: زيدٌ المنطلقُ، مابه؟ وهذا بسبب أنّ لفظة "المنطلق" لا يمكن اعتبارها خبراً، بقدر اعتبارها "صفة " لـ"زيد"، والدليل هو أنّك يمكن أن تضيف إلى الجملة خبراً من قبيل: "زيدٌ المنطلقُ. .عادَ" أو "زيدٌ المنطلقُ. .متأخرٌ" أو "زيدٌ المنطلقُ. .عودته وشيكة"، وما إلى ذلك من أنواع الخبر. وبالتالي، فإنّ السامع مازال يشعر بأنّ الجملة ناقصة في معناها، لأنه لا يرى الوظائف النحوية، بل يرى الدلالات الاستعمالية التي يستخلصها من الجمل والأقوال.

كما يمكنك أيضا الاستدلال على عدم كون أحدهما خبرا عن طريق تعويض لفظ "المنطلق" باسم موصول وصلته، بمعنى أن تقول: "زيد الذي انطلق. ."، وفي هذه الحالة يظهر جليًّا مدى النقص الذي تعاني منه الجملة في المعنى، إذ يبدو أنها في حاجة ماسة إلى مسندٍ يكون أقل في المرتبة من المسند إليه، لجعله خبرا .

وقد تفطّن البلاغيون إلى هذه الظاهرة، فحاولوا إيجاد مسوّغ لها، فقال القزويني في الإيضاح: " ولكن أن يُنقل الشيء عن حكم إلى حكم، ويُجعل له إعراب غيرُ إعرابه، كما في اسمين يحتمل كل منهما أن يُجعل مبتدأ، والآخر خبرًا له، فيُقدم تارة هذا على هذا، وأخرى هذا على هذا، كقولنا "زيد المنطلق" و"المنطلق زيد"، فإن المنطلق لم يقدَّم على أن يكون متروكًا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن ينقل عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ، وكذا القول في تأخير زيد ." (1)

أمّا إن كان أحد الاسمين أقل في الرتبة من الآخر، فالمشكل غير مطروح أصلا، إذ يجب أن يؤخذ الأكثر معرفة، فيكون مبتدأ، ويأتي بعده الأقل معرفة ليكون خبرا على الترتيب، دون مراعاة من هو الأسبق في الجملة، فيكون أحدهما مبتدأ ولو تأخر، والآخر خبرا ولو تقدم، وهكذا . .فتأتي الضمائر ثم الأسماء المعرفة، ثم النكرة، ثم الجمل وأشباهها، وعلى الرغم من أنّ هذا الترتيب ليس قطعيّا ولا مطّرد الحدوث، إلاّ أنّه الأبسط من حيث الأهمية في الجملة.

أقول: والذي ينبغي التنبه له، هو السؤال الذي يَطرحه السائل كي تكون الإجابة إمّا الأولى أو الثانية.

فقولك: "زيد المنطلق" لا بدّ أن يكون جوابا لسؤال: من المنطلق؟ إن كان صاحبه رأى الانطلاق، لكنه لم يظهر له صاحبه، وكأنك تخبره عن شخص المنطلق زيد أم عمرو.

لكنّنا لا نسلّم أنّ السؤال نفسه تنطبق عليه الإجابة الثانية، حيث إنّ السؤال لا ينبغي أن يكون حول الماهية، بل حول الوضعية والحالة والإخبار عنها، فيكون مثلا: –ما به زيد المنطلق؟ أو–ما الذي حدث لزيد المنطلق؟ وما إلى ذلك.

(1) ينظر: القزويني (محمد بن عبد الرحمن بن عمر أبو المعالي جلال الدين الشافعي المعروف بالخطيب الدمشقي) (ت 739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، د.ت.ط، ج2، ص:80.

ولا حيلة لتسوية الجملة إلاّ بإضافة ضمير بعد المبتدأ يكون أكثر معرفة منهما معا، ليكون مبتدأ ثانيا خبره ما بعده، فتكون الجملة: زيد هو المنطلق، على اعتبار أن سيبويه يرى أن "أعرف المعارف الاسم المضمر؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عرف؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته، ثم الاسم المبهم؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب، ثم ما عرف بالألف واللام؛ لأنه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف؛ لأن تعريفه من غيره، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه." (1)

ويبدو أنّ المقام كان غائبا عند النحاة القدماء في التقديم والتأخير، إذ كان لا بدّ من معرفة الأسباب المقامية التي كانت تدعو إليه، حيث إنه لم يكن اعتباطيا، بل مرتبطا– كما قلت آنفا– بدرجة معرفة السامع بحيثيات الكلام، وعليه، ينبغي أن يبني المتكلم كلامه، وقد أفرد السامرائي لهذه الظاهرة بعض ما جاء في كتابه: معاني النحو، حيث يقول إنّ الأصل أن يأتي الفعل الناقص ثم اسمه ثم خبره على الترتيب، وأي اختلاف في هذا الترتيب لا بد وأن تكون له أسباب مقامية لدى المتكلم، كأن تقول:

– كان محمد قائما⇐ إذا كان السامع خالي الذهن.

– محمد كان قائما⇐إن ظن أنّ غيره قام دونه.

– كان قائما محمد⇐إن ظنه مريضا غير قادر على الحركة.

–قائما كان محمد⇐للتخصيص إن ظنّه السامع قاعدا. (2)

ولولا هذه التغييرات في الرتبة بين عناصر الجملة، لما استطاع المتكلّم أن يُحوّر الكلام بحسب نظرة السامع إليه، حيث إنّ كلّ تبديل يجيب عن سؤال مختلف أو حكم مسبق، يمكن التغلب عليه والإجابة عنه دون إضافة أي شيء إلى الجملة، بل فقط يتمُّ التلاعب بمراتب الألفاظ.

(1) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف،ج1، ص: 581.

(2) ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر، ط2، 2003م، ج1، ص225.بتصرف.

المطلب الرابع: الافتراضات المسبقة في النحو العربي(Les Pre-suppositions)

ويقصد بالافتراضات المسبقة ما يمكن للسامع أن يكون على علم به حتى قبل أن يقول المتكلم كلامه، فهو لدى السامع عبارة معلومات مسبقة عن طبيعة الكلام المراد قوله وظروفه وطبيعته وخصائصه، أو على الأقل الإحاطة بظروفه العامة، وبالتالي، فهو يمنح المتكلم فرصة اختصار الكلام وإحالته على ما يظن المخاطب على علم به.

وقد عرفه مسعود صحراوي بأنّه: "في كل تواصل لساني ينطق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم، تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة. . .وقد أقرّ التداوليون أن "الافتراضات المسبقة" ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ، وخاصة في مجال "التعليمية Didactique"، فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلاّ بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه."[1]

غير أنّ الدكتور طه عبد الرحمان قد أعطى لهذا المفهوم مصطلحا آخر، حيث سمّاه: الإضمارات التداولية، وفي هذا يقول: "إذا أجرينا (قانون الاختصار) على القول، فإنّنا نتعرف فيه على جملة من الإضمارات التداولية، وهي عبارة عن الإضمارات التي يكون الأصل فيها مقامات الكلام وسياقاته من حيث مناسبته لها".[2]

كما أنّ لمفهوم الافتراض المسبق جذورا في الدرس الأصولي، حيث تمّ تناول مظاهره تحت بند"الاقتضاء" وهو المفهوم الأكثر قربا وشيوعا من أي مصطلح آخر في فقه الأصوليين، "والسمات الأهم للافتراضات المسبقة، هي كونها مضمرة غير مصرح بها في اللفظ، يوصلها المتكلم ويدركها السامع اعتمادا على معرفتهما السابقة بها".[3]

وتعتبر ظاهرة الافتراضات المسبقة أمرا متداولا في النحو العربي وقواعده وخاصة ما اصطُلح على تسميته : "التعريف والتنكير".

(1) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 30-32. بتصرف.

(2) ينظر: طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص:113.

(3) ينظر: فضاء ذياب غليم الحسناوي، الأبعاد التداولية عند الأصوليين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي واتجاهاته، بيروت، 2016. ص:194.

فقد "ارتبط مفهوم التنكير والتعريف ارتباطا وثيقا بمدى معرفة المتكلم والمخاطب بموضوع الحديث، فالمتكلم يختار من الوسائل التعبيرية ما يراه دالا على نقل ما يريد إلى مخاطب يفترض فيه العلم بالشيء المراد أو الجهل به". (1)

والمعنى أنه إذا كان المتكلم على يقين من معرفة السامع لمحور الحديث وموضوعه ، استعمل الاسم معرّفا بـ: "ال" التعريف وأخص منها في هذا المقام، ما اصطلح على تسميته "ال" العهدية، لأنّها تشير إلى ماله علم مسبق به، بخلاف التعريف بالإضافة، فإنّه يضيف إلى الاسم بضع معلومات كانت مجهولة لدى السامع.

وقد تناول ابن هشام هذا النوع من "ال" العهدية في المغني (2) بقوله: "إمَّا أن يكون مصحوبها معهودا ذِكريا نحو﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾المزمل 15-16 . أو معهودا ذهنيا نحو: ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾التوبة- 40، ونحو أو معهودا حضوريا كالتي بعد أسماء الإشارة أو بعد أيها وأيتها في النداء." (3)

أمّا إذا كان السامع جاهلا لموضوع الحديث وحيثياته، وكانت معلوماته قليلة أو معدومة، استعمل المتكلّم "اسما نكرة" دون تعيين، وعلى السامع في هذه الحالة طرح بضع أسئلة للوصول إلى حقيقة الشيء وكنهه.

ولتوضيح الأمر، أسوق الأمثلة الآتية:

أ -ناولني الكتاب من فضلك.

ب -ناولني كتابا من فضلك.

فالجملة (أ) اشتملت على اسم معرفة وهو "الكتاب" الذي لا بدّ وأنّ للسامع معرفة مسبقة عنه، فيفترض أنّ المقصود هو الكتاب الذي على الطاولة، أو الكتاب الذي تحدث عنه أمس وما إلى ذلك.

(1) ينظر: نحلة محمود أحمد، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، دار التوني للطباعة و النشر، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، سنة: 1997م، ص: 80.

(2) وفي هذا التهميش مثال تطبيقي لمفهوم الافتراضات المسبقة، حيث أشرت إلى المصدر بقولي:"المغني"، وأنا أقصد: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام اعتمادا على المعارف المسبقة لدى قارئ البحث، وقس على ذلك ما شئت من الهوامش والاختصارات في البحوث والكتب وغيرها.

(3) ينظر: ابن هشام، المغني، ص: 72-73.بتصرف. وابن الأنباري، الإنصاف، ج2-ص: 425.

أمّا المثال (ب)، فإنّ لفظ "كتاب" جاء نكرة، مما يعني أنّ السامع لا يملك فكرة عنه مطلقا، وبالتالي، فهو بحاجة إلى إيضاحات إضافية كي يعرف أيَّ الكتب يقصد المتكلمُ، ويطرح أسئلة من قبيل:

– أيَّ كتاب تقصد ؟

– عن أي كتابٍ تتحدّث؟

– أيا منهما تريد ؟ (إن كان فوق الطاولة أو على الرف كتابان مثلا) .

علما أنّه حتى ولو كان الكتاب بينهما فوق الطاولة، فإنّ استعمال اللفظ "نكرةً" بقوله: ناولني كتاباً، قد يؤدّي إلى تردد السامع في معرفة أنّ المتكلّم يقصد الكتاب ذاته على الطاولة، وربّما سأله من جديد: أيّ كتاب؟

وقد اختلف الكوفيون والبصريون حول دخول "ال" العهدية هذه محور حديثنا على المنادى ، فهل يجوز قولهم:

فَيَا الغُلَامَان اللَّذَانِ فَرَّا * إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا.**

وقد قال الكوفيون بجواز ذلك، وأنكره البصريون، حيث رأوا أنّ التقدير "يا أيها الغلامان"، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ تعريف الألف واللام تعريف العهد، وهو يتضمن معنى الغيبة، لأنَّ العهد يكون بين اثنين –هما المتكلم والمخاطب– في شأن ثالث غائب عنهما، والنداء خطاب لحاضر، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان، يقررون أن الجمع بين حرف النداء و"ال" جائز في موضعين: أحدهما في نداء اسم الله تعالى في نحو قولك "يا ألله" وثانيهما فيما تحكيه من الجمل، نحو أن تسمي رجلًا: "الرجل منطلق"، وفيما عدا هذين لا يجوز الجمع بين حرف النداء و"ال" في الاختيار، وأما الكوفيون فقد أجازوا ذلك اعتمادًا على ما ورد منه في نحو البيت المستشهد به ".[1]

فالعبرة إذن من التعريف، هو اختصار الكلام الكثير الذي لا طائل من ورائه، وتعويضه في شكل أبسط باللفظ المعروف لدى المتكلم والسامع كليهما، على افتراض أنّ السامع يملك بعضا من المعلومات والمعارف التي تخوّله حسنَ تأويل الخطاب إلى ما يريده المتكلم دون زيادة أو نقصان.

(1) يراجع: ابن الأنباري، الإنصاف، ج2–ص:275– 276. بتصرف.

المبحث الثالث– الأسس الاستعمالية للشواهد النحوي

إنّ صميم الدرس التداولي المعاصر لم يعُد يولي أهمية قصوى للقواعد النحوية الثابتة التي تتناثر في كتب الأقدمين والمتأخرين، بل استعاض عنها بالمحكّمات السّياقية التي تجعل كلّ جملة وكلّ قول مستقلا بنفسه، لا يحمل بالضرورة المعنى نفسه في كلّ مرة يُقال فيها، وصار كلّ سياق كلامي يؤدّي إلى اختلاف المقصود منه، بالنظر إلى أسباب القول وأهدافه وأغراضه البلاغية المندسّة فيه، لهذا؛ فإن دراسة الاستعمال وأسسه وضوابطه، أصبح ضرورةً تفرضها الدراسات اللغوية الحديثة للوصول إلى نتيجة قطعية من القول ومقاصده.

فمن وجهة نظر نحوية، علينا مراعاة الحركات الإعرابية كي يستقيم الكلام، ويصبح مفهوما وواضحا، لكن – هل هذا يكفي؟

بالطبع لا يكفي على اعتبار أنّ ظروف إنتاج الكلام هي وحدها القادرة على تحديد مساره المضامين بين قول وآخر، على اعتبار أنّ الجمل ثابتة، أمّا الأقوال فمتغيّرة لأنّها مرتبطة بسياقها الذي جاءت فيه، وظروف استعمالها، حتّى ولو كانت مكررة أكثر من مرّة، إلاّ أنّها–وبسبب الاستعمال– تصبح جديدة لها معناها ومضمونها الذي تتفرد عن غيرها من الجمل المشابهة لها في اللفظ، المختلفة عنها في السياق.

لذلك، سأركّز في هذا المبحث– إن شاء الله تعالى– على بعض العناصر التي تمنح الاستعمال قوّته وأهميّته، لأنّ الأمر لا يعدو كونه إحاطة بظروف الكلام، وشروط إنتاجه، وهذه العناصر الاستعمالية هي:

السياق، موافقة الكلام للواقع الخارجي، ومبادئ الحوار المفيد .

المطلب الأول– مركزية السياق في منح الخطاب دلالة القصدية:

إذا كانت الدلالة تستخدم مفهوما مجردا بالغ الجدوى هو "الواقع" أي العالم الممكن، فإنّ التداولية تستخدم مفهوما تجريديا يدل على الموقف التواصلي هو "السياق".[1]

من الناحية اللغوية فإن السياق لا يشمل من الموقف إلا تلك "العناصر التي تحدد بنية النص وتؤدي إلى تفسيره، وبهذا تصبح التداولية العلم الذي يعنى بالعلاقة بين بنية النص وعناصر الموقف التواصلي المرتبطة به بشكل منظم ملمايطلق عليه سياق النص."[2]

فالسياق يعتبر عند التداوليين من أهم العناصر التي بفضلها يتحدد مقصد الكلام، دون مجهود يذكر من المتكلّم، لأنّ ما تبقّى من المعطيات غير المقولة في الخطاب يتكفّل بها السياق الذي جاءت فيه، ولهذا فإنّ تعدد المعاني للمفردة الواحدة مرفوض سياقيا، إذ لا يتبقى لها إلاّ معنى وحيد هو ذاك الذي يرتبط به السياق، وفي هذا الصدد يقول الدكتور تمام حسان: " إن الكلمة المفردة "وهي موضوع المعجم" يمكن أن تدل على أكثر من معنى وهي مفردة، ولكنها إذا وضعت في "مقال" يفهم في ضوء "مقام" انتفى هذا التعدد عن معناها، ولم يعد لها في السياق إلّا معنى واحد؛ لأن الكلام وهو مجلى السياق، لا بُدَّ أن يحمل من القرائن المقالية "اللفظية" والمقامية "الحالية" ما يعيّن معنًى واحدًا لكل كلمة."[3]

وإن كان الحديث عن الكلمة الواحدة يفترضُ معنى وحيدا لسياق وحيد، فأحرى بالجمل والنصوص والأمثلة والشواهد أن تتخذ من السياق معينا لها ومحدّدا لمضمونها الذي قيلت فيه لا تخرج عنه.

وقد يُخلط بعض الناس بين المقام والحال، وإن كان الفرق بينهما جلّيا، حيث إنّ الحال مفردة، أما المقام فهو جماعي، "فالمقام يمكن تحديده نظريا، كما يمكن تصنيف المقامات: مقام الإطناب، مقام الإيجاز، مقام التعريف

(1) ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص: 20.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص: 21.

(3) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:39.

ومقام التنكير، مقام الفخر والرثاء والهجاء، وغيرها مما يتعلّق بالأغراض الشعرية، ومقام الاحتفال أو الحرب أو القضاء فيما يتعلّق بالخطابة." (1)

"إنَّ مجموع الأشخاص المشاركين في المقال إيجابًا وسلبًا، ثم العلاقات الاجتماعية والظروف المختلفة في نطاق الزمان والمكان هو ما أسميه "المقام"، وهو بهذا المعنى يختلف بعض اختلاف عن فهم الأولين الذين رأوه حالاً ثابتة (state)، ثم جعلوا البلاغة مراعاة مقتضى الحال." (2)

إذن فالسياق في هذه الحالة سياقان:

1 –سياق لغوي (مقالي) يعتمد على القرائن اللغوية التي يتضمنها الدليل ، ويستدل بها على مدلوله من جهة اللفظ والمعنى لتحديد المعنى اللغوي، أو ما يعبر عنه البعض بالمعنى النحوي أو الوظيفي للجملة.

2 –وسياق غير لغوي (مقامي) يعتمد على سائر القرائن الأخرى المرتبطة بالدليل والمدلول لتحديد مراد المتكلم بحسب مقتضى الحال، وهذا المعنى المقصود في خطاب المتكلم هو ما يعبر عنه البعض بالمعنى الوظيفي المراد من الخِطاب، ومقتضى الحال يشمل عناصر كثيرة تتصل بالمخاطِب والمخاطَب وسائر الظروف التي تحيط بالخِطاب، وهذا قدر زائد على مجرد فهم وضع اللفظ في اللغة.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما يأتي:

– خرقَ الثوبُ المسمارَ.

–كسرَ الزجاجُ الحجرَ.

فالجملتان صحيحتان تركيبيا لاشتمالهما على فعل+ فاعل + مفعول به، ومقبولتان دلاليا لأنهما تحتويان على الفعل ومن قام به ومن وقع عليه الفعل وما إلى ذلك، لكنهما من جهة أخرى قد تبدوان خاطئتين من حيث الوظيفة لكل مفردة منها، إذ إنّ الثوب يقصر عن خرق المسمار، والزجاج يقصر عن كسر الحجر، بل العكس هو الصحيح، حيث إنّ الجملتين قد يتغيّر مفهومهما بدلالة السياق، فالثوب خرقه المسمار، والزجاج كسره الحجر،

(1) ينظر: عيد بلبع، السياق وتوجيه دلالة النص، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط1، سنة:2008م، ص189.

(2) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:351.

ولا قدرة للسامع على اعتبار معنى آخر غير المعنى الأخير الذي سقناه، حتى ولو كان ادعاؤه يخالف ما جاء في الجملة من الحركات، لأنه من المسلّمات التي لا يختلف فيها اثنان، بغض النظر عن وظيفة الثوب والزجاج، ووظيفة المسمار والحجر.

فالسياق الذي جاءت فيه هاته الجملتان هو الذي يحدد ما يكتشفه السامع من خلالهما . إذن فقرينة الإعراب لاغية في هذه الحالة، وعوّضتها قرينة أخرى هي قرينة السياق الذي تحويه الجملتان، وقد يكون تعجّبا أو استهزاء أو تنكيتا وما إلى ذلك.

أمّا أمثلة السياق اللغوي فتتجلّى في المثال التالي:

أ – جاء الرَّجلُ نفسُه.

ب –جاء الرَّجلُ بنفسِهِ.

إنّ دخول حرف الجر "الباء" على الجملة قد غيّر مضمونها بشكل كلّي، حيث إنّ المثال "أ" قد يعني أنّ رجلا ما حضر سابقا في سياق ماض، وهو نفسه حضر الآن، لذلك فالتوكيد المعنوي الذي جاء بعد (بؤرة الكلام)، أتى ليدلّ على الحدوث في زمن مضى قريبا كان أو بعيدا، ولأنّه يجيب عن سؤال وهو: من ؟

أمّا المثال "ب"، فالمعنى أنّ السياق يقول إنّه من غير المتوقع أن يحضر الرجل بنفسه، بل كان في العادة يبعث من ينوب عنه، لكنّه في هذه المرة هو من حضر لا غيره. ولذلك فهذا الجواب يكون عن سؤال يبدأ بـ: هل؟

فالملاحظ أنّ دلالة السياق اختلفت بشكل كبير بين المثالين بمجرد دخول حرف الجر"الباء"، وأصبح المعنى بينهما بعيدا مستندا على السياق الذي يبدو أنّه اختلف بينهما .

المطلب الثاني–موافقة الكلام للواقع الخارجي

من أكثر الأمور إساءة للنحو، تغليب جانبه النظري الاصطلاحي، الذي يهتم بالقاعدة من خلال المثال، مبتورا مستأصلا من سياقه الذي قيل فيه، وإقصاء جانبه الاستعمالي الذي هو في الحقيقة أهم ما فيه، فنحن لا نتعلّم النحو إلاّ لتصويب أخطائنا اللغوية، ولا نصوّب أخطاءنا اللغوية، إلاّ ليفهمنا الغير، ولا يفهمنا الغير إلا ليؤدّوا ردود فعل واستجابات هي في الواقع تخدمنا، فإن لم يتحقق ما قلناه سابقا، فلا حاجة بنا إلى النحو، ولا حاجة له بنا .

انطلاقا من هذه الفكرة، لا ينبغي لنا السكوت عن جمود النحو وبداية اضمحلاله، كونه لم يعُد أكثر من ألعاب لغوية لا صلة لها بالواقع من قبيل: – أعرب ما تحته خط: ضرب زيدٌ عمرا .

فلا "زيدٌ" يعرف عمرا، ولا أحد رآه يضربه. أو من أمثلة على منوال: (خرجت والشمس مشرقة)، فهل هذا يعني أنّ الجو الغائم لا يُعرب حالا؟ أو، هل يعني أنّك إن لم تخرج والشمس المشرقة فلن تتعلّم النحو؟

إنّ ابتعاد النحو عن الواقع الخارجي، وتقوقعه داخل أدراج المكتبات وصفحات الكتب، لم يساهم في تطوره وتغييره، لدرجة أنّ بعض الأصوات أصبحت تنادي بضرورة التخلي عنه، وإهماله، لا لشيء، إلاّ لأنّه لم يواكب وتيرة التطور السريعة لهذا العصر، فالأمثلة التي جاءتنا بها كتب النحو القديمة، كانت في زمنها من صميم الواقع، ومواكبة لحقبة تلك الفترة، فما أكثر من سُمّي زيدا، وما أكثر من سُمّي عمرا، وما أكثر الشمس المشرقة في صحاري نجدٍ وتهامةَ والعراق، وما أكثر من رأوا (العصفور يغرّد في الغصن)، وما أكثر من سمعوا:[1]

(إن تَسألوا الحقَّ نعط الحقَّ سائلهُ . . . "والدّرع محقبةٌ والسيفُ مقروب)

فقد عايشوا الطبيعة، وتقلّدوا السيوف وحملوا الدروع، فكانت الأمثلة والشواهد النحوية مما يوافق بيئتهم التي يعيشون فيها، ويلائم واقعهم الخارجي.

(1) البيت لعبد الله بن عنمة الضبي، ينظر: القزويني، الإيضاح، ج2، ص:84.

أمّا بعد مرور القرون، فإنّ هذه الأمثلة والشواهد لم تعُد صالحة لتلقين النحو، نظرا لصعوبة لغتها أولا، ولبعدها عن الواقع المعيش لهؤلاء المتعلّمين، الذين يعيشون حضارة مادية ويؤمنون بالملموس، وإلاّ فلا حظ للنحو في عقولهم، ولا مقدرة للغة على التغلغل في كمائن نفوسهم.

وهذا هو الذي يحدث فعلا، فمن خلال مناهج التدريس وطرقه، ما زلنا نسمع الكثير من الأمثلة والشواهد المقصوصة من صحرائها، المحذوفة من سياقاتها التي قيلت فيها، ومع ذلك نترجى أن يتمّ فهمها فهما صحيحا، ونهيب بأبناء العربية تعلُّم اللغة وإتقانها ،وهذا غير ممكن على الإطلاق.

إنّ الكلام أصبح أبعدَ ما يكون عن الواقع الخارجي، أو إن شئت قلت: عن الاستعمال الفعلي للغة، لا يمكن الاستشهاد بالكثير من الأمثلة فيها نظرا لغرابة اللغة وصعوبتها، أو لعدم فهم المقصود، أو لبتر الشاهد من سياقه الذي قيل فيه، وما أكثر أن يُؤتى بشطر البيت المجهول قائله، وغيرها من الأسباب، فلا بد من إعادة النظر في طرق تدريس النحو وتلقينه ليكون سهلا سلسا، لا ينظر إلاّ فيما يقع فيه الخلاف، عن طريق توظيف الأمثلة المستوحاة من الواقع الخارجي، البعيدة عن التكلف والتصنع المغالاة في التعقيد .

وبالعودة إلى الخطاب النحوي الذي تنبثق منه القواعد والأسس، نجد أنّ أكثره لا يعطي للواقع الخارجي والاستعمالي بالا، اللهم إلاّ بعض الشواهد التي أشار فيها أصحابها إلى أنَّ قبلها ما يوجّه القارئ إلى فهمها، ومن أمثلة ذلك ما جاء في كتاب منازل النحو في سياق الحديث عن المفعول المطلق وحالاته: " ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قد قدم من سفر، فتقول :خير موْدم، أو يقول الرجل: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: "خيراً وما سرَّ، وخيراً لنا وشرّاً لعدونا . وإن شئت قلت: "خير مقدم، وخيرٌ لنا، وشرٌ لعدونا"[1]

(1) ينظر: كامل عويضة، منازل النحو والصرف، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة، مصر، ط1، 2015م. ص56.

وقول صدر الأفاضل في التخمير: " كما يجوز أن يقال: (مواعيدَ عرقوب)، جاز أن يُقال: وعدتَ مواعيدَ عرقوبٍ " نسبة إلى المثل العربي القائل: "أخلف من عرقوب".[1]

فالملاحظ أنّ هذا النوع من الشواهد، يضع السامع في صورة المثال وحكايته، لأنّه يقترح عليه صورة من الواقع ممكنةَ الحدوث " أن ترى الرجل قد قدم من سفر، فتقول :" أو يربطه بحادثة أو مثل عربي يعلمه السامع، وليس شاهدا صوريا لا يمكن تمثُّل صورته في الحياة العادية وجانبها الاستعمالي، على الأقل، فإنّ السامع، إن بعث لأحدهم برسالة يرحّب بأوبته، قد يتذكر الشاهد، ويعيد عليه ما سمعه.

فالكلام يجب أن يطابق الواقع الخارجي، أو على الأقل يجاريه في التطور والحداثة، فالجهود النحوية التي بذلها القدماء والمحدثون في هذا المضمار –على استحيائها– تُشكر إن قُرنت بمجال ربط النحو بالواقع والحياة.

المطلب الثالث – الدلالات الاستعمالية لاختلاف الحركات الإعرابية وأثرها في المعنى.

يُعتبر الإعراب تغييرا يلحق أواخر الكلم باختلاف وظيفته في الجملة، إمّا لأصالةٍ فيه، أو بتأثير العوامل الداخلة عليه، إمّا ظاهرا أو مقدّرا، وهذا التغيير في الشّكل ينشأ عنه بالضرورة تغيير في الأداء والمعنى والوظيفة، حتى ولو كان تغييرا بسيطا، قال ابن قتيبة: " ولها –أي للعرب– ا لإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها وحِلية لنظامها ، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين ، كالفاعل والمفعول، ولا يفرّق بينهما– إذا تساوت حالاهما في أماكن الفعل أن يكون لكل واحد منهما – إلا الإعراب ، ولو أنَّ قائلاً قال: هذا قاتلٌ أخي بالتنوين، دلَّ التنوين على أنه لم يقتله، (ولكنه سيفعل)، وقال آخر: هذا قاتلُ أخي بالإضافة؛ دلّ حذف التنوين على أنّه قد قتله"[2]

(1) ينظر: صدر الأفاضل (القاسم بن الحسين الخوارزمي) (ت 617هـ)، شرح المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: عبد الرحمان بن سلمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1990م. ج1، ص: 299.

(2) ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم (276هـ)، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، سنة:2010م ص: 18. بتصرف.

والسبب في اعتماد النحاة على الإعراب؛ هو الخوف من تداخل المعاني أو ضياعها في المفردات التي تخلو من العلامات الإعرابية، كالضمة والفتحة والكسرة، و" يدلُّك على ذلك، إنك لو قلت: (ما أحسن زيداً) لكنت متعجباً، ولو قلت: (ما أحسنُ زيد)، لكنت مستفهماً عن أي شيء منه حسنٍ، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض، وإزالة الالتباس واجب. (1)

إنَّ الحركة الإعرابية علامةٌ يُميَّز بها بين المعاني، كالتمييز بين الاستفهام والتعجب، والتمييز بين المضاف والمنعوت، وبين النعت والتأكيد، ولكنها ليست هي الوسيلة الوحيدة للتمييز بين هذه المعاني، فالقرائن الأخرى كالسياق والمطابقة والرتبة والتنغيم تسهم كذلك في التمييز بين هذه المعاني (2).

لهذا السبب فقد انقسم النحاة قسمين:

– الأول منهما يرى أن الإعراب ليس له أثر في المعنى، ويمثّله قطرب (محمد بن المستنير) من القدماء، وتبعه من المحدثين إبراهيم أنيس، وقد ردَّ عليهم العلماء ردوداً دحضت ما أتو ا به، كما تناول المستشرقون هذا الموضوع منكرين دور الإعراب، وأتوا بحجج واهية، فنَّدها علماء اللغة العربية، كما انبرى لهم بعض المستشرقين ممن بهرتهم اللغة العربية بالرد عليهم.

– والثاني يرى أن للإعراب دوراً في المعنى، وهؤلاء هم معظم علماء اللغة العربية ، كأمثال الزجَّاجي وابن جنّي وابن فارس، وتبعهم إبراهيم مصطفى في العصر الحديث، إلا أنه شذ عنهم بقوله: إنّ الفتحة تستخدم كثيراً لأنها الحركة المستحبة، ولم يفهم العلماء الذين درسوا رأيه ما الذي يقصده من قوله الحركة المستحبة؟(3)

غير أنّ النحو العربي في بعض الأحيان لا يحفل بذكر الحركات الفعلية للأسماء بحسب وظيفتها في جملة ما، حتّى ليبدو وكأنه غير مفيد، إذ على الرغم من تبادل الأدوار بين عناصر الجملة الواحدة إلاّ أنّ المعنى لم يضع ولم

(1) ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد)، أسرار العربية، ص:48

(2) زينب جمعة، الإعراب والمعنى في العربية، جامعة بغداد/ كلية الإعلام، د.ت.ط. ص:13.

(3) فضل الله النور علي، الإعراب وأثره في المعنى، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، – قسم اللغة العربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد1، جويلية 2012، ص: 27.

يختلف عليه اثنان، والسبب حسب قول النحاة هو أن بعض الأمثلة لا تحتاج إلى إعمال الفكر لمعرفة الفاعل والمفعول والتفريق بينهما وقد ساق ابن هشام مثالا على ذلك، "كإعطاء الفاعل إعراب المفعول، وعكسه عند أمن اللبس كقولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسرَ الزجاجُ الحجرَ"[1]

والملاحظ أنّ للحركات الإعرابية دورا كبيرا في توجيه المعنى لما هو مقصود، حيث إنّ المتكلّم لا بُدّ وأن يراعي هذه الحركات ليكون كلامه سليما –على الأقل– من وجهة نظر نحوية، والغرض من ذلك كلّه إيصال الفكرة واضحة إلى السامع دون تأويل أو تغيير في المعنى بين الباث والمتلقي، ومن بين القصص التي شاعت بين النحاة حول أثر الحركة الإعرابية وتغيير الدلالة، ما تناقلته كتبهم حول نشأة النحو، وقد ذكرها الأصفهاني في كتابه "الأغاني" من: "أنّ أبا الأسود الدؤلي دخل إلى ابنته بالبصرة فقالت له يا أبت ما أشدُّ الحرّ؟ (رفعت أشدّ) فظنّها تسأله وتستفهم منه: أيّ زمان الحرّ أشدّ؟ فقال لها: شهر ناجر، (يريد شهر صفر)، والجاهلية كانت تسمى شهور السنة بهذه الأسماء. فقالت: يا أبت إنما أخبرتك ولم أسألك. فأتى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين، ذهبت لغة العرب لمّا خالطت العجم، وأوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحلّ، فقال له: وما ذلك؟ فأخبره خبر ابنته، فأمره فاشترى صحفا بدرهم، وأملّ عليه: الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. (و هذا القول أول كتاب سيبويه)، ثم رسم أصول النحو كلّها، فنقلها النحويّون وفرّعوها"[2].

ويقال إنّ أبا الأسود الدؤلي بعد هذه الحادثة، وضع للنحو قواعد وقوانين تضبطه، حتى لا يقع للناس ما وقع له من اختلاف حركات الإعراب المعروفة أو الجهل بها .

(1) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 917.

(2) ينظر: الأصفهاني (أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي) (ت: 356هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، لبنان، ط1، سنة الطبع: 1415 هـ، ج12، ص: 481-482.

لقد استطاعت الحركات الإعرابية – من خلال هذه القصة– أن تغيّر من مسار النحو، وذلك نظرا لخطورة تغييرها من غير داع، إمّا جهلا بها، أو تعمّدا لذلك، فقد ينجرّ عن هذا الخلط ضياع المعاني، وسوء الفهم، وتعدد التأويلات التي لا طائل من وراءها، وإنّا تضرّ النحو أكثر ممّا تنفعه.

أقول: وليس من سبب تداولي وجيه يدعو المتكلّم إلى رفع ما حقّه النصب، ونصب ما حقّه الرفع، إلاّ أن يكون قد غلط في حديثه، ولم يصحّحه، كونه معروفا لدى العام والخاص، لكنّ هذا لا يمنع كونه خطأً في النحو، وقد كان الأجدر –على الأقل– ترك أواخر الكِلم ساكنة لا غير خيرا من منحها علامات إعراب غيرها من الأسماء دون منحها وظيفتها.

المطلب الرابع– مبادئ الحوار وتطبيقاتها على الشواهد النحوية.

كما تمت الإشارة إليه في المباحث السابقة، فإنّ الحوار بين طرفين أو أكثر، لا بُدّ له من بعض المبادئ التي تجعل منه مثمرا وفعّالا وذا فائدة، وإلاّ فإنّه لن يعدُوَ كونَه هرطقةً لا طائل من ورائها، والسبب في ذلك يعود إلى بعض الخصائص التي ينبغي أن تكون مشتركة بين أطراف الحوار، وقد حدّدها بول غرايس في مقاله: "منطق المحادثة" سنة:1957م في مفهومين اثنين: – مبدأ التعاون – الاستلزام الحواري [1]

4–1–مبدأ التعاون–وهو الذي يهمنا في هذا الصدد– يفترض بحسب **غرايس** أن المتخاطبين المساهمين في محادثة مشتركة يحترمون مبدأ التعاون، فالمشاركون يتوقعون أن يساهم كلّ واحد منهم في المحادثة بكيفية عقلانية ومتعاونة لتيسير تأويل أقواله"، وبالتالي فهذا المبدأ يستند إلى أربع مقولات:

–مقولة الكم أو القدر: وترتبط بكمية المعلومات الواجب تقديمها في التخاطب.

–مقولة النوع: وتفرض نزاهة القائل الذي ينبغي أن لا يكذب، وأن يملك الحجج الكافية لإثبات ما يثبته.

–مقولة العلاقة (أو المناسبة): التي تفرض أن يكون حديثنا داخل الموضوع (ذا علاقة بأقوال القائل السابقة وأقوال الآخرين).

(1) أن روبول–جاك موشلار، التداولية اليوم–مصدر سابق، ص: 54.

–مقولة الكيف: وتندرج تحت هذه المقولة قاعدة أن نعبّر بوضوح وبلا لبس قدر الإمكان، ونقدم معلومات بترتيب مفهوم (مثلا: الترتيب الزمني عندما نروي سلسلة أحداث) .[1]

بالإضافة إلى مجموعة أخرى أقل درجة مما سبق وهي:

–مقولة الملاءمة أو الإضافة: توجد تحت هذه المقولة قاعدة واحدة تقول: كن ملائما .

–مقولة الجهة: وتمثلها قاعدة عامة قوامها: كن واضحا[2] .

وبصفة عامة فإنّ مبدأ التعاون يرتكز على أمر مهم وهو:" ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه، أو الاتجاه الذي يجري فيه ذلك الحوار"[3]

ويتجلّى مبدأ التعاون في اتفاق مسبق بين المتكلم والسّامع على مجموعة من النقاط الجوهرية بينهما، أو على الأقل في النقاط التي سيتم الحديث حولها، حتى لا يكون مقصد المتكلم بعيدا عن فهم السامع، وبالتالي يحدث تشويه لمعنى القول، ويفقد بذلك مصداقيته، بمجرد فقدان الصلة بين المتحدّثين.

وعليه، "يتضح أنّ مدلول العبارة قد يتجاوز المعنى الحرفي لمجموع ألفاظها، وقد يتولّد المعنى لدى المخاطب قبل أن ينتهي المتكلم من التلفظ بالعبارة، دون أن يكتمل معناها بعد لدى المخاطب، وكلّ هذا يكشف (على) أنّ المعنى الحرفي والمصرح به، ليس سوى جزء من المعنى، أمّا الجزء المتبقّي، فيتوقّف على كلّ من المتكلم والمخاطب"[4]

ونجد في النحو أنّ مبدأ التعاون يتجلّى بعض القواعد النحوية التي تشترط فهم المتلقي لما يُقال، وإلا، فلا حاجة بنا إلى الكلام مطلقا، أو بمعنى آخر: يصبح القول الذي أطلقناه في حكم المعدوم، ويظهر هذا في تتابع الشرطين للجواب الواحد، حيث يقول القائل لزوجته التي هو على وشك تطليقها:

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص: 55–56.بتصرف.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص:54.

(3) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب–مقاربة لغوية تداولية– دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط 1، 2004م، ص:121.

(4) ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، منشورات الاختلاف، دار المان، الرباط، المغرب، ط1، 2011م، ص:101.

–إن أكلت، إن شربت، فأنت طالق.

فالذي يُفهم من هذا القول، أو على الأقل ما فهمته الزوجة من كلام زوجها، هو أنّ القيام بفعلي الشرط الأكل والشرب –على الترتيب– يجعلها طالقا، بينما لا تعتبر طالقا، لأنّ أحد الشرطين له جوابه بينما الآخر لا جواب له في الجملة، بحسب قواعد مبدأ التعاون الذي يعتبر في هذا الحوار أنّ قاعدة "مقولة النوع" وهي من أهم قواعده قد تم خرقها، مادام القائل لم يحدد زمانا ولا مكانا لإنجاز الوعيد وتطبيقه.

وقد ذكر ابن هشام أنّ الطلاق لا يقع في مثل هذه الحالات، لأنّهم –أي النحاة–" ذكروا أنه إذا اعترض شرط على آخر نحو: إن أكلت إن شربت فأنت طالق. فإن الجواب المذكور للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط، ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور: إنها لا تطلق".[1]

ومن الأمثلة أيضا: "من يعتدل في شبابه، من يحرص على سلامة جوارحه وحواسه يسلم من متاعب الكهولة، وويلات الشيخوخة. والتقدير: من يعتدل في شبابه يسلم "[2]

فالتداخل في أفعال الشرط عند النحاة، يجعل من التطبيق صعبا، خاصة إذا كانت أفعال الشرط متعارضة أو متباعدة في المعنى كقولك: من يجلس، من يقم، يُعاقب. حيث إنّ القيام والجلوس فعلان متعارضان لا يمكن الجمع بينهما في جملة واحدة.

وهذا أيضا يخلُّ بمبدأ التعاون الذي ينبغي على المتكلم أن يكون كلامه محدّدا مفهوما وقابلا للتطبيق على أقل تقدير.

"إنّ الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون خلاف ما يقولون"[3]، فمن شأن مبادئ الحوار التي أقرّها غرايس أن توضّح الاختلاف بين المقال والمقصد، فما يقال هو ما

(1) ينظر: ابن هشام، المغني، ص: 801.

(2) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج 4، ص:489.

(3) ينظر: نعمة دهش فرحان الطائي، الملمح التداولي في النحو العربي–تحليل واستنتاج– مجلة العميد، العدد الثامن، ديسمبر، 2013م. ص:467.

يوجد داخل الكلمات والعبارات، وأمّا ما يُقصد، فهو المعنى الكامن خلف الكلمات، والذي يريد المتكلم إبلاغه للسامع بطريقة غير مباشرة، شرط أن يكون هذا السامع قادرا على استشفاف المقصود من الكلام، وأن لا يأخذ الكلام على ظاهره فقط.

ونستنتج مما سبق، أنّ الشواهد النحوية التي تهتم بمبادئ الحوار، تحاول ما أمكنها أن تلتزم الدّقة والسهولة والوضوح، وإلاّ فإنّ هذه الأمثلة تصبح غامضة مستعصية، أو إنّ إنجازيتها في الواقع تصبح لاغية بحكم أنّها لا تلتزم بهذه المبادئ.

4–2–الاستلزام الحواري: – كما عرفه جاك موشلر– تنطلق من فكرة مفادها أنّ الجملة التي هي مجموعة محدودة من الألفاظ ثابتة، أمّا القول فهو"حاصل التلفظ بجملة وهو متغيّر بتغيّر الملابسات والقائلين"، وقد ساق مثالا سأحاول أن أوضحه بما يأتي:

يسأل السائل: كم الساعة الآن؟

ملاحظة: قد تتم الإجابة عن هذا السؤال، وقد لا تتم.

هذه الجملة تحمل بين طياتها معنيين:

1 –السائل فعلا يستفهم عن الوقت، ويريد معرفة الساعة.

2 –السائل يقف في موقف توبيخ وتأنيب للعامل المتأخر عن الوقت كالعادة.

والوحيد القادر على تبيان ما في الجملة من الأغراض هو المستمع نفسه الذي له القدرة على تفسير كلام المتكلم بالنظر إلى سياق الأحداث، ونبرة الصوت، وتعابير الوجه وما إلى ذلك من المؤشّرات التي يمكنه من خلالها تبيّن أيِّ الطريقين يسلك: طريق السؤال البسيط الذي يستحق الإجابة، أم طريق التقريع والزجر والتوبيخ الذي يستلزم حياء وخجلا وصغارا.

ومن أمثلة الاستلزام الحواري أيضا على سبيل الاستئناس:

–قول القائل: – يعجبني ما يقوم به ابني.

–فهذه الجملة لو جاءت على لسان ثلاثة من الناس، وهم: زيد وعمرو وأحمد، لكان للجملة عند كلّ واحد منهم اتفاق في اللفظ، واختلاف في تفسير القول.

–فابن زيد متفوقّ في الدراسة– وابن عمرو يساعده في التجارة– وابن أحمد يطيعه في كل شيء، فالجملة ثابتة ولكن القول متغيّر.

ويوجد في النحو ما يدعو إلى الاستلزام الحواري، أو القول الذي يحمل معنيين متناقضين، لا يمكن التفريق بينهما إلاّ من خلال السامع الذي وُجّه الكلام له، وأخص بالذكر في هذا المقام: أسلوبي التحذير والإغراء.

ولا مناص في هذا المقام أن أقدّم لهما تعريفا من النحاة المحدثين، حيث يعرّف التحذير بأنّه: "تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه"، أمّا الإغراء فهو: "تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله"[1]

فهذان الأسلوبان متداولان في النحو العربي بصفة عامة، حيث يُنصب المفعول به في أسلوبي التحذير والإغراء بفعل محذوف تقديره: "الزم" في الإغراء، و"احذر" في التحذير.

وهما من الأفعال الكلامية، لأنّهما يرميان إلى التأثير في المتلقّي واستمالته، وحمله على أداء فعل ما، فإذا رغب المتكلم من المخاطب في أن يتجنّب أمرا مكروها، أدّى رغبته تلك بالتحذير، وإذا أراد منه أن يفعل أمرا محمودا، أدّى له تلك الرغبة بالإغراء." [2]

– فلو قال قائل: (جاركَ جاركَ)، ولم يزد على ذلك شيئا، كان الكلام غامضا،ففي أي الأسلوبين يمكننا أن نصنّف قوله؟ هل في باب الإغراء، أم في باب التحذير، حيث إنّ هذا الجار قد يكون جارا صالحا، أو قد يكون جارا فاسدا، وبالتالي، فإنّ قائل الكلام قد يكون مرتكزا على الإغراء فتكون تتمة الكلام:

– الزم جاركَ. أو قد يكون مرتكزا على التحذير، فتكون تتمة الكلام: احذر جاركَ.

وهنا يأتي دور الاستلزام الحواري في تغليب إحدى الوجهتين اللتين يحملهما الخطاب على الأخرى، وذلك بالرجوع إلى ما يملكه السامع من سياقات وملامح إيحائية تشير بطريقة صريحة أو ضمنية لمقصد المتكلم، إمّا

(1) ينظر: عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2001م، ص152.

(2) ينظر: نعمة دهش فرحان الطائي، الملمح التداولي في النحو العربي–تحليل واستنتاج– ص: 487.

بالترك أو الالتزام، وعليه، فإنّ كلاً من المتكلّم والسامع الذي وُجّه له الكلام خاصة، هما الأقدر على تأويل الكلام، وفك مضامينه الكامنة فيه.

إنّ ظاهرة الاستلزام الحواري واردة بشدة في كتب النحو، وإن لم يتطرق لها النحاة تصريحا، بل تلميحا، إلاّ أنّها لا تخلو منها، نظرا لأنّ الخطاب الذي يكون بين طرفين أو أكثر، لا بُدّ أن تسوده الثقة الكلامية، أو العرف الاجتماعي السائد، أو المعارف المسبقة، حتى يكون الحوار بينهما فعّالا مثمرا وذا فائدة، والأهم من ذلك كلّه، أن يكون قابلا للتأويل الصحيح والتداول، بعيدا عن الغموض والتعقيد والتداخل بين المعاني.

خاتمة

وبعد . . .

فقد أتممت بحمد الله وفضله، بحثيَ المتواضع هذا، تناولت فيه تداولية الخطاب النحوي بين ضابطه القواعدي، واستعماله الوظائفي، تطرّقت فيه إلى النقاط الخلافية بين النحاة، وبيّنت مدى حُجيّتها ومطابقتها للمنطق والمعقول، ثم حاولت أن أفصّل في الطرق التي انتهجها النحاة القدماء في قراءة الخطاب النحوي ومدى قابليته للاستعمال، ثمّ انتقلت بعد ذلك إلى تطبيقات المنهج التداولي–إن صحت تسميته منهجا– على بعض الظواهر النحوية التي وجدت فيها فراغا واسعا بين القاعدة والاستعمال.

إنّ الهدف من هذه الدراسة، لم يكن تنظيرا باستحداث قواعد جديدة لنحو جديد على حساب النحو القديم، بل كان مجرّد إعادة استقراء للنحو العربي من خلال استخدام مبادئ التداولية، وتطبيق آلياتها عليه على غرار: السلالم الحجاجية والأفعال الكلامية والاستلزام الحواري والافتراضات المسبقة وما إلى ذلك، وقد خلصت من هذا البحث–إضافة إلى خواتيم الفصول– بالنتائج الآتية:

1. ليست القاعدة دائما شاملة للمثال، قادرة على استيعابه، وهذا ليس بالأمر المَشين، لأنّ القواعد على كثرتها وتعددها لا تعدو إلاّ أن تكون قطرة في بحر الشواهد النثرية والشعرية التي تزخر بها كتب القدماء والمحدثين على حدٍّ سواء.

2. إنّ الاعتماد على التأويل عند القدماء من النحاة يعني عدم الوثوق في أحادية القراءة، وأحادية الرّأي والافتراضات المسبقة، بل هو في الأصل مدعاة إلى تعدد وِجهات النظر، حيث إنّه لا يحكم على النص بالصّحة والخطأ، بقدر ما يحاول فهمه بأكثر الأشكال كمالا وشمولية.

3. لا يتعلّق الحذف فقط بفضلات الكلام، بل إنه يتجاوز ذلك ليشمل كلّ عناصر الجملة، أساسية كانت أو ثانوية، بل ويتعدّاه إلى أبعد من ذلك، إذ يتناول في بعض الأحيان حذف جمل بأكملها إن دلّ عليها دليل السّياق أو

الحال أو غيرها، وفي بعض الأحيان المتطرّفة؛ يمكن للحذف أن يصل إلى حدود الفقرات والنصوص، أو أجزاء من الأبيات أو القصائد، إن كان ذلك ممكنا أو مفهوما من سياق الكلام أو مقام الحال.

4. إنّ من عادة العرب إذا أرادت تثبيت الكلام وتقويته في الذهن، أطالت في بعض لفظه، وأدخلت فيه ما ليس منه، مما لا يزيد في المعنى ولا يُنقص، لكنه مؤثر في المتلقّي، ويزيد من قناعته به.

5. ظاهرة الحذف أو منعُها عند النحاة ترجع إلى الاختلاف في توظيف بعض أسس التداولية: كالسياق والمقام والاستلزام الحواري، خاصة تلك المتعلّقة بكثرة الاستعمال وطول الكلام والأسباب القياسية التركيبية التي تُبنى قواعدها على إشراك المخاطب في انتقال المعلومة واختصارها إلى أشدّ ما يكون، مع المحافظة على المعنى الذي تؤدّيه، والتأكد من أدائه على الوجه الصحيح.

6. للخطاب النحوي ضلع في السلالم الحجاجية من خلال قانوني الخفض والقلب، وقد أثّر هذا بشكل كبير على بعض الأساليب النحوية على غرار أسلوب الشرط.

7. بعض التعاريف النحوية قاصرة عن الإلمام بكل أشكال الاستعمال اللغوي للمصطلحات، فهي إمّا ناقصة كتعريف الحال، أو غير دقيقة كتعريف بعض حروف العطف.

8. للتقديم والتأخير فوائد تداولية بالدرجة الأولى، حيث إنّه مبني على مراعاة الغرض وحسن الكلام وسياقه الذي جاء فيه، إضافة إلى كونه بابا واسعا من أبواب النحو العربي.

9. الكثير من الشواهد النحوية لا تلقي بالا إلى موافقة الواقع الخارجي، ودراستها مستأصلةً من سياقها يجعل فهمَها أكثرَ صعوبةً، وفي بعض الأحيان مستحيلا.

10. تتغيّر بعض الحركات الإعرابية تبعا للموقف والسياق الذي قيلت فيه مفرداتها، وهذا يعطي للظاهرة النحوية بعدا بلاغيا إضافيا للمعنى والمقصود منه.

11. الافتراضات المسبقة ظاهرة متجذرة في الشواهد النحوية، والدليل على ذلك أنّ الكثير من أبواب النحو بُنيت عليها، على غرار: الحذف والإضمار والتأويل والتعريف والتنكير وما إلى ذلك.

12 . للشواهد النحوية أسس استعمالية ينبغي إدراجها في دراسة الوظائف المتعلقة بها، لأنّ هذا من شأنه أن يُعمّق فهمها أكثر لدى المتعلّمين، ويربطها بالواقع الخارجي مباشرة.

13 . سبب صعوبة النحو وتعقيده راجعة بالدرجة الأولى إلى افتقاره لعنصر السياق والمقام، حيث إنّ هذين العنصرين قادران على شرح مضمون الخطاب والإشعار بظروف إنتاجه.

14 . ضرورة ربط النحو بالبلاغة لتستقيم الوظيفة، فلا يُعقل أن تُدرَّس المفردات والجمل وظيفيا دون مراعاة جانبها البلاغي الذي قيلت فيه.

وفي الأخير، لا أدَّعي لنفسي فضلا، فالفضل كلّه لله وحده، ولأستاذي المشرف، ولمن سبقني في هذا المضمار من العلماء الأجلاء والباحثين المجدّين، فجازاهم الله عني كلّ خير.

وفي الختام، لا بأس أن أقدم لمن يريد أن يدلي بدلوه في مجال تداولية النحو ببعض التوصيات التي لم يستوفها بحثي، وخاصة تلك المتعلّقة بالجانب التعليمي لهذه القواعد، وياحبذا لو استثمر الباحثون في مواضيعَ تجمع بين تعليمية اللغة العربية والتداولية مثل:

- تداولية القواعد النحوية الموجهة للمتعلمين.
- نموذج تداولي لتعلّم اللغة العربية لغير الناطقين بها .
- النحو العربي بين التقليد والتداول.
- المعايير التداولية للخطاب النحوي في ضوء المناهج التعليمية المعاصرة.
- مشكلة القاعدة النحوية وأثرها في تعدد المفاهيم والمعاني.

واللهَ أسأل أن يُوفّقني وطلابَ العلم جميعا لما فيه الخير والصلاح في الدنيا والآخرة، وأن يجعل هذا البلد آمنا وأن يرزقه من الثمرات، إنّه سميع عليم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

رشيد حيدرة

ثبت المصادر والمراجع[1]

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، الخطاط: عثمان طه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، المدينة المنورة، د.ر.ط، سنة الطبع: 1429هـ.

مؤلفات باللغة العربية:

1 - **إبراهيم السامرائي** العربية تاريخ وتطور، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى،سنة الطبع: 1993م.

2 - **ابن الأثير (ضياء الدين بن الأثير نصر الله بن محمد)**، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق : أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، د.ت.ط.

3 - **ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد)** أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 1999م.

4 - **ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد)**، الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د.ر.ط.سنة الطبع: 1957م.

5 - **ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل)**ت 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، المؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة الطبع: 1996م.

6 - **ابن جني (أبو الفتح عثمان)**، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية،الطبعة الثانية، سنة الطبع: 1957م.

(1) اعتمدت في فهرسة المصادر والمراجع على الترتيب الألفبائي مع إغفال الألف واللام.

7 – **ابن جني (أبو الفتح عثمان)**(ت 392 هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، دار سزكين للطباعة والنشر– تركيا، الطبعة الثانية، سنة الطبع: 1986م.

8 – **ابن جني (أبو الفتح عثمان)**(ت 392 هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق : د .حسن هنداوي دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى ، سنة الطبع:1985م.

9 – **ابن حاجب (أبو عمرو عثمان)**(ت 392 هـ)، الأمالي، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، لبنان، سنة الطبع:1989م.

10 –**ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي)** (ت 808هـ)، مقدمة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر. . . ، تحقيق خليل شحاده، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1988م.

11 –**ابن عصفور(علي عبد المؤمن)** (ت: 669 هـ).،تحقيق: علي عبد الستار الجواري وآخرون، د .د .ط، الطبعة الأولى–سنة الطبع:1972م.

12 –**ابن فارس (أحمد بن زكريا الرازي أبو الحسين)**(ت395هـ)، الصاحبي. تحقيق: أحمد حسن بسج دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى سنة الطبع: 1997م.

13 –**ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم** (276هـ)، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث ، ط 2، القاهرة، سنة الطبع:1973م.

14 –**ابن مَضَاء (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن عمير اللخمي القرطبي)** (ت592ه.)، الرّد عَلى النّحاة، دراسة وتحقيق :الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام، الطبعة الأولى ، سنة الطبع: 1399 هـ – 1979 م.

15 –**ابن منظور (محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقي)** (711هـ)، لسان العرب، تحقيق نخبة من الأساتذة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 1981م.

16 -**ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين)** (ت 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح : عبد اللطيف عبد الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت – الطبعة الأولى –سنة الطبع: 2000م.

17 -**ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين)**، (ت 761هـ) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، سنة الطبع:1985م.

18 -**ابن يعيش (أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، موفق الدين الأسدي)** (ت 553هـ)، شرح مفصّل الزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان الطبعة الأولى، سنة الطبع: 2001م.

19 -**أبو بكر العزاوي**، اللغة والحجاج، العمدة في الطبع، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 2006م.

20 -**أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي)**(ت 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة الثانية، سنة الطبع: 1420هـ.

21 -**أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله)**(ت 395هـ)، كتاب الصناعتين. تحقيق: علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة . الطبعة الأولى سنة ال طبع: 1952م.

22 -**أحمد المتوكل**– الوظائف التداولية في اللغة العربية ، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر دار الثقافة – الدار البيضاء الطبعة الأولى 1405هـ – 1985م.

23 -**أحمد المتوكل**، الخطاب وخصائص اللغة العربية، دار الأمان للنشر، المغرب، الطبعة الأولى، 2010 .

24 -**أحمد المتوكل**، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المملكة المغربية، الطبعة الأولى. سنة الطبع: 2003م.

25 -**أحمد بن عبد النور المالقي** (ت 702هـ)، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، سنة الطبع: 2002م.

26 - **أحمد بن علي بن حجر العسقلاني** (ت 852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، دار الريان للتراث، رقم الطبعة: بلا، سنة الطبع: 1986م.

27 -**أحمد تيمور باشا**، لهجات العرب ، لجنة إحياء تراث تيمور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المكتبة الثقافية العدد: 290 ، سنة الطبع: 1973م.

28 -**أحمد سعد محمد ،** الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث الدلالي، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى سنة الطبع: 1999م.

29 -**الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)**(ت 215هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، الجزء الأول، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 1990م.

30 -**الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن)** (686هـ)شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا ، الطبعة الثانية، سنة الطبع:1996م.

31 -**إسماعيل نقاز**، مناهج التأويل في الفكر الأصولي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، الطبعة الأولى، سنة الطبع:2017م.

32 -**الأصفهاني (أبو الفرج عليبن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي)** (ت: 356هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 1415 هـ

33 -**أمينة الدهري**، الحجاج وبناء الخطاب في ضوء البلاغة الجديدة، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، سنة الطبع:2011 .

34 -**آن روبول وجاك موشلار** ، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس–محمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان–الطبعة الأولى، سنة الطبع:2003م.

35 -**آن روبول–جاك موشلار**، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة بإشراف: عز الدين المجدوب، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، ط:2، سنة الطبع: 2010 .

36 -**أنطوان خوري** ، مدخل إلى الفلسفة الظاهراتية، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.

37 -**باتريك شارودو– دومينيك منغنو** معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهيري– حمادي صمود– دار سيناترا– المركز الوطني للترجمة – تونس سنة الطبع: 2008 .

38 -**البغدادي (عبد القادر بن عمر)** ت 1093 هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة الأولى، سنة الطبع:1986م.

39 -**بغورة الزواوي**، الفلسفة واللغة نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 2005م.

40 -**تمام حسان**، الأصول (دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، عالم الكتب، بيروت، د.ر.ط، سنة الطبع: 2000م.

41 -**تمام حسان**، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1993م.

42 -**تمام حسان**، اللغة العربية معناها ومبناها ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط5، سنة: 2006م.

43 -**تمام حسان**، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، المغرب، الطبعة الأولى، سنة الطبع1980م.

44 -**الجرجاني– أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد** (ت 471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة الطبع: 1992م.

45 -**جلال شمس الدين**، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين –دراسة إبستمولوجية– مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، د.ر.ط. سنة الطبع:1994م.

46 -**جنان التميمي**، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 2013م.

47 -**جورج يول**، التداولية، ترجمة: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى، سنة الطبع:2010م.

48 -**جون أوستين**، نظرية أفعال الكلام العامة– كيف ننجز الأشياء بالكلمات– ترجمة: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، سنة الطبع:1991م.

49 -**جون لاينز**، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة:عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة،الطبعة الأولى، بغداد، سنة الطبع:1987م.

50 -**حسن خميس سعيد الملخ**، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 2000م.

51 -**الحسن شاهر**، علم الدلالة السيمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، دار الفكر العربي، عمان، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 2001م.

52 -**حماسة محمد عبد اللطيف رفاعي**، الضرورة الشعرية في النحو العربي، القاهرة مكتبة دار العلوم ، القاهرة، سنة: 1979م.

53 -**الخضري (محمد)** (ت1287هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.ط.

54 -**الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي)** (ت 606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة الطبع:1420هـ.

55 -**الرازي (زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي)**(ت 666هـ)، مختار الصحاح، ترتيب: محمود خاطر، حمزة فتح الله، دار البصائر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، سنة الطبع:1987 .

56 -**رمضان عبد التواب**، فصول في فقه اللغة ، مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر، الطبعة السادسة – سنة الطبع:1420هـ/1999م.

57 -**روبير مارتن**، مدخل لفهم اللسانيات، ترجمة: د . عبد القادر المهيري، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، سنة الطبع:2007م.

58 -**الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن)** ، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة الطبع: 1984م.

59 -**الزجاجي- أبو القاسم**(ت 337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس-بيروت، الطبعة الثالثة، 1979م.

60 -**الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر)**(ت 794 هـ)، البرهان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، سنة الطبع:1957م.

61 -**الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي)**(ت 538هـ)، تحقيق: د . علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 1993م.

62 -**سعيد جاسم الزبيدي** القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 1997م.

63 -**السّلمي (أبو عبد الرحمان)**(ت 416هـ)، مناهج العارفين، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د .ت.ط،

64 -**السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله الأندلسي)**(ت 581هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، د .ت.ط.

65 -**سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)**ت 180 هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت.ط.

66 -**السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان)**ت 911 هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميةن بيروت، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 1998م.

67 -**السيوطي (جلال الدينعبد الرحمن)** (ت 911 هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.ط.

68 -**السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)** (ت 911 هـ)، الاقتراح، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، د.ر.ط، سنة الطبع:2006م.

69 -**شكري المبخوت**، الحجاج في اللغة، ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم إشراف حمادي صمود، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية منوبة، تونس.د.ت.ط.

70 -**شوقي ضيف وآخرون** المعجم الوسيط، . مكتبة دار الشروق الدولية، مصر،ط:4،سنة الطبع: 2004م.

71 -**شوقي ضيف**، المدارس النحوية، دار المعارف، الطبعة السابعة، د.ت.ط.

72 -**الصبان (أبو العرفان محمد بن علي الشافعي)**(ت 1206 هـ)،حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ر.ط، سنة الطبع:2006.

73 -**صدر الأفاضل (القاسم بن الحسين الخوارزمي)**(ت 617هـ)، شرح المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: عبد الرحمان بن سلمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة الطبع:1990م.

74 -**صلاح فضل**، بلاغة الخطاب وعلم النص، مطبوعات عالم المعرفة، الكويت، سنة الطبع:1992م.

75 -**الصيمري (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق)** (ت 400هـ)، التذكرة والتبصرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 1982م.

76 -**الطاهر بومزبر**- التواصل اللساني والشعرية- مقاربة تحليلية لنظرية رومان جاكبسون، الدار العربية للعلوم - منشورات الاختلاف- الجزائر، الطبعة الأولى 1428هـ/2007م.

77 -**طاهر سليمان حمودة** ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،د .ر .ط، 1998م.

78 -**طه عبد الرحمان**، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، سنة الطبع: 2000 .

79 -**عباس حسن**، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة 15، سنة الطبع: 2010م.

80 -**عبد السلام محمد هارون**، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 5، سنة الطبع:2001م.

81 -**عبد العال سالم مكرم**، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية، سنة الطبع: 1993م.

82 - **عبد العال سالم مكرم** القرآن وأثره في الدراسات النحوية، مؤسسة علي جراح الصباح، الطبعة الثانية، سنة الطبع: 1978م.

83 -**عبد الكريم بوفرة** علم اللغة الاجتماعي، مقدمة نظرية، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب، سنة الطبع: 2011م.

84 -**عبد الله بن حمد الخثران** ، مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها، هجر للطباعة والنشر،الطبعة الأولى، سنة الطبع:1990م.

85 -**عبد الله صولة**، نظرية في الحجاج: دراسات وتطبيقات، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، الطبعة الأولى، سنة الطبع:2011 .

86 -**عبد الهادي بن ظافر الشهري**، استراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية- دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 2004م.

87 -**عبده الراجحي**، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د .ر .ط.سنة الطبع:1979م.

88 -**عز الدين الناجح**، العوامل الحجاجية في اللغة العربية، مكتبة علاء الدين للنشر والتوزيع، صفاقص، تونس، الطبعة الأولى، سنة الطبع:2011م.

89 -علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة الطبع:2007م.

90 -**علي أبو المكارم** الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 2007م.

91 -**العياشي أدراوي**، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، منشورات الاختلاف، دار المان، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 2011م.

92 -**عيد بلبع** ، السياق وتوجيه دلالة النص، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة الطبع:2008م.

93 -**الفارسي (أبو عبد الله محمد بن الطيب)** (ت 1170 هـ)، فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح ، تحقيق: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، الطبعة الثانية، سنة الطبع:2002م.

94 -**فاضل صالح السامرائي**، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، سنة الطبع: 2003م.

95 -**فان دايك** –النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي – ترجمة : عبد القادر قنيني– إفريقيا الشرق– سنة الطبع: 2000م.

96 -**فخر الدين قباوة**، التحليل النحوي أصوله وأدلته، الشركة المصرية العالمية للنشر . لونجمان، القاهرة، سنة الطبع: 2002م.

97 -**فخر الدين قباوة**، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر، دمشق، سوريا ،الطبعة الأولى، ربيع الآخر 1424هـ- سنة الطبع:2003م.

98 -**فرانسواز أرمينكو**.المقاربة التداولية. ترجمة: سعيد علوش. مركز الإنماء القومي ، الرباط، الطبعة الأولى ، سنة الطبع: 1986م.

99 -**فرانسواز ريكاناتي**-فلسفة اللغة والذهن-ترجمة: حسين الزاوي- دار الروافد الثقافية- الطبعة الأولى- سنة الطبع: 2016م.

100 -**الفرّاء (أبو زكريا يحيى)** (ت 207 هـ)، معاني القرآن، تحقيق : أحمد يوسف نجاتى - محمد على نجار- عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر. د.ت.ط.

101 -**فضاء ذياب غليم الحسناوي** ، الأبعاد التداولية عند الأصوليين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي واتجاهاته، بيروت، سنة الطبع:2016 .

102 -**القزويني (محمد بن عبد الرحمن بن عمر أبو المعالي جلال الدين الشافعي المعروف بالخطيب الدمشقي)** (ت 739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، د.ت.ط.

103 -**كاترين فوك، بيارلي قوفيك** ، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، ترجمة : منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة الطبع: 1984م.

104 -**كامل عويضة**، منازل النحو والصرف، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة، مصر، الطبعة الأولى، سنة الطبع:2015م.

105 -**محمد الطنطاوي** ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية سنة الطبع:1995م.

106 -**محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي**(ت 370 هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة :الأولى، سنة الطبع: 2001م.

107 -**محمد حسن عبد العزيز**، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، مصر، الطبعة الأولى، 1995م.

108 -**محمد سمير اللبدي**، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 1980م.

109 -**محمد عيد** ، أصول النحو العربي في نظر النحاة، عالم الكتب، القاهرة ، الطبعة الرابعة، سنة الطبع: 1989م.

110 -**محمود زيدان**، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، سنة الطبع: 1985م.

111 -**المرادي (الحسين بن قاسم)** (ت 794 هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة- محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 1992م.

112 -**مسعود صحراوي**، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة بيروت، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 2005.

113 -**مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري**(ت 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ت.ط.

114 -**مسلم بن الحجاج بن مسلم**(ت 261 هـ)، المسند الصحيح بشرح النووي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة الطبع: 1987م.

115 -**مهدي المخزومي**، في النحو العربي (نقد وتوجيه)، منشورات دار الرائد العربي _ بيروت، الطبعة الثانية، سنة الطبع: 1406 هـ / 1986 م.

116 -**نحلة محمود أحمد**، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، دار التوني للطباعة و النشر، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 1997م.

117 -**يوخنا مرزا الخامس**، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ت.ط.

مؤلفات باللغات الأجنبية:

118- : Catherine Kerbrat Orecchioni : L'énonciation. Armand Colin , Paris 1999.

119- Chaïm Perelman, L'EMPIRE RHÉTORIQUE, RHÉTORIQUE ET ARGUMENTATION, Librairie Philosophique J. Vrin, France, 1977.

120- Christian Bachmann,Jacqueline Lindenfeld,Jacky Simonin, Langage et communications sociales. Hatier-CREDIF, 1981.

121- Dubois J. autres: Dictionnaire de linguistique Larousse, Pari, premiere edition 1994.

122- E. Benveniste : Problèmes de linguistique générale, T2, Gallimard, (1974).

123- Eddy Roulet- Vers une approche modulaire de l'analyse du discours- *Cahiers de Linguistique Française 12*- Université de Genève.

124- Emanuel schegloff & Harvey Sacks - opening up closing - Semiotica magazine- the official journal of the International Association for Semiotic Studies. -1973.

125- Herman Parret– Le Language en contexte: études philosophiques et linguistiques de pragmatique –John Benjamins Publishing, amsterdam .1 janv. 1980.

126- J.L. AUSTIN , How to do things with words, the William James lectures, delivred at Harvard University, in 1955, Edition 1962.

127- Jean-Claude Anscombre, Oswald Ducrot, L'Argumentation dans la langue, In: Langages, 10e année, n°42, 1976.
128- Luis-Jean Calvet, la sociolinguistique, 8em edition mise a jour,p.u.f, 26e mille.
129- Maingueneau D. (1987) : Nouvelles tendances en analyse du discours, Paris, Hachette.
130- Mikhael Bakhtine : Le Marxisme et la philosophie du langage, Les Editions de Minuit -trad. Marina Yaguello, Paris, (1977).
131- Robert J. Stainton,. The Pragmatics of Non-sentences, P. 266. dans le livre de: Laurence, R. and Gregory, W. (The Handbook of Pragmatics), Blackwell Publishing. – Ibid.

المجلات والحوليات:

132 -**إبراهيم رحمان حميد الأركي**-زينب محمد صالح خونشاو، السماع عند الدكتور عبد العال سالم مكرم، بحث مستل من أطروحة دكتوراه، كلية التربية والعلوم، جامعة ديالى-العراق، مجلة ديالى، العدد:67، 2015م.

133 -**إدريس مقبول** في تداوليات القصد، مقال بمجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) نابلس، فلسطين، المجلد 28 (5)، 2014م.

134 -**أمجد عيسى طلافحة**-أحمد محمد أبودلو، الخلاف النحوي وحقيقة المدارس النحوية، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 16، العدد:02، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، سنة الطبع:2013م.

135 -**جابر عصفور** ،آفاق العصر ، ط 1 ، دار الهدى للثقافة والنشر ، سوريا - دمشق، سنة الطبع: 1997م.

136 -**الجيلالي دلاش**، مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، ترجمة : محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر: رقم النشر: 4.10.3391- سنة الطبع: 1993م.

137 -**خالد عبد الكريم بسندي** المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (8) العدد (2) جمادى الأولى 1433هـ / 2012م.

138 -**دليلة مزوز**، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008م.

139 -**دليلة معزوز**، الأحكام النحوية بين النحاة و علماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية دكتوراه، جامعة بسكرة،2008م.

140 -**دندوقة فوزية**- محاضرات في تحليل الخطاب – منشورات جامعة بسكرة .دت.

الرسائل الجامعية:

141 -**زينب جمعة**، الإعراب والمعنى في العربيّة، جامعة بغداد/ كليّة الإعلام، د.ت.ط.

142 -**الزيني محمد راضي محمد** الأفعال الكلامية و وظائفها التداولية : دراسة نصية في ضوء نظرية التلقي، مجلة دار المنظومة، مصر،العدد:4، جوان، سنة الطبع:2012م.

143 -**سمية جلايلي**، حضور الدرس النفسي في اللسانيات- مقال بمجلة النثر-مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الثامن، سنة الطبع:2009م.

144 -**شيماء رضا سالم** خصائص المدرسة البغدادية، قسم اللغة العربية، بحث في النحو، مجلة جامعة المدينة العالمية لعلوم اللغة-مصر-(مجلة إلكترونية) . الرابط:

http://feng.mediu.edu.my/index.php/LANGU/issue/view/1474 آخر مراجعة للموقع كانت يوم: 24 / 10/ 2016، على الساعة: 23:25 مساء .

145 -**صبحي إبراهيم الفقي** التداولية عند ابن جني: دراسة تطبيقية في كتاب الخصائص، مجلة الدراسات الشرقية – جمعية خريجي أقسام اللغات الشرقية بالجامعات المصرية – مصر،العدد:39. تاريخ النشر: 2007م.

146 -**عباس حشاني**، مصطلح الحجاج: بواعثه وتقنياته، مجلة المخبر، جامعة بسكرة، العدد التاسع، سنة الطبع: 2013م.

147 -**عبد الحميد السيد**، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس عشر، العدد الثاني،2001م.

148 -**عبد الله بوقصة**-تعليمية اللغة العربية في الجزائر، مقاربة تداولية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية–ب/ قسم الآداب والفلسفة–جوان 2014م.

149 -**عطية محمد عطية عبد الله** الشاذ في النحو والصرف (مفهومه–آراء العلماء فيه–أحكامه)، دكتوراه في النحو– جامعة أم درمان الإسلامية،السودان، 2008م.

150 -**عمار مصطفاوي**، مصادر وأهمية الشاهد النحوي، مجلة:عود الند، مجلة ثقافية فصلية إلكترونية، الناشر: د. عدلي الهواري– الجزائر ، العدد 97، رابط المقال:

https://www.oudnad.net/spip.php?article1132. تاريخ آخر اطلاع: 2018/05/09. الساعة:16.40.

151 -**عمر بلخير**، الخطاب وبعض مناهج تحليله، مجلة جامعة مولود معمري تيزي وزو (revue campus)، العدد:1، سنة الطبع: 2005م.

152 -**عمر بلخير**، مفاهيم، معالم لفهم الخطاب في ضوء التداولية، مقال نُشر بمجلة « المصطلح »، مخبر "تحليلية إحصائية للغة العربية "، العدد 06، جامعة تلمسان، سنة الطبع: 2007.

153 -**عيسى شاغة**- مظاهر التحليل النحوي قبل كتاب سيبويه، فضاء النشر– جامعة البويرة -2014م.

154 -**غانم كامل سعود** مشكور حنون الطالقاني، النحو العربي بين إشكاليات النظرية وآفاق التطبيق، مقال بمجلة دواة، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر، دار اللغة والأدب العربي، العراق، شباط، 2017م.

155 -**فائزة علي محمد**، نظرة في الآليات التداولية عند العرب، قسم اللغة والأدب العربي، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة كرميان، العراق، د.ت.ط.

156 -**فضل الله النور علي** الإعراب وأثره في المعنى، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، – قسم اللغة العربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد1، جويلية 2012م.

157 -**فضل الله نور علي** ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية، مجلة العلوم والثقافة، جامعة السودان، كلية اللغات، المجلد 12، سنة الطبع: 2011م.

158 -**فضل خليل الشيخ حسن** في القياس النحوي عند الخليل والفرّاء، مقال بالمجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، العدد:3، المجلد:9، جوان، سنة الطبع: 1434هـ-2013م.

159 -**لطفي بوقربة** محاضرات في اللسانيات الاجتماعية، معهد الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة بشار، د.ت.ط.

160 -**مازن الوعر**- نظرية تحليل الخطاب واستقلالية نحو الجملة- مجلة الموقف الأدبي - مجلة أدبية شهرية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق – العدد 385، أيار سنة الطبع:2003م.

161 -**محروس السيد بُرِيك** التأويل التداولي في كتاب سيبويه، كتاب المؤتمر الدولي السادس لقسم النحو والصرف، سيبويه إمام العربية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة الطبع: 2010م.

162 -**محمد مدور**، نظرية الأفعال الكلامية بين التراث العربي والمناهج الحديثة – دراسة تداولية- مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية- العدد:16 سنة الطبع: 2012م.

163 -**مختار درقاوي**، الآليات التداولية لتحليل الخطاب من وجهتي نظر الأصوليين والتداوليين المحدثين، الندوة الدولية الثانية (قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها) 2014م.

164 -**مقبول إدريس**، البعد التداولي عند سيبويه، مقال بمجلة عالم الفكر، العدد:1، المجلد: 33 ، جويلية– سبتمبر، سنة الطبع: 2004م.

165 -**منى أحمد الحسين الكرار**، أثر المدرسة البصرية في النحو الأندلسي، رسالة دكتوراه في النحو، جامعة أم درمان، 2012م.

166 -**نابي بوعلي**، أثر رواد اللسانيات المريكية على نوام تشومسكي، مقال منشور بمجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد: 05، ديسمبر، سنة الطبع: 2010م.

167 -**نعمة دهش فرحان الطائي** الملمح التداولي في النحو العربي–تحليل واستنتاج– مجلة العميد ، العدد الثامن، ديسمبر، 2013م.

168 -**نواف مسلم عودة الهوانية** المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال، دكتوراه في النحو، جامعة مؤتة، المملكة العربية السعودية ، 2010م.

169 -**نورة ناهر ضيف االله الحربي** الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال :شواهد سيبويه أنموذجا ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الملك عبد العزيز جدة –المملكة العربية السعودية، 2011م.

170 -**هندة كبوسي**، بلاغة الحجاج: الأصول والامتداد، مجلة تاريخ العلوم، جامعة أم البواقي، العدد التاسع، سبتمبر، سنة الطبع: 2017م.

الفهارس

فهرس أعلام الفلسفة والتداولية:

ص

1 -أحمد المتوكل: أستاذ وباحث مغربي ولد سنة:1942–من مؤلفاته: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي والوظائف التداولية في اللغة العربية. 9-18-35-36-58

2 -إدموند هوسرل Edmund Husserl فيلسوف ألماني (1859م–1938م) من مؤلفاته: فكرة الفينومينولوجيا 11

3 -إدوارد سابير Edward Sapir 1884–1939: عالم وفيلسوف ألماني ، من مؤلفاته: اللغة. 74

4 -أنطوان كوليولي Antoine culioli: لساني فرنسي (1924م) . من أهم مؤلفاته: نظرية التكلم لسانيات الخطاب وخطاب اللسانيات 38

5 -أوزوالد Oswald Ducrot: لساني فرنسي(1930م) من أهم مؤلّفاته: فلسفة اللغة. 38-147-155

6 -أيدي رولي E.Roulet : لساني سويسري من مدرسة جنيف، من أعماله: نحو مقاربة معيارية لتحليل الخطاب. 41-42

7 -بول غرايس Paul Grice فيلسوف بريطاني (1913م–1988م) من أشهر مؤلفاته: محاضرات في المنطق والتخاطب. 15-24-26-206-208

8 -بينغت هانسون (Bengt Hansson): أستاذ وفيلسوف دانماركي، من أهم أعماله: برنامج التداولية. 13-43

9 -تشارلز موريس Charles Morris: عالم إشارات وفيلسوف أمريكي. ولد في: 23 مايو1903 م بجفر كولورادو وتوفي في 15 - يناير 1979 ، بفلوريدا من مؤلفاته: كتاب رواد الفلسفة الأمريكية. 8-20-43

10 - تمام حسان (1918– 11 أكتوبر 2011) عالم لغوي مصري من أهم أعماله: اللغة العربية معناها ومبناها . 51

11 - تيون أ .فان دايك Teun.A.Van dijk فيلسوف وباحث هولندي ولد سنة:1943 .من أهم مؤلفاته: النص والسياق–علم النص. 9-159

12 - جاك موشلر Jacques Moeschler:(1954م) لساني سويسري، من أهم مؤلفاته: التداولية اليوم– علم جديد في التواصل، القاموس الموسوعي للتداولية. 41-42

13 - جان ديبوا jean dubois : لساني فرنسي (1920م–2015م) من أهم مؤلفاته: معجم اللسانيات. 32-35

14 - جورج مونان George Mounin لساني فرنسي معاصر، مؤلف عدد من الكتب، من بينها: (مفاتيح للسانيات 1968) 34

15 - جون رودجر سيرل *John Rogers Searle* فيلسوف أمريكي معاصر، متخصص في فلسفة اللغة وفلسفة الذهن. ولد عام 1932، من أهم مؤلفاته: (العقل واللغة والمجتمع) . 11-20-169

16 - جون لانغشو أوستين John Langshaw Austin: فيلسوف ولغوي إنجليزي (1911م–1960) مؤسس نظرية أفعال الكلام، من أهم أعماله: كيف نفعل الأشياء بالكلمات؟ how to do things with words 1955م. 10-11-20- 169-170- 172-175-

17 - جون لاينز John linz فيلسوف ولساني إنجليزي ولد سنة:1932م. من أهم مؤلفاته: اللغة والمعنى والسياق. 23

18 - دان سبيربر Dan Sperber (1942م) عالم اجتماع ولساني فرنسي، من مؤلفاته: نظرية التلفظ. 42

19 - ديردر ولسون deirdre wilson(1941م) باحثة لسانية بريطانية، من أهم أعمالها: نظرية التلفظ. 42

20 - ديل هاداوي هايمز Dell Hathaway Hymes (1927م–2009م) عالم اجتماعي لساني أمريكي، من أهم أعماله: اللغة في الثقافة والمجتمع. 39

21 - روبرت ستالناكر (Robert Stalnaker) فيلسوف وباحث أمريكي، ولد سنة: 1940م، من أهم مؤلفاته: الأسس الفلسفية للسيميائية. 14

22 - رومان أوسيبوفيتش ياكبسون Roman Ossipovitch Jakobson: عالم لغوي روسي (1896م–1982م) من مؤلفاته: حول الجوانب اللغوية للترجمة. 39–38

23 - ريونالد بلومفيلد Reonald Bloomfeild: عالم لساني أمريكي (1887م–1949م)، من مؤلفاته : كتاب "اللغة". 75

24 - زيليغ هاريس zellig Hariss (1909م–1992م) لساني بنيوي أمريكي ، أستاذ تشومسكي، من أهم مؤلفاته: مناهج في اللسانيات البنيوية. 37

25 - سيمون ديك simon dik : فيلسوف ولساني هولندي (1940م–1995م)، من أهم مؤلفاته: نظرية النحو الوظيفي. 18

26 - شاييم بيرلمان Chaïm Perelman: كاديمي بلجيكي (1912–1984)، أستاذ بجامعة بروكسل، مؤسس ما يعرف بـ البلاغة الجديدة، من مؤلفاته: "البلاغة والفلسفة". 146

27 - غوتلوب فريجه gottlob frege (1848–1925) فيلسوف ألماني، من أهم مؤلفاته: (أسس علم الحساب) 10

28 - فرام نعوم تشومسكي Avram Noam Chomsky أستاذ لسانيات وفيلسوف أمريكي مولود في 7 ديسمبر 1928م فيلادلفيا، بنسلفانيا، من أهم مؤلفاته: اللغة ومشكلات المعرفة. 39–16

29 - فرانسوا لاترافيرس F.Latraverse : فيلسوف كندي ولد سنة: 1950م. من أهم مؤلفاته: البراغماتية، التاريخ والنقد 15

30 - فرانسواز أرمينكو Françoise Armengaud باحثة وفيلسوفة ومترجمة فرنسية ولدت سنة 1942م.من أهم مؤلفاتها: المقاربة التداولية. 13–9

31 - فرانسواز ريكاناتي François Recanati فيلسوف فرنسي ولد سنة: 1952م، أستاذ بجامعة هارفارد ، من مؤلفاته: فلسفة اللغة والذهن. 43–9

32 - فرانسيس جاك (Francis Jacque) فيلسوف فرنسي، ولد سنة: 1934 .من أهم مؤلفاته: الحوارية: أبحاث منطقية في الحوار. 9

33 - فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure (1857م – 1913م) عالم لغويات سويسري يعتبر الأب والمؤسس لمدرسة البنيوية في اللسانيات في القرن العشرين. من أهم مؤلّفاته: محاضرات في اللسانيات العامة. 41–39–35–33–32

34 - كاترين كربرات أوركيوني Catherine Kerbrat-Orecchioni: باحثة لسانية فرنسية. من مؤلفاتها: فعل القول من الذاتية في اللغة. 42–41–38

35 - لودفيج فيتجنشتاين Ludwig Wittgenstein: فيلسوف نمساوي (1889 –1951-م) من أهم مؤلفاته: رسالة منطقية فلسفية. 11

36 - ميخائيل باختين –Mikhaïl Bakhtine (1895– .1975م) فيلسوف ولغوي ومنظر أدبي روسي، من أهم أعماله: مشكلات في شعرية دوستويفسكي. 43–42

37 - ويليام لابوف William Labov (1927م) عالم اجتماع ولساني أمريكي من أصل روسي، من مؤلفاته: التراتبية الاجتماعية في إنكليزية مدينة نيويورك. 42

فهرس الموضوعات:

* إهداء

* شكر وتقدير

مقدمة البحث ..... أ-ز

مدخل 01

الفصل الأول: مفاهيم ومصطلحات في التداولية والخطاب

المبحث الأول: التداولية : مفهومها ونشأتها 07

- المطلب الأول: التداولية في اللغة والاصطلاح..... 07

- المطلب الثاني: جذور النظرية التداولية في الفلسفة التحليلية..... 10

- المطلب الثالث: علاقة التداولية بالعلوم الأخرى..... 15

1. التداولية واللسانيات..... 16

- التداولية واللسانيات النصية وتحليل الخطاب..... 16

- التداولية واللسانيات التعليمية..... 17

- التداولية واللسانيات النفسية..... 18

- التداولية واللسانيات الاجتماعية..... 18

2. التداولية والنحو الوظيفي..... 18

3. التداولية وعلم الدلالة..... 19

- المطلب الرابع: الوظائف الأساسية للتداولية..... 19

-المبحث الثاني: جذور الفكر التداولي في النحو العربي..... 20

المطلب الأول: الفكر التداولي عند سيبويه (ت حوالي 180هـ)..... 22

المطلب الثاني: الفكر التداولي عند ابن جني (ت حوالي 392 هـ) 25
المطلب الثالث: الفكر التداولي عند ابن يعيش (ت حوالي 634 هـ) 29
– المبحث الثاني: الخطاب: مفهومه ومناهجه. 32
المطلب الأول: الخطاب في اللغة. 33
المطلب الثاني:الخطاب في الاصطلاح. 34
المطلب الثالث: تحليل الخطاب ومناهجه. 37

الفصل الثاني. توجهات النحويين بين التنظير والتطبيق

49 المبحث الأول. جدلية النحو بين التنظير والاستعمال. . . . . .
51 المطلب الأول. التحليل النحوي وإرهاصاته الأولية. . . . . .
52 المطلب الثاني. أسبقية التطبيق النحوي على التنظير. . . . . .
58 المطلب الثالث. التحليل التداولي للخطاب النحوي. . . . . .
61 المبحث الثاني. مشكلة النحو بين المصطلح والقاعدة والوظيفة . . . . . .
62 – المطلب الأول. الخلاف المصطلحي: أسبابه ونظرياته. . . . . .
68 – المطلب الثاني. القاعدة النحوية (غاية أم وسيلة) . . . . . .
70 – المطلب الثالث. مطابقة القاعدة ودلالتها على الاستعمال . . . . . .
76 المبحث الثالث. المدارس النحوية وخصائصها التقعيدية. . . . . .
77 – المطلب الأول. مدرسة البصرة. . . . . .
83 – المطلب الثاني. مدرسة الكوفة. . . . . .

الفصل الثالث . الخلاف بين المدارس النحوية أسبابه وتخريجاته.

96 المبحث الأول. الاختلافات الاستعمالية. . . . . .

المطلب الأول. الشذوذ اللغوي. 97
المطلب الثاني. الشذوذ للضرورة الشعرية. 101
المطلب الثالث. موقف قدماء النحاة من الاستعمال. 104
المبحث الثاني. الاختلافات العقلية. 107
المطلب الأول.القياس. 107
المطلب الثاني. التأويل. 116
المبحث الثالث. الاجتهاد العقلي عند النحاة. 137
المطلب الأول.في القياس. 138
المطلب الثاني. في التأويل. 139
خاتمة الفصل الثالث. 141

الفصل الرابع: تداولية الخطاب النحوي بين القاعدة والاستعمال (الجانب التطبيقي)

المبحث الأول- آليات الحجاج في الخطاب النحوي وأثرها في ثبات القاعدة. 145
المطلب الأول- السلالم الحجاجية في الخطاب النحوي. 149
المطلب الثاني- دور الأدوات اللغوية في تأصيل حجاجية الخطاب النحوي. 155
2-1-الروابط الحجاجية 155
2-2- العوامل الحجاجية. 165
المطلب الثالث- القوة الإنجازية للأفعال الكلامية في الجمل الفعلية. 169
المبحث الثاني- الاقتضاء وأثره في انزياح المعاني النحوية ودلالاتها. 176
المطلب الأول- الحذف وعلاقته بالسياق في الشواهد النحوية. 177
المطلب الثاني-مراعاة أمن اللبس في تأصيل القاعدة النحوية. 185
المطلب الثالث- . الرتبة وأثرها في انزياح معنى الخطاب في التقديم والتأخير. 190

المطلب الرابع: الافتراضات المسبقة في النحو العربي 194
المبحث الثالث– الأسس الاستعمالية للشواهد النحوية 197
المطلب الأول– مركزية السياق في منح الخطاب الدلالة القصدية..... 198
المطلب الثاني–موافقة الكلام للواقع الخارجي..... 201
المطلب الثالث–الدلالات الاستعمالية لاختلاف الحركات الإعرابية وأثرها في المعنى..... 203
المطلب الرابع– مبادئ الحوار وتطبيقاته على الشواهد النحوية. 206
خاتمة 212
ثبت المصادر والمراجع..... 215
فهرس أعلام الفلسفة والتداولية..... 233
الفهرس 238

تم بحمد الله